itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التغيير من أجل التأثير

التقرير السنوي 2019

الموضوع

التغيير من أجل التأثير

خلق إطلاق استراتيجية العشر سنوات إلى جانب التحول التنظيمي وإعادة المواءمة زخمًا جديدًا أكثر اشراقا وآفاقا للنمو المستقبلي

تبني المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل متزايد على هذا الزخم لمواصلة نجاحها من خلال الحلول والبرامج التجارية المتكاملة لخدمة احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل والوصول إلى المزيد من سبل العيش.

قائمة المحتويات

01
إيجاد حلول تجارية لإحداث تأثير مستدام (03)

02
التحول من أجل تعظيم الأثر (25)

03
تقديم حلول تجارية لتلبية الاحتياجات المالية لدول منظمة التعاون الإسلامي (37)

04
خلق بيئة تمكين للنهوض بالتجارة والارتقاء بالتنمية الاقتصادية (53)

05
تعظيم الأثر من خلال بناء الشراكات و برامج تنمية التجارة (84)

06
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل (97)

07
الملحقات (134)

الاختصارات

AATB	برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية
AATFPP	برنامج تمويل وترويج التجارة العربية الأفريقية
ACAME	رابطة مشتريات جمهورية أفريقيا الوسطى للأدوية الأساسية
BADEA	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
EMIT	برنامج الماجستير التنفيذي الرائد في التدويل والتجارة
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IRTI	المعهد الإسلامي للبحث والتدريب
ISCB	كلية إسطنبول للخدمات المصرفية المركزية
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ITFC	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
ONAV	المكتب الوطني لحاصلات الفانيليا بجزر القمر
RFCU	اتحاد جمعيات مزارعي روينزوري
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
TREE	مشروع "التدريب والتشغيل من أجل التصدير
WHRF	الضمانات العينية والتمويل مقابل إيصالات المستودعات

01

إيجاد حلول تجارية لإحداث تأثير مستدام

خطاب رئيس مجلس الإدارة

بسم االله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

السلام عليكم ورحمة االله وبركاته،،،

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC)، ونيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2019م حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والحسابات المالية المدققة لعام 2019م والذي انتهى في 2019/12/31م.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام.

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

بسم االله الرحمن الرحيم

يشرفني ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2019. ولطالما كانت مهمة المؤسسة، منذ تأسيسها في عام 2008، تتمحور حول إنشاء سلاسل قيمة مستدامة وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وأصبح عملنا يمثل قوةً لها ثقلها في تحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستدام على مستوى الدول النامية في العالم.

وفي عام 2019، استطاعنا الخوض في بيئات إقتصادية تميزت بكثرة التحديات وواصلنا عمليات التغيير في أسلوب عملنا من أجل تعظيم الأثر التنموي المحقق في دولنا الأعضاء. كما يسرني إفادتكم أن الإجمالي التراكمي لعمليات تمويل التجارة المعتمدة بلغ في عام 2019 51 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة السحوبات 40.6 مليار دولار، مع اتساع نطاق الدعم التجاري ليشمل العديد من القطاعات الحيوية، ومن بينها قطاعات الطاقة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بين قطاعات أخرى.وفي الوقت ذاته، بلغ الإجمالي التراكمي للموارد المالية التي تم جمعها من الشركاء من البنوك والمؤسسات المالية 31 مليار دولار، مما يعكس الدور المهم الذي تمارسه المؤسسة في جذب واستقطاب التمويل للمعاملات التجارية الضخمة في الدول الأعضاء.

وقد وصلت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة التي قدمتها المؤسسة في عام 2019، إلى 5.8 مليار دولار، لتحقق بذلك زيادة بنسبة 12%، مقارنةً بحجم الاعتمادات في عام 2018 والتي بلغت قيمتها 5.2 مليار دولار. ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة السحوبات 4.98 مليار دولار، بزيادة نسبتها 8.7%، مقارنةً بقيمتها في 2018 التي بلغت 4.58 مليار دولار. أما فيما يخص الموارد التي تم حشدها خلال العام من البنوك والمؤسسات المالية فقد بلغت 3.7 مليار دولار أمريكي تقريباً، لتغطي بذلك 62% من إجمالي قيمة العمليات المعتمدة.

واختتمت المؤسسة العام بتحقيق نتائج مالية قوية، إذ ارتفع إجمالي الدخل ليصل إلى 71.33 مليون دولار (لتتحقق بذلك زيادة بنسبة 32%) وزادت قيمة إجمالي الأصول لتصل إلى 1.04 مليار دولار، إذ تضمنت استراتيجيتها تقديم التمويل للتجارة لدعم القطاعات الحيوية في الدول الأعضاء فضلاً عن برامج الدعم كبرامج بناء القدرات وتنمية التجارة الموجهه للمُصدِّرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد تمويل التجارة، قدمت المؤسسة التمويل التجاري للحكومات، وشركات القطاعين الخاص والعام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق خطوط التمويل المقدمة للبنوك المحلية والإقليمية. وعلاوةً على ذلك، فقد استمرت المؤسسة، في عام 2019، في تقديم التمويل إلى عدد من الدول الأعضاء ضمن اتفاقيات إطارية نافذة لعدة سنوات.

31 مليار دولار أمريكي

الإجمالي التراكمي للموارد المعبأة

51 مليار دولار أمريكي

الإجمالي التراكمي لعمليات تمويل التجارة المعتمدة حتى 2019

وفيما يتعلق بمجال تنمية التجارة، قدمت المؤسسة خدماتها والمساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات عن طريق برامج متعددة أُطلِق بعضٌ منها في عام 2018، ومن بينها:(1) برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية، (2) برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (3) مشروع غامبيا المعني بسموم الأفلاتوكسين.

فضلاً عن ذلك، واصل عدد من البرامج الرائدة تحقيق المزيد من التقدم، ومن بينها برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، مع شركائها:المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير (AfreixmBank) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإسلامي للتنمية ودول من بينها جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والسنغال.بالإضافة إلى ذلك، توسعت أنشطة المؤسسة في منطقة رابطة الدول المستقلة بهدف تعزيز تمويل التجارة الإسلامية عن طريق سلسلةٍ من ورش العمل التي استهدفت البنوك المركزية.

وواصلت المؤسسة، في عام 2019، تنفيذ استراتيجيتها العشرية، بما يتماشى مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكذلك الخطة الخماسية الرئاسية الصادرة عن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما دخلت المؤسسة مرحلة التجديد، بعد الانتهاء من مرحلة إعادة البناء في عام 2018، وقد أكدت المؤسسة، خلال مرحلة التجديد، على "تحصين الأعمال ضد مخاطر التغيرات المستقبلية" عن طريق استكشاف فرص جديدة عبر الرقمنة والابتكار وتقديم الاستشارات التجارية، الأمر الذي سيكون أيضاً موضع التركيز في عام 2020 وما بعده.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن العمل مع شركائنا هو ما جعلنا نقطع أشواطاً كبيرةً لتنمية التجارة وتحسين جودة الحياة في الدول الأعضاء. كما أعرب عن بالغ شكري وتقديري إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وأعضاء المجلس الموقرين على دعمهم وتوجيههم المستمرين،وأن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لجميع العاملين في المؤسسة، وذلك لتفانيهم والتزامهم في خدمة المؤسسة.

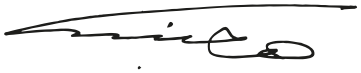

المهندس/ هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

أعضاء
مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ أحمد الغنام
يمثل المجموعة الانتخابية د

معالي الدكتور بندر بن حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ بلقاسم عياد
يمثل المجموعة الانتخابية ب

سعادة الدكتور سعد بن علي الشهراني
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ رضا باريفارد
يمثل المجموعة الانتخابية د

سعادة الأستاذ عاي حمدان أحمد
البنك الإسلامي للتنمية

سعادة الأستاذ أحمد جيفري عبد الرحمن
البنك الإسلامي للتنمية

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي
البنك الإسلامي للتنمية

سعادة الشيخ فراس بن عبد الرحمن آل خليفة
المجموعة الانتخابية ج

سعادة الأستاذ ذو الكفل سلامي
المجموعة الانتخابية ب

سعادة الدكتور سيد برفيز عباس
المجموعة الانتخابية أ

فريق
إدارة المؤسسة

م. هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

عبدالحميد عويس ابو
مدير عام، إدارة تمويل التجارة

احمد يوسف جان
مدير عام، إدارة الخزانة

محمد حافظ إمريث
مدير عام مكتب الاستراتيجية والأداء المؤسسي،
مدير عام الإدارة المالية بالإنابة

احمد جعفر صباغ
مدير عام, إدارة الموارد البشرية و المؤسسية

أبو جالو
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي، مدير عام، ادارة العمليات

محمد نظيم نور دالي
كبير التنفيذيين للعمليات, مجمع حلول التجارة

ابراهيما سوري سوما
كبير التنفيذيين للمخاطر

ناصر محمد الذكير
مديرعام، إدارة تنمية التجارة و تطوير الأعمال

نجيب رنا
مدير عام، التدقيق الداخلي

أبرز الإنجازات المالية للمؤسسة

أبرز الإنجازات المالية والتشغيلية - 2019

تاريخ بدء العمليات التشغيلية

10 يناير 2008

رأس المال المرخص

3 مليار دولار أمريكي

المقر الرئيسي

جدة،
المملكة العربية السعودية

رأس المال المكتتب فيه

857.19 مليون دولار أمريكي

العضوية

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

رأس المال المدفوع

749.788 مليون دولار أمريكي

المهمة

المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تعزيز التجارة.

عمليات تمويل التجارة المعتمدة

5,841 مليون دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب القطاع

الطاقة
4,449 مليون دولار أمريكي

الغذاء والزراعة
565 مليون دولار أمريكي

القطاع المالي
677 مليون دولار أمريكي

القطاعات الأخرى
150 مليون دولار أمريكي

السحوبات
4,977 مليون دولار أمريكي

دعم القطاع الخاص
821 مليون دولار أمريكي

دعم التجارة البينية للدول منظمة التعاون الإسلامي
3,934.5 مليون دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب المنطقة الجغرافية

آسيا والشرق الأوسط
3,809 مليون دولار أمريكي

أفريقيا
2,032 مليون دولار أمريكي

حصة الدول الأعضاء الأقل نمواً من المحفظة
36%

عدد الدول الأعضاء التي تشملها الخدمات
26

عدد العمليات
84

أبرز الإنجازات التشغيلية للمؤسسة

عمليات تمويل التجارة المعتمدة

(مليون دولار أمريكي)

بنغلاديش	815 البترول والمالي	المغرب	40 الكبريت
بوركينا فاسو	393 البترول والقطن والمالي	نيجيريا	24 المالي
الكاميرون	180 البترول والقطن	باكستان	1,107 البترول
جزر القمر	111 البترول والأرز	إقليمي	100 المالي
كوت ديفوار	87 المالي	السنغال	278 البترول والغذاء
جيبوتي	210 البترول	سورينام	25 الغذاء والصيدلة والبترول
مصر	880 البترول والغذاء	طاجيكستان	20 البترول والغذاء
غامبيا	55 البترول والغذاء	توجو	62 البترول
إندونيسيا	95 زيت النخيل الخام والمنسوجات	تونس	280 البترول والغاز
قيرغيزستان	9 المالي	تركيا	418 المالي
جزر المالديف	400 البترول والغذاء	الإمارات العربية المتحدة	9 البتروكيماويات
مالي	72 البترول والغذاء	أوغندا	10 المالي
موريتانيا	105 البترول	أوزبكستان	56 البترول والغذاء والمالي

المجموع: 5,841

برامج تنمية التجارة الرائدة

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية
تعزيز التجارة باعتبارها أداة لزيادة الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشمولي والمستدام لكافة الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من الدول العربية ودول جنوب الصحراء الكبرى.

WEST AFRICA SMEs PROGRAM

برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا
برنامج مدمج لبناء القدرات وتمويل التجارة هدفه تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة والبنوك الشريكة على تحقيق معدل موافقة أفضل وزيادة دخل المؤسسة من خلال معدل استخدام أفضل لخطوط التمويل الممنوحة للبنوك

aftias
Aid for Trade Initiative for the Arab States

برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية
تعزيز التجارة بين الدول العربية من خلال تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتقوية قدرات مؤسسات دعم التجارة وتسيير التجارة.

الحلول التجارية المدمجة

حلول تجارية
مدمجة بأوزبكستان

حلول تجارية
مدمجة بإندونيسيا

حلول تجارية
مدمجة ببوركينا فاسو

حلول تجارية
مدمجة بباكستان

حلول تجارية
مدمجة بجزر القمر

منتجات تمويلية جديدة

منتج تعزيز خطابات الاعتماد
تعزيز خطابات الاعتماد هو أداة مهمة تهدف المؤسسة من خلالها إلى تسهيل المعاملات التجارية للدول الأعضاء.

بيع السلم
بيع السلم هي أداة لتمويل التجارة لتلبية احتياجات السوق للدول الأعضاء لتمويل المنتجات الزراعية بطريقة مبسطة

المساهمات المستهدفة لتنمية التجارة

برنامج تبادل المعارف والخبرات بين غينيا وتونس بشأن صادرات المانجو والكاجو

برنامج غامبيا الوطني لمكافحة الأفلاتوكسين

برامج تدريبية حول التمويل التجارة الإسلامي لدول رابطة الدول المستقلة وأفغانستان لتعزيز قدرات بنوكها المركزية في مجال التمويل الإسلامي.

ITFC

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - المؤسسة الرائدة في تقديم حلول تجارية متكاملة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي عضو بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد أنشئت من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تنمية التجارة بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والأمر الذي من شأنه أن يسهم، في نهاية المطاف، في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب على مستوى العالم. وقد بدأت المؤسسة عملها في يناير 2008 (محرم 1429 هـ)، وعملت منذ ذلك الحين على توحيد جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تُقدّم من قبل نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويعكس حصول المؤسسة على تصنيف A1 من قبل مؤسسة موديز، الجدارة الائتمانية للمؤسسة وقوتها المالية في الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء في بيئة أعمال يحركها السوق.

وقدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، منذ عام 2008، أكثر من 51 مليار دولار إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما جعل منها جهة رائدة في مجال تقديم الحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء. وتساعد المؤسسة، في إطار سعيها لتحقيق رسالتها الرامية لتحفيز تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها، الكيانات في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل لخدمات تمويل التجارة وتوفر لهم أدوات بناء القدرات اللازمة فيما يتعلق بالأعمال التجارية، والتي من شأنها أن تمكن هذه الكيانات من خوض غمار السوق العالمي بنجاح.

الرؤية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهة رائدة في مجال تقديم حلول تجارية لاستيفاء احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الرسالة

تتولي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تحفيز التنمية التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها

لمحة عن أهم انجازات العام

يناير

بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، هيئة تنمية الصادرات السعودية تطرح مبادرة تحفيز تمويل الصادرات - يأتي الاستثمار في إطار اتفاقية مع هيئة تنمية الصادرات السعودية لتقديم تسهيلات التمويل إلى المصدّرين المحليين والمستوردين الدوليين للسلع السعودية

نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورشة عمل حول تمويل التجارة الإسلامي بالشراكة مع جمعية البنوك الأوزبكية وبرعاية جزئية من بنك PSB - أوزبكستان

فبراير

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية تمويل بقيمة 154 مليون دولار أمريكي مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل استيراد الغاز الطبيعي في تونس

قدمت المؤسسة أكثر من 380 مليون دولار أمريكي عن طريق البنك التركي للاستيراد والتصدير (تورك إكسيمبنك) لدعم الشركات التركية الصغيرة والمتوسطة

مارس

إطلاق برنامج رائد للماجستير التنفيذي في التدويل والتجارة بالشراكة مع جامعة El اسبانيا ومركز التجارة الدولية

نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورشة عمل لتمويل التجارة الإسلامي في بيشكيك - جمهورية قيرغيزستان بالشراكة مع البنك المركزي لدعم المؤسسات المالية المحلية لتعزيز قدرتها في مجالي التمويل التجاري والتمويل الإسلامي

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ترعى حفل تخرج مشروع "**التدريب** والتشغيل من أجل التصديرTREE " في مصر - يهدف البرنامج **إلى تدريب** وتمكين الشباب المصري من خلال بناء كادر من خبراء **التصدير** المؤهلين للتوظيف من قبل شركات التصدير المصرية.

إبريل

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توقع ست اتفاقيات تجارية بقيمة تصل إلى 1,1 مليار دولار مع الدول الأعضاء، بما في ذلك رابطة الدول المستقلة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وأمريكا الجنوبية ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لمجموعة بنك الإسلامي التنمية في مراكش - المغرب.

مايو

المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع مؤسسة دبي لتنمية الصادرات تنظم اللقاء الثاني للمنتجات الغذائية و الزراعية بين المستوردين والمصدرين العرب في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية – حيث شهد حضور أكثر من 40 شركة افريقية وأكثر من 200 لقاءاً ثنائياً

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

يونيه

توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة و مؤسسة "إف سي آي") لتأسيس فرع جديد للتخصيم الإسلامي – سوف يدعم الفرع الجديد الشركات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في زيادة فرص التمويل لكل من قطاع التجارة المحلي والدولي

المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة تعلن اتمام عمليات تمويل بقيمة 1.13 مليار بحضور كلا من وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ومحافظ البنك الإسلامي للتنمية ووزير التموين والتجارة الداخلية ووزير البترول والثروة المعدنية ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولي. وشمل التمويل 393 مليون دولار لشراء القمح والأرز و 737 مليون دولار لشراء المنتجات البترولية

البداية

الرؤية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهة رائدة في مجال تقديم حلول تجارية لاستيفاء احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الرسالة

تتولي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تحفيز التنمية التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها

itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

يوليو

استفاد أكثر من 300 من مزارعي البن في شمال سومطرة من برنامج تنمية صادرات القهوة الذي أطلقته المؤسسة حيث تم تقديم تدريب وورش عمل عن التقنيات الجديدة لتعزيز الإنتاج وتأثير تغير المناخ على الزراعة. وتم تنظيم حفل تخرج لمزارعي البن الذين أكملوا سلسلة ورش العمل التدريبية وتنمية القدرات.

أكتوبر

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية إطارية بقيمة 1.5 مليار دولار مع جزر المالديف لتمويل القطاعات الرئيسية للوقود، وهي سلعة استراتيجية للغاية للاقتصاد المالديفي، وشهد التوقيع رئيس جزر المالديف إبراهيم محمد صلح.

نوفمبر

خلال زيارة رسمية لجيبوتي – توقيع اتفاقية إطارية بقيمة 600 مليون دولار أمريكي لتقديم حلول تمويل تجارة لصالح جمهورية جيبوتي من أجل دعم أمن الطاقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

تم تصميم وتطوير مناطق الابتكار كمبادرة ضمن برنامج تنمية ثقافة الابتكار وتشجيع المشاركة المستمرة من خلال توفير مساحات عمل بيئة محفزة للموظفين في المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

ديسمبر

ITFC PARTNERS FORUM 2019
Investing for Impact

منتدى شركاء المؤسسة 2019 - منتدى مالي نظمته المؤسسة بحضور عدد من شركاء المؤسسة الحاليين والمستهدفين من المؤسسات المالية والبنوك والمصارف والصناديق المحلية والإقليمية والعالمية والتي تشارك مع المؤسسة في عملياتها التمويلية لصالح الدول الأعضاء

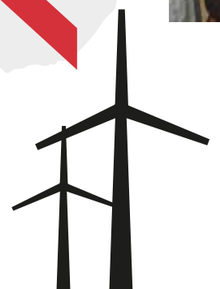

يونيو

أطلقت المؤسسة عدة برامج متكاملة في السنغال ضمن برنامج استضافت ITFC البرامج المتكاملة وأطلقتها في السنغال – كجزء من برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB) ، نظمت المؤسسة الاجتماع الثاني لمجلس الحوكمة للبرنامج، واللقاء الثالث للمصدرين والمستوردين للصناعات الدوائية والصناعات ذات الصلة بالشراكة مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا(BADEA) وبالتعاون مع الصادرات السعودية و رابطة مشتريات جمهورية أفريقيا الوسطى للأدوية الأساسية (ACAME) ؛ وإطلاق مختبر مدرسي متنقل لخصوبة التربة (OCP School Lab) بالشراكة مع او سي بي أفريقيا

إطلاق برنامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا في السنغال خلال الزيارة الرسمية للمؤسسة وبحضور سعادة أمادو هوت، وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون في السنغال، محافظ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

WEST AFRICA SMEs PROGRAM

ITFC

الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تعكس الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورها وطموحها في أن تصبح جهة تعمل على تسهيل و تيسير التجارة لبلوغ مستوى عالمي، مما سيمكنها من أن تصبح "جهة رائدة في تقديم الحلول التجارية لاستيفاء احتياجات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وتتضمن الخطة عناصر من الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والتي تساهم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وتجري إعادة صياغتها بوضوح في الخطة الاستراتيجية. وحددت المؤسسة ثلاثة أهداف استراتيجية لتشكل أساساً جوهرياً لمساهمتها في تحقيق رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأوسع نطاقا وتتضمن تعزيز ما يلي:

ويتم دعم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، على وجه الخصوص، عن طريق ثلاث ركائز:

تركز المؤسسة على إيجاد حلول للتمويل الإسلامي للتجارة عن طريق تقديمها لمنتجات تمويل إسلامية والعمل مع البنوك المحلية لتعزيز قدرتها على تقديم هذه المنتجات.

تيسر الحلول التجارية التي تقدمها المؤسسة عملية توسيع التعاون بين البلدان الأعضاء، والتي تهدف بشكل خاص إلى تعزيز التجارة البينية.

تولي المؤسسة أهمية كبرى لتنمية القطاع والخاص كونه محركا أساسيا للإقتصاديات الدول الأعضاء وفاعلا مهما في تنمية التجارة

نظرة عامة عن الاقتصاد والتجارة

نبذة عن الاقتصاد العالمي

خفّضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقديرها الأخير للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2019 إلى أدنى مستوياته منذ اندلاع الأزمة المالية في عام 2008، وذلك إلى نسبة 2.9 في المائة[1]؛ لتنخفض بذلك بنسبة 0.3 عن توقعاتها السابقة في بداية 2019.وبلغت توقعاتها للعام التالي، 2020، نسبة 3 في المائة، لتنخفض بذلك عن العام السابق بنسبة 0.4 في المائة. وعلى نحو مماثل، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن النمو العالمي ليبلغ 3.0 في المائة لعام 2019 وتوقع تحقيق نمو بنسبة 3.4 في المائة في عام 2020 (شكل 1) بسبب التحسن المحتمل "في الأداء الاقتصادي في عدد من الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وكذلك الأسواق الناشئة الواقعة تحت ضغط الاقتصاد الكلي"[2]. وقد حذرت كلتا المجموعتين من أن التوترات التجارية المتصاعدة كانت تقيد التوقعات المتعلقة بالنمو بالنسبة للاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، عزا الصندوق انخفاض التوقعات بشأن النمو العالمي إلى انحسار "الانتشار الجغرافي" في عمليات التصنيع والعمليات التجارية على مستوى العالم.

شكل 1 معدل النمو العالمي بين العامين 2018 و2020 (بالنسب المئوية)

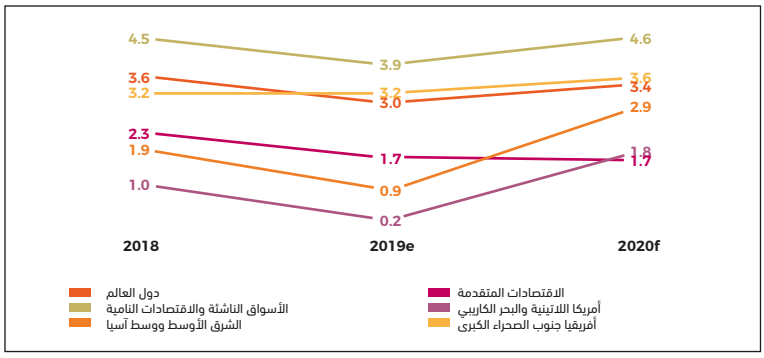

1 التوقعات الاقتصادية المؤقتة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:https://www.oecd.org/economy/oecd-sees-rising-trade-tensions-and-policy-uncertainty-further-weakening-global-growth.htm

2 توقعات الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2019 - من صندوق النقد الدولي

3 بيان صحفي صادر عن منظمة التجارة العالمية بتاريخ 1 أكتوبر 2019 https://www.wto.org/english/news_e/pres19_e/pr840_e.pdf

ساعدت محفّزات السياسات المالية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة على التخفيف من تأثير الأزمات الاقتصادية مثل التوترات الحادثة في العمليات التجارية والتي كانت مسؤولةً عن خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.8% في عام 2020.ولولا وجود تلك المحفّزات، لكان من الممكن أن تتعرض تقديرات النمو العالمي للانخفاض بنسبة 2.5% في عام 2019 ونسبة 2.9% في عام 2020.

ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة ثباتاً في معدل النمو بنسبة 1.7% في عامي 2019 و2020، بينما من المتوقع أن يتسارع معدل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من نسبة 3.9% في عام 2019 إلى نسبة 4.6% في عام 2020. وعلى العكس من ذلك، خضعت تقديرات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للمراجعة لتنخفض بنسبة 0.9 في المائة في عام 2019 ولكن من المتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 2.9 في المائة في العام القادم بسبب الضعف الحادث في سوق النفط العالمية.

نبذة عن التجارة العالمية

أدى تصاعد حدة التوترات التجارية وتباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى حدوث انخفاض كبير أيضاً في توقعات النمو بالنسبة للتجارة في عامي 2019 و2020، وعليه، من المحتمل أن تحقق تجارة السلع على مستوى العالم ارتفاعاً بنسبة 1.2 في المائة فقط في عام 2019، وهي نسبة تعكس تباطؤاً عن نسبة النمو البالغة 2.6 في المائة والتي توقعتها منظمة التجارة العالمية في بداية عام 2019."ويبلغ الارتفاع المتوقع في عام 2020 حالياً نسبة 2.7%، لينخفض عن نسبة 3.0% السابقة (شكل 2).ويحذر خبراء الاقتصاد من أن مخاطر الانخفاض ما زالت مرتفعة وأن التوقعات لعام 2020 تعتمد على عودة العلاقات التجارية إلى سابق عهدها".[3]

(% شكل 2 عمليات تجارة السلع السنوية على مستوى العالم (التغيير بالنسبة المئوية

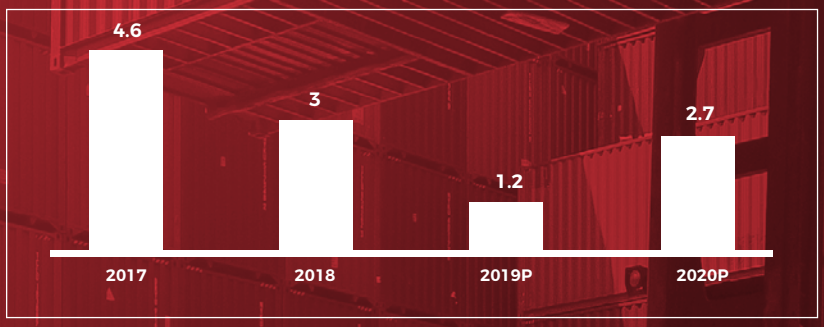

ونظراً لارتفاع درجة عدم اليقين المرتبط بالتوقعات المتعلقة بالتجارة في ظل الظروف الحالية، فإن معدل النمو المُقدّر للتجارة العالمية في عام 2019 كان يتراوح ما بين نسبة 0.5 في المائة إلى نسبة 1.6 في المائة. ولكن حذرت منظمة التجارة العالمية من إمكانية هبوط معدل نمو التجارة عن هذا النطاق إذا استمرت حدة التوترات التجارية في التصاعد. وعلى الجانب الآخر، يتسع نطاق القيم المالية الموزونة تجارياً بالنسبة لعام 2020، لتتراوح ما بين 1.7 في المائة إلى 3.7 في المائة.

وأوضح تقرير منظمة التجارة العالمية أن أمريكا الشمالية حققت أسرع معدلات نمو للصادرات في النصف الأول من عام 2019، وذلك بنسبة 1.4%، تليها أمريكا الجنوبية بنسبة 1.3%، بينما ارتفعت الصادرات الأوروبية والآسيوية بنسبة 0.7% فقط لكل منهما. وبالنسبة لنمو الواردات، كانت أمريكا الشمالية أيضاً في المقدمة بنسبة 1.8%، في حين ظل الطلب على السلع الأجنبية مستقراً في أوروبا وتراجع في كل من أمريكا الجنوبية وآسيا.

الأداء الاقتصادي والتجاري لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كان لديها أيضاً نصيب من التوقعات بانخفاض معدل النمو حيث إن من المتوقع أن يستقر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد العضو عند نسبة 2.7 في المائة في عام 2019 لينخفض بذلك عن النمو المحقق في عام 2018 والذي بلغت نسبته 3.4 في المائة. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن تسجل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معدلاً أفضل للنمو في عام 2020 لتصل إلى نسبة 5 في المائة تقريباً في المتوسط[4].وبحسب الأسعار الحالية، تبلغ حصة البلدان الأعضاء في المنظمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة 8% تقريباً أي 6.6 تريليون دولار أمريكي من إجمالي مبلغ 86.6 تريليون دولار أمريكي الذي قدّرهِ صندوق النقد الدولي في عام 2019.وما زال البلد العضو الواحد في مرتبةٍ أدنى بكثير من الاقتصادات الفردية مثل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني واللذان من المتوقع أن يسجل كل منهما حصصاً أعلى تبلغ 21 تريليون دولار أمريكي و14 تريليون دولار أمريكي على التوالي في نهاية عام 2019.

ومع ذلك، سجلت الدول التالية نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي أعلى من 10%، بحسب أسعار الدولار الأمريكي في عام 2018: ألبانيا وأذربيجان وبنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجزر القمر وساحل العاج وغينيا وليبيا وماليزيا وموزمبيق والنيجر وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسنغال وسورينام وتوغو[5]. ومن المتوقع أن تتحقق نفس النسبة في نهاية عام 2019.

شكل 3 التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2016 و2018 مقدرة بمليارات الدولارات الأمريكية، تقديرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

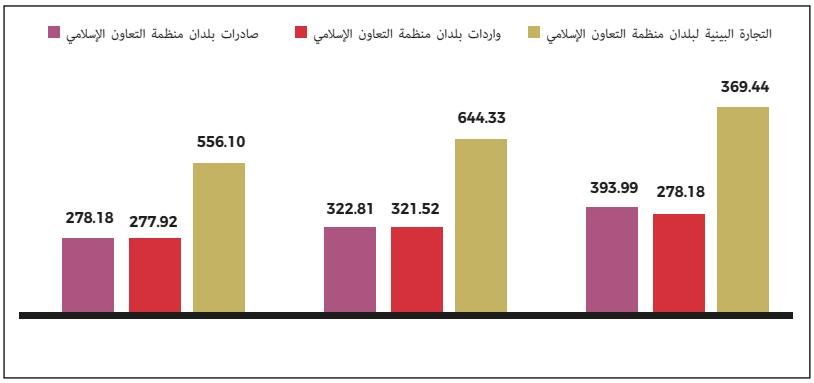

4 آخر توقعات الاقتصاد العالمي من صندوق النقد الدولي

5 بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أكتوبر 2019

وشهدت التجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً متنامياً نحو الزيادة بنسبة 18 في المائة من إجمالي حجم العمليات التجارية للمنظمة أي من 644 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى أكثر من 763 مليار دولار أمريكي في عام 2018 (شكل 3). كما يظهر هذا جلياً فيما يتعلق بحصة التجارة البينية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي العمليات التجارية للبلدان الأعضاء والتي زادت من نسبة 18.69 في المائة في عام 2016 إلى نسبة 21.22 في المائة في عام 2018، لتمثل بذلك ارتفاعاً بنسبة 13.5 في المائة. أما بالنسبة إلى حصة العمليات التجارية للمنظمة في التجارة العالمية، فقد شهدت اتجاهاً ثابتاً بين عامي 2016 و2018 والتي مثلت نسبة 9.29 في المائة من التجارة العالمية في عام 2016 مقابل 9.22% في عام 2018.

وسجلت صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة ارتفاع ثابتة بين عامي 2016 و2018[6] (من 278 مليار دولار أمريكي إلى 394 مليار دولار أمريكي) والتي بلغت 21.9 في المائة من عام 2017 إلى عام 2018.وما زالت تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا وإندونيسيا في مقدمة البلدان الأعضاء من حيث الصادرات، إذ تمثل نسبة 61 في المائة تقريباً من إجمالي حجم التجارة البينية للبلدان الأعضاء في عام 2018.

وفيما يتعلق بواردات البلدان الأعضاء في المنظمة، كانت متماشية مع اتجاه الصادرات في الفترة بين عامي 2016-2018 والتي زادت بنسبة 33 في المائة لتصل إلى مبلغ 369.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018 محققة تحسن بنسبة 14.9 عن عام 2017.وأكبر البلدان الأعضاء المستوردة، وهي تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان وإندونيسيا، مثلت نسبة تبلغ 43% تقريباً من جميع الواردات البينية للبلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2018.

حالة أسعار السلع العالمية

من المتوقع أن تستمر التوقعات السلبية في عام 2020 في معظم أسعار السلع كما ذكر البنك الدولي في بيانه الأخير الصادر في أكتوبر 2019 (شكل 3)، إذ ستواصل أسعار الطاقة والنفط الهبوط، بعد انخفاضها انخفاضاً حاداً في عام 2019، نظراً لضعف التوقعات المتعلقة بالنمو العالمي والتراجع المترتب على ذلك في الطلب. ووفقاً لخبراء البنك، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط الخام 60 دولار أمريكي للبرميل في عام 2019 ومن ثم تهبط إلى 58 دولار أمريكي في عام 2020. وهذه التوقعات أكثر انخفاضاً بقيمة 6 و7 دولارات أمريكية للبرميل عن المتوقع في بيان البنك الصادر في الربع الأول من عام 2019. وإجمالاً، من المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة، والتي تشمل أيضاً الغاز الطبيعي والفحم، بنسبة 15% تقريباً في عام 2019 مقارنةً بعام 2018 وتواصل الانخفاض في عام 2020.

شكل 4 مؤشرات الأسعار الاسمية الصادرة عن البنك الدولي في أكتوبر 2019

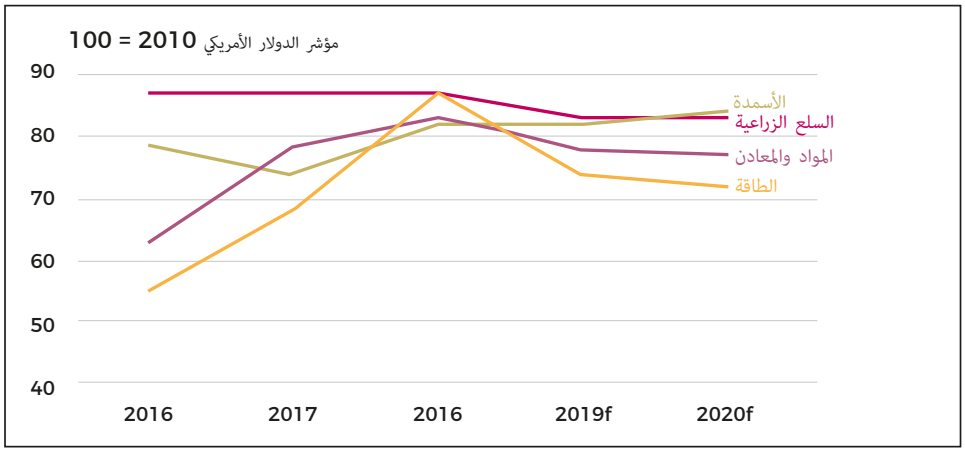

ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض أسعار المعادن بنسبة 5% في عام 2019 وتواصل الانخفاض في عام 2020، حيث إن تراجع الطلب على مستوى العالم يضع ضغطاً هائلاً على السوق. ومن المتوقع أن تحقق المعادن النفيسة، والتي ارتفعت ارتفاعاً هائلاً في عام 2019، المزيد من الأرباح في عام 2020 نتيجةً لحالة عدم اليقين الآخذة في النمو على مستوى العالم والسياسات المالية التي تعمل على تحقيق التيسير.

ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض أسعار السلع الزراعية في عام 2019 ولكنها ستستقر في عام 2020.ويمكن أن يؤدي حل التوترات التجارية إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية، مثل فول الصويا والذرة، بينما يمكن أن يعمل انخفاض أسعار الطاقة على خفض تكاليف الوقود والأسمدة، مما يؤدي إلى تقليل المحاصيل كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الحبوب الزيتية.

6 آخر تقريرين صادرين عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

02

التحول من أجل تعظيم الأثر

نموذج أعمال المؤسسة لخدمة احتياجات السوق

تعكس الخطة الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورها وطموحها في أن تصبح الجهة المفضلة لتمويل وتنمية التجارة بمستوى عالمي، مما سيمكنها من أن تصبح "جهة رائدة في تقديم الحلول التجارية لاستيفاء احتياجات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

ولتحقيق هذه الرؤية، تعمل المؤسسة حسب نموذج أعمال حسب النحو الموضح أدناه.

1- إبراز صورتها وتسليط الضوء عليها، وذلك من خلال أن تصبح المؤسسة مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي للتجارة عن طريق اللامركزية والاتصالات الدولية والريادة الفكرية.

2- بناء حلول تجارية، من أجل التأثير بشكل إيجابي على السوق في البلدان الأعضاء، من خلال الدعم المقدم من شركاء التنمية التجارية وعملاء تمويل التجارة والمؤسسات المالية وتعبئة الموارد.

3- تعزيز الأثر الإنمائي، من خلال تحقيق النمو الشمولي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- بناء نموذج أعمال مرن، لتحقيق النمو المستدام من خلال تنويع المحفظة وتبني منهج مبتكر للبرامج التجارية المتكاملة.

5- تحقيق التميز المؤسسي، من خلال خلق ثقافة موجهة نحو تحقيق النتائج ودعم الكفاءات لإنجاز العمليات الداخلية.

درست المؤسسة ما قد يتطلبه الأمر لأن تصبح حقاً الجهة الرائدة في تقديم حلول التمويل التجاري للبلدان الأعضاء، كما درست الأعمال والنموذج المالي المطلوبين لإحداث تغيير للأفضل في الأداء،

والإصلاحات التي تقترحها المؤسسة ستؤدي إلى تحقيق ذلك على مستوى القيمة المقدّمة من المؤسسة والنموذج التشغيلي والمالي الأساسي،

حيث إنها تهدف إلى تحقيق ما يلي:

01 تنويع المحفظة عن طريق الاستفادة من الميزانية العامة

02 تقليل التركيز على عميل واحد ومنطقة جغرافية واحدة وقطاع/ منتج واحد

03 زيادة الدخل عن طريق إطلاق خطوط أعمال ومنتجات جديدة

04 تحقيق عوائد مالية قوية عن طريق زيادة الدخل وترشيد التكاليف

05 التسريع من وتيرة عمليات السحب عن طريق مركزية العملاء

06 تنمية محفظة تمويل التجارة

07 تطوير حلول تجارية عن طريق برامج متكاملة لتنمية التجارة مع وضع استراتيجيات للشراكة مع البلدان

08 تعزيز الأثر الإنمائي عن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

09 تعزيز صورة المؤسسة وتسليط الضوء عليها وتحقيق النمو للأعمال عن طريق اللامركزية

10 الإدارة الفعالة لرأس المال البشري

11 التماشي بشكل كلي مع البرنامج الخماسي لرئيس البنك الإسلامي للتنمية

٢ التزام المؤسسة بأهداف التنمية المستدامة

يمثل تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل قيمة أساسية لدى المؤسسة، فهذه القيمة المزدوجة متجذرة في قلب الاستراتيجية العشرية للمؤسسة والمصممة لتحقيق النمو المالي عن طريق تقديم حلول لتمويل التجارة وإحداث أثر تنموي على مستوى البلدان السبعة وخمسين الأعضاء.

لقد استلهمت المؤسسة من هذه المهمة المتوازنة فكرة البدء في نشر تقريرها السنوي عن الفاعلية الإنمائية لها. يدور هذا التقرير حول ستة موضوعات تقريباً، ويتم تناول كل موضوع في ضوء الركائز الإستراتيجية للمؤسسة والأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تم تبنيها عالمياً. لقد أصبح هذا المفهوم يمثل إطار التأثير الإنمائي للمؤسسة.

لقد اختيرت مواضيع تطوير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لرصد مدى فعالية المؤسسة في المساهمة نحو تحقيق الأهداف العالمية من القاعدة إلى القمة.

المحور الأول: النمو الشمولي

يعتبر النمو الشامل أحد النتائج الرئيسية المترتبة على ما تقدمه المؤسسة من تمويل للتجارة. يقصد بالنمو الشامل التركيز على إشراك الجميع في عملية التنمية والتأكد من تقاسم المنافع الاقتصادية العائدة من تمويل التجارة والتبادل التجاري عبر الحدود ومشاركة النمو الاقتصادي مع الدول الأقل نمواً.

المحور الثاني: تنمية القطاع الخاص

يوفر القطاع الخاص حوالي 90 ٪ من الوظائف في البلدان النامية. وتعتبر هذه الوظائف بمثابة أفضل فرصة للملايين من الأفراد في جميع أنحاء العالم للتخلص من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، ستتمكن المؤسسة من خلال تنمية القطاع الخاص تنويع الحافظة بعيداً عن التمويل السيادي نحو محفظة أكثر توازناً بين القطاعين العام والخاص من خلال التأكيد على تنمية القطاع الخاص.

المحور الثالث: التكنولوجيا والمهارات والابتكار

لا يتحقق النمو طويل المدى إلا من خلال التحوّل الهيكلي وزيادة الإنتاجية، واللذان يتحققان بدورهما عن طريق حشد القدرات والمهارات التكنولوجية وتعزيز الابتكار في البلدان الأعضاء. وتتمتع المؤسسة بمكانة جيدة تمكنها من دعم هذه المجالات من خلال تمويل تجارة موجه للقطاعات الهامشية، بما يتماشى مع رؤية الدولة والخطة الاقتصادية وجدول أعمال التنمية لدى البلدان الأعضاء.

المحور الرابع: الاستدامة

يتصدر موضوع الاستدامة الاجماع العالمي من أجل التنمية، وتلتزم المؤسسة بتعزيز الاستدامة من خلال توفير مصدر موثوق للطاقة والأمن الغذائي والرفاه لشعوب الدول الأعضاء.

المحور الخامس: كفاءة التنفيذ

يعتمد ضمان الفاعلية الإنمائية للمؤسسة على تنفيذ الحلول التجارية بكفاءة من خلال الشراكات ودفع التجارة البينية بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والاستجابة لطلبات العملاء من خلال التواجد الإقليمي.

المحور السادس: إدارة المحفظة

نظرًا لكون المؤسسة عضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإنها تشترك مع المجموعة في مهمتها الثنائية المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية والحفاظ، في الوقت ذاته، على الاستدامة المالية- وتعزيز التجارة من أجل حياة أفضل.

رحلة تحول المؤسسة على مدار ثلاثة أعوام

بدأت رحلة التحول في يوليو 2017 بتشكيل فرق عمل متعددة المهام تابعة لإدارات المؤسسة . وينصب تركيز هذه الفرق على تنفيذ 35 مبادرة استراتيجية ضمن خارطة طريق رحلة تحول المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تنقسم خارطة طريق رحلة تحول المؤسسة إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى هي مرحلة "إعادة الضبط" والتي تم الانتهاء منها في 2018، المرحلة الثانية هي مرحلة "إعادة البناء" التي تم الانتهاء منها في 2019، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة "التجديد" التي يبدأ تنفيذها في 2020.

إعادة الضبط
2018-2017

إعادة البناء
2019-2018

التجديد
2020-2019

مرحلة إعادة الضبط
2018-2017

بعد الانتهاء من مرحلة إعادة الضبط في 2017، بدأت المؤسسة في تأمين الاستدامة المالية، إلى جانب إحداث أثر إنمائي من أجل الوفاء بمهمتها المتوازنة لتعزيز التجارة من أجل حياة أفضل. وشمل ذلك، على سبيل المثال، العديد من المبادرات الاستراتيجية منها تنفيذ هيكل تنظيمي مبسط، وتعزيز الحوكمة، واستحداث بطاقة تقييم أداء إستراتيجية متوازنة، ووضع إطار للأثر الإنمائي للمؤسسة، وإعداد تقارير تنموية متسقة من خلال التقارير السنوية المعنية بالتأثير الإنمائي للمؤسسة.

مرحلة إعادة البناء
2019-2018

ركزت مرحلة إعادة البناء على استحداث منتجات التمويل التجاري وإيجاد حلول تجارية جديدة وبناء موارد جديدة للدخل، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه الإجراءات إلى تحقيق نمو في أسواق وقطاعات جديدة، ولا سيما تمويل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية. وتمكنت المؤسسة، خلال هذه المرحلة، كذلك من أن تعرض قصص نجاح على مستوى العالم والوصول لشركاء جدد في مجال تنمية التجارة والتمويل الجماعي. على سبيل المثال، تضمنت المبادرات الاستراتيجية المتعددة للمؤسسة تطوير اعتماد خطابات الائتمان وتطوير منتجات "السَلَم" المالية وتعزيز تفويض الصلاحيات واستحداث هيكل للشراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وصقل تجارب العملاء مع المؤسسة بما يؤدي إلى تسجيل نتائج رضائهم.

مرحلة التجديد
2020-2019

ينصب تركيز المؤسسة، خلال هذه المرحلة، على "استدامة الأعمال في المستقبل" عن طريق استكشاف فرص جديدة عبر الرقمنة والابتكار والاستشارات التجارية. الغرض من هذه المرحلة هو إثبات مكانة المؤسسة في السوق "كرائدة في تقديم الحلول التجارية اللازمة لسد احتياجات البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

تحسين الكفاءة التنظيمية

تعزيز رأس المال البشري لتنفيذ مهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بكفاءة

تعمل إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة إلى صياغة مفاهيم الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة وتنفيذها وذلك بترسيخ مفهوم المؤسسة المدفوعة الأداء

وينقسم مفهوم المؤسسة المدفوعة الأداء إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- الثقافة المدفوعة بالأداء
- الأفراد المدفوعون بالأداء
- القواعد واللوائح المدفوعة بالأداء

تتكامل هذه المحاور وتندمج لتمكن المؤسسة من القيام بأداء أفضل فيما يتعلق بتعزيز التجارة من أجل حياة أفضل.

شهدت المؤسسة وضع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية وتنفيذ المبادرات والمشاريع وعقد الاجتماعات والمناقشات والمداولات التي تتناول رحلة التحول إلى مؤسسة مدفوعة بالأداء. إنه إطار عمل يحث على النجاح في موازنة احتياج الإنسان للنمو والتطور واحتياج المؤسسة للاستمرار والعطاء.

من ضمن الجهود المبذولة للوصول إلى "الأفراد المدفوعون بالأداء"، أدركت إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة إمكانية الابتكار بشكل أفضل من خلال فهم شامل للتجارة "360 درجة" باعتبارها وسيلة للتنمية، وذلك في حالة التآزر بين تمويل التجارة والترويج التجاري وتنمية التجارة. حفزت مثل هذه الرؤية إدارة الموارد البشرية لدراسة احتياجات التعلم والتطوير للوصول إلى الفهم الشامل للتجارة، والذي تحقق في السعي إلى إنشاء برنامج أكاديمي مع نهج عملي لبناء الكفاءات وتطوير مهارات التنفيذيين العاملين في مجال التجارة بما يمكنهم من طرح الأسئلة بخصوص المعايير، وتعطيل الممارسات السائدة، وإعادة صياغة المشهد، وابتكار طرق وموجات جديدة من التغيير. اختارت المؤسسة كلية إدارة الأعمال للشؤون العالمية والعامة "آي. إي" لتكون الشريك الأكاديمي لمثل هذا المسعى. ومعًا اشتركنا في عرض "الماجستير التنفيذي في التدويل والتجارة" بالشراكة مع اللاعبين الرئيسيين في مجال التجارة؛ وهما غرفة التجارة الدولية ومركز التجارة الدولية، اللذان أدركا الحاجة إلى مثل هذا البرنامج وتبادلا رؤية المؤسسة المتعلقة بالمسؤولين التنفيذيين التجاريين في المستقبل.

SCHOOL OF GLOBAL & PUBLIC AFFAIRS

الماجستير التنفيذي في التدويل والتجارة

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول البرنامج على الرابط التالي
https://www.ie.edu/school-global-public-affairs/programs/graduate/executive-master-internationalization-trade/

تقريب المسافات من خلال اللامركزية

أنشأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالشراكة مع وحدة تيسير اللامركزية التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، وحدة للامركزية ويتمثل الهدف منها في بدء تطبيق اللامركزية للموظفين المتعاملين مع العملاء بشكل مباشر وإدارتها والحفاظ عليها، حتى يتسنى لهم الاقتراب من الدول الأعضاء والعمل بسرعة وكفاءة أكبر. كما قامت المؤسسة، تماشياً مع هذه الإستراتيجية، بنقل عدد من الموظفين المتعاملين مع العملاء مباشرةً إلى المراكز الإقليمية، فضلًا عن تعاونها بشكل دائم ووثيق مع البنك الإسلامي للتنمية في المراكز الإقليمية في داكار (السنغال)ودكا (بنغلاديش) وإسطنبول (تركيا) وجاكرتا (إندونيسيا) والرباط (المغرب). هذا بالإضافة إلى فرع المؤسسة في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

إن إستراتيجية اللامركزية وتعزيز التواجد الإقليمي تؤتي ثمارها بالفعل في تحسين العلاقات مع العملاء وإبراز دورالمؤسسة على المستوى الإقليمي وزيادة حجم الأعمال والعمليات المعتمدة. أدى استمرار النمو المحقق في عام 2019 إلى الحاجة إلى تعيين ممثل ميداني للمؤسسة في القاهرة بجمهورية مصر العربية.

عدد الموظفين في 2019

الحوكمة والشؤون القانونية وإدارة المخاطر

إدارة المخاطر

واصلت المؤسسة على مدار العام تعزيز مهام إدارة المخاطر والتحكم بها على مستوى المؤسسة حيث تعتبر هذه المهام المكونات الأساسية لحوكمة المؤسسات. تؤخذ أهمية إدارة المخاطر في الاعتبار الأول، لاسيما في ظل التقلبات التي تشهدها بيئة الأعمال في الوقت الحالي، حيث أن وجود إطار محكم لإدارة المخاطر أمرًا ضروريًا لتحقيق هدفي المؤسسة وهما: التأثير الإنمائي والاستدامة المالية.

وبعد الانتهاء الفعلي من وضع البنية التحتية الأساسية لإدارة المخاطر، انصب التركيز طوال العام على غرس ثقافة إدارة المخاطر عبر المؤسسة؛ فبذلنا جهودًا سواءً لإعداد مختلف مستندات ووثائق العمل المتعلقة بإدارة المخاطر أو لإجراء المزيد من التحسينات عليها مثل السياسات والإجراءات والنظم والأدوات. في هذا السياق، أكدت مؤسسة موديز للمرة الثانية في أكتوبر 2019 التصنيف الائتماني للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة P1/A1 في ظل مستقبل مستقر.

في ظل تحسين البنية التحتية الحالية لإدارة المخاطر، تمكنت المؤسسة من إتمام بعض المراحل الرئيسية الهامة الموضحة فيما يلي:

- وضع وتحديث السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالتسعير وتحديد حدود التمويل وإدارتها وإدارة الائتمان.
- تعريف الموظفين ببرنامج "كريديت لينز" من مؤسسة موديز.
- تعزيز الضوابط الداخلية في النظام المصرفي الأساسي.
- عقد جلسات توعية/ إصدار ملاحظات بشكلٍ منتظم حول مختلف مواضيع إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ستواصل المؤسسة خلال السنوات الثلاث المقبلة، التركيز على إجراء المزيد من التحسينات على إطار إدارة المخاطر من خلال ركائزها الثلاث (وثائق العمل، والأنظمة وأدوات القياس، والأفراد) وعبر مجموعات المخاطر الثلاث الرئيسية (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وعليه، سوف تستمر المؤسسة في إيلاء اهتمام خاص بالنقاط التالية ذات الأولوية: :

- زيادة تعزيز ثقافة المخاطر
- اقتناء نظم وأدوات جديدة لإدارة المخاطر وتحسين النظم والأدوات الحالية.
- التعريف بسياسات إدارة المخاطر وتحديثها.
- تعزيز إدارة الامتثال

من أجل تنفيذ إطار إدارة المخاطر تنفيذًا فعالًا على مستوى المؤسسة، أسندت المسؤوليات التالية على مستويات الإشراف و الإدارة والأقسام، كما هو مبين فيما يلي:

على المستوى الإشرافي

(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس) يقدم مجلس الإدارة التوجيه الاستراتيجي اللازم لإدارة المخاطر على نحو فعّال ويتحمل المسؤولية التامة عن إدارة جميع المخاطر المادية التي قد تتعرض لها المؤسسة وعن ضمان توافر الموارد والنظم والممارسات والثقافة اللازمة لمواجهة هذه المخاطر. ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤوليات، شكّل مجلس الإدارة لجنة مراجعة منبثقة عنه تتولى مهمة الإشراف على معظم مهام إدارة المخاطر نيابة عن مجلس الإدارة.

على مستوى إدارة المؤسسة

(لجنة الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الائتمان، لجنة مراجعة العمليات، لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة تقييم المحفظة) تركز لجنة الإدارة وإدارة المخاطر على القضايا المتعلقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة فيما يختص بالسياسات والبنية التحتية للمخاطر. تتولى لجنة مراجعة العمليات ولجنة الائتمان ولجنة تقييم المحفظة المسئولية عن مخاطر الائتمان على مستوى المعاملات.

من ناحية أخرى، تركز لجنة الموجودات والمطلوبات على المسائل المتعلقة بالسيولة ومخاطر السوق.

على مستوى الادارات

(إدارات الأعمال/ أصحاب المخاطر، إدارات المساندة، إدارات الرقابة والامتثال)

مكتب إدارة المخاطر

من أجل تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر تطبيقًا فعّالًا، يتولى مكتب مخصص لإدارة المخاطر داخل المؤسسة هذه المهمة ويركز على المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والتشغيل والامتثال والمخاطر الأخرى. ويزاول مكتب إدارة المخاطر مهامه مستقلًا عن إدارات الأعمال والمساندة.

03

تقديم حلول تجارية لتلبية الاحتياجات المالية لدول منظمة التعاون الإسلامي

الارتقاء بالتجارة لتعزيز التأثير الإنمائي للمؤسسة

لمحة عامة لعام 2019

كان عام 2019 عامًا آخر حافل بالإنجازات بالنسبة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك من عدة نواحي. وتمتعت المؤسسة بمكانة راسخة مكنتها من تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في الارتقاء بالتجارة عن طريق زيادة الحجم الكلي للتمويل ومضاعفة السحوبات والوصول إلى بلدان أعضاء جدد وضم عملاء جدد.

ورغم ذلك، لم يتخل عام 2019 عن نصيبه العادل من ظروف السوق المليئة بالتحدي. فقد أدى طول أمد التوترات التجارية إلى تفاقم التباطؤ الدوري للاقتصاد العالمي وشعرت البلدان الأعضاء بتراجع النمو على مدار العام. وعلى الرغم من هذه التحديات، سجلت المؤسسة أداءً رائعًا في عام 2019 الذي تميز بارتفاع كبير في الموافقات التمويلية والسحوبات التي تمثل المقياس الرئيسي لإسهام المؤسسة في تمويل التجارة.

وفي ضوء المقارنة على أساس سنوي، فقد شهد عام 2019 ارتفاعاً في إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة بنسبة 12 ٪ ، حيث ارتفعت من 5.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 5.8 مليار دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، وصلت السحوبات إلى مستويات مرتفعة جديدة، حيث ارتفعت بنسبة 8.7٪ في عام 2019، لتصل من 4.57 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 4.97 مليار دولار أمريكي، وهو دليل قوي على قدرة المؤسسة على الوفاء بمهمتها مع التكيف، في الوقت نفسه، مع بيئات السوق المليئة بالتحديات. ساعدت الجهود المبذولة لزيادة اللامركزية على تعزيز الكفاءة الكلية في استخدام عمليات التمويل المعتمدة، مما أدى إلى زيادة السحوبات.

واصلت المؤسسة تخصيص مبالغ كبيرة من التمويل للبلدان الأعضاء الأقل نمواً بهدف تعزيز الشمول المالي وتقديم الدعم للبلدان التي تكون في أمس الحاجة إليه. وفي هذا الصدد، خصصت نسبة 35% لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً، من أصل إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 2019، وذلك مقارنة بنسبة 32% في العام السابق.

في عام 2019، استمرت المؤسسة في جهودها الرامية إلى تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في تبني نموذج أعمال مستدام، يتماشى مع التطلعات والأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء. وقد تطلب ذلك خلق توازن بين الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وتنويع محفظة تمويل التجارة عن طريق إشراك أعضاء جدد وجذب عملاء جدد، مع التركيز بشكل خاص على توسيع خط التمويل بإعتبارها الأداة الرئيسية لدعم القطاع الخاص. في هذا الصدد، تمت إضافة 12 عملاء جدد، مما أدى إلى ارتفاع العدد الإجمالي لعملاء المؤسسة، ولاسيما من البنوك، اتساقاً مع إستراتيجية التنويع. وتضمنت قائمة العملاء الجدد مؤسسات مالية من بنغلاديش وجمهورية قيرغيزستان ونيجيريا والسنغال وأوزبكستان وأوغندا.

الجدول 1 يبيّن التفاصيل الخاصة بعمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب المنطقة

جدول 1 – العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب المنطقة (بملايين الدولارات)

	أسيا والشرق الأوسط	إفريقيا وأمريكا اللاتينية	إجمالي الموافقات	إجمالي السحوبات
2018 فعلية	3,353.0 (64%)	1,847.8 (36%)	5,200.8 (100%)	4,578
2019 فعلية	3,809 (65%)	2,032 (35%)	5,841 (100%)	4,977

استمرت المؤسسة خلال عام 2019 في تحسين تأثيرها الإنمائي من خلال تعزيز أدواتها وأجهزتها الداخلية لتتبع الأهداف الإنمائية لكل تمويل تقدمه المؤسسة ورصدها. الغرض من ذلك هو قياس التأثير الإنمائي للمؤسسة بعد مواصلة عملية الانتقال إلى المنهج المتكامل القائم على البرامج التنموية، حيث يتم دمج عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات، بهدف مضاعفة التأثير الإنمائي.

وعلاوةً على ذلك، استمرت المؤسسة في تعزيز تضامنها مع البلدان الأعضاء عن طريق استهداف القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً قطاعات الطاقة والأغذية والزراعة والقطاع الخاص، لتبلغ قيمة تمويل قطاع الطاقة 3,449 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة تمويل قطاع الأغذية والزراعة 565 مليون دولار أمريكي.

فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص، ولاسيما التركيز بوجه خاص على تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، بذلت المؤسسة جهوداً كبيرة في 2019 للحفاظ على العلاقات القائمة وإقامة شراكات جديدة مع المؤسسات المالية المحلية لتوفير مصادر تمويل بديلة للقطاع الخاص من خلال تمويل المرابحة وخطوط تمويل البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية التي بلغت قيمتها 677 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت القيمة الإجمالية لتمويل للقطاع الخاص المقدم من المؤسسة 821 مليون دولار أمريكي. تمكنت المؤسسة بنجاح من إقامة شراكات جديدة مع 8 مؤسسات مالية لتقديم خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة. نجحت المؤسسة، من خلال المشاركات الجديدة، في زيادة عدد البنوك المشاركة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 16 (ستة عشر) بنكاً.

الجدول 2 يوضح التفاصيل الخاصة بعمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب القطاع

جدول 2 – العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب القطاع (بملايين الدولارات)

القطاعات	تمويلات فعلية لعام 2018	%	تمويلات فعلية لعام 2019	%
قطاع الطاقة	3,496.0	67.2	4,449	76.1
قطاع الأغذية والزراعة	749.6	14.4	565	9.7
القطاع المالي	635.8	12.2	677	11.6
قطاعات أخرى	319.5	6.1	150	2.6
إجمالي الاعتمادات	5,200.9	100	5,841	100

فيما يتعلق بتفاصيل المحفظة التمويلية تبعاً لنوع الضمان، لا تزال نسبة التعرض للمخاطر السيادية تحتل الجزء الأكبر من المحفظة، بنسبة 86% من قيمتها الإجمالية، مقارنةً بنسبة 83,9% في 2018.

يوضح الجدول 3 تفاصيل المحفظة حسب نوع الضمان:

جدول 3 – العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب نوع الضمان(بملايين الدولارات)

نوع الضمان	تمويلات فعلية لعام 2018	%	تمويلات فعلية لعام 2019	%
ضمان سيادي	4,362.8	83.9	5,019	86.0
ضمان بنكي	635.8	12.2	117	2.0
عمليات تمويل بدون ضمانات	92.0	1.8	601	10.0
عمليات تمويل مهيكل	30.0	0.6	-	-
تأمين ائتماني	80.0	1.5	104	2.0
الإجمالي	5,200	100	5,841	100

تأتي نسبة التعرض للمخاطر السيادية لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مدفوعةً في المقام الأول بالمعاملات كبيرة الحجم من أجل تمويل قطاعي الطاقة والأغذية والزراعة، وقد اتسعت نطاقها بصورة رئيسية في ظل الاتفاقيات الإطارية الإستراتيجية الموقعة مع البلدان الأعضاء، اتساقاً مع أولويات التنمية الوطنية بهذه البلدان.

الفصل 1

الاتفاقيات الإطارية الموقعة في 2019

جمهورية أوزبكستان

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 500 مليون دولار في يناير 2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الأربع المقبلة.

جمهورية مالي

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 300 مليون دولار في ابريل 2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

جمهورية النيجر

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 800 مليون دولار في أبريل2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

جمهورية جيبوتي

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 600مليون دولار في سبتمبر2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

جمهورية المالديف

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 1.5مليار دولار في أكتوبر 2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

جمهورية طاجاكستان

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 150 مليون دولار في يونيو 2019 من أجل توجيه مساهمات المؤسسة على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

جمهورية قرغيزيا

– وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 150مليون دولار في أبريل2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

جمهورية سورينام

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 75مليون دولار في أبريل2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

جمهورية السنغال

وقعت الاتفاقية الإطارية بقيمة 1.5مليار دولار في نوفمبر 2019 من أجل توجيه تمويلات المؤسسة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي المحفز للتجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استجابةً لدعوات زيادة وتسريع وتيرة التجارة البينية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، يدفعها في ذلك العمل وفق آليات السوق ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وعلى هذا النحو، فقد صبت المؤسسة، منذ نشأتها، جُل تركيزها على المساهمة في زيادة حجم التجارة وتوسيع نطاقها داخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وخارجها، وجعلت ذلك أساساً ترتكز عليه إستراتيجيتها وعملياتها. وفي عام 2019، خصصت المؤسسة 67.3٪ من عمليات تمويل التجارة، والتي تمثل 3,934.5 مليار دولار أمريكي، على تيسير التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما أدى إلى زيادة مساهمة المؤسسة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الفصل 2

تضافر جهود المؤسسة والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير لدعم المصدرين الإفريقيين

أنشأ البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير شراكة استراتيجية مع المؤسسة ضمن برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية وغيرها من المبادرات التي تحث على النمو والتنمية في المناطق العربية الإفريقية. وساهم البرنامج في تيسير عملية توسيع التجارة والاستثمار المتبادل بين الدول الأفريقية الأعضاء بالمؤسسة والدول العربية. كما ساعد البرنامج على تعزيز التكامل الاقتصادي وتنمية التجارة الدولية بين الدول العربية والأفريقية من خلال زيادة فرص الدول الأفريقية التي تقوم بالتصدير إلى الأسواق العربية أو الاستيراد منها في الحصول على التمويل التجاري وزيادة الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة.

تعمل المؤسسة بالشراكة مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير باحترافية وتفان لضمان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية بين الدول العربية والإفريقية بنجاح.

تعاونت المؤسسة مع البنك الإفريقي للإستيراد والتصدير على فهم والتعامل مع المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي مما مكن البنك من الوصول إلى مصادر تمويل إضافية دعمًا لأنشطة تمويل التجارة. نتيجة لذلك، تم منح البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير خطوط ائتمان بنظام المرابحة بإجمالي مبلغ 250 مليون دولار أمريكي لغرض تمويل عدد هائل من معاملات التمويل التجاري في بلدانها الأعضاء بأفريقيا.

بفضل دعم المؤسسة، تمكن المستفيدون من التسهيلات التي يقدمها البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير من تطوير وتنمية أعمالهم التجارية وخلق فرص عمل وجلب النمو الاقتصادي إلى القارة الأفريقية.

وكانت المؤسسة داعمًا قويًا للمعرض التجاري الأفريقي المشترك الذي أقامه البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، من خلال الترويج له وكذلك بالانضمام إلى مجلسه الاستشاري.
يتوقع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير التوسع في هذه الشراكة الناجحة ذات المنفعة المتبادلة مع المؤسسة في محاولة لتطوير وتعزيز التجارة والاستثمار العربي الأفريقي لصالح بلداننا الأعضاء.

الدكتور بينيديكت أوكي أوراماه،
المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة

ضمان التوريد المستدام للطاقة

يعد توفير مصدر مستدام وغير منقطع للطاقة أساساً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان الأعضاء. وتدعم المؤسسة، ولاسيما البلدان الأعضاء الأقل نمواً، على محاربة الفقر والتغلب عليه من خلال تقديم التمويل اللازم لضمان توفير مصدر كافي ودائم للطاقة، وما له من تأثير على الانتاجية والصحة والتعليم وتوفير فرص عمل مستدامة والأمن الغذائي وأمن الطاقة.

ومن ثم، فإن تحسين فرص الوصول إلى الطاقة يعد ضرورةً لإطلاق العنان للإمكانات من أجل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، تعتبر المؤسسة أن دعم قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتها وأهدافها، وهو ما مكنها من أن تستمر، في عام 2019، شريكاً ثابتاً وجديراً بالثقة في توفير التمويل لتأمين إمدادات الوقود والكهرباء من أجل الحفاظ على استمرارية توليد الطاقة الكهربائية ووصولها إلى عدد كبير من السكان، بما في ذلك المقيمين في المناطق الريفية.

في العديد من البلدان الأعضاء التي يقل بها عدد الممولين المؤهلين والقادرين على تمويل المعاملات المتعلقة بقطاع الطاقة التي غالباً ما تتطلب تمويلا ضخماً، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تحفيز حشد الموارد من الأسواق الدولية لتمويل معاملات القروض المشتركة كبيرة الحجم. ووصولاً إلى ذلك، أجرت المؤسسة صفقات كبيرة الحجم لصالح بعض البلدان الأعضاء وفقًا لما يلي:

الشكل 5 :كبار المستفيدين من المؤسسة الدولية الإسلامية في قطاع الطاقة

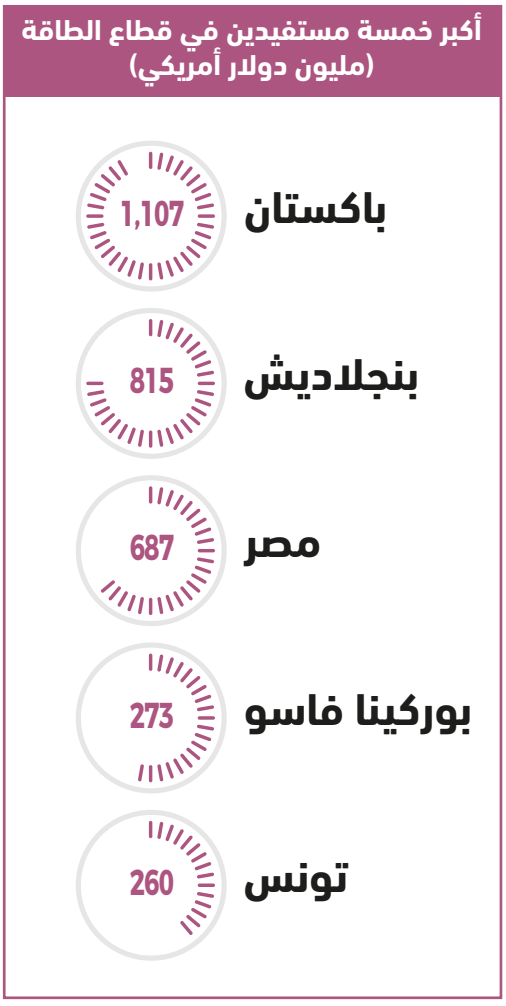

تمويلات المؤسسة لقطاع الطاقة في باكستان

تساهم التسهيلات المقدمة من المؤسسة بشكلٍ كبيرٍ في سداد فاتورة واردات النفط والغاز في البلادٍ فضلًا عن تخفيف الضغط على احتياطي العملة الأجنبية للبلد.

تُستهلك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي المُسال التي يتم استيرادها بالاستعانة بتمويلات المؤسسة بشكلٍ رئيسي في قطاع السيارات والتصنيع وفي توليدٍ الطاقة الحرارية ولسد احتياجات المنازل من الطاقة. يمثل تمويل المؤسسة الموجهة لاستيراد البترول والغاز الطبيعي المُسال 22% من استهلاك الطاقة في باكستان التي يبلغ إجمالي تعدادها السكاني 208 مليون نسمة. تم تزويد أكثر من 500,000 منزل بالطاقة الكهربائية من خلال تمويلات المؤسسة.

يمكن للمؤسسة تقديم خبرتها في بناء كفاءة البنك المركزي لدولة باكستان وأصحاب المصلحة الآخرين للترويج للنمط الإسلامي للتمويل التجاري تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية. يتمتع خبراء المؤسسة بخبرة ومعرفة قد تمكنهم من تطوير معرفة البنوك الباكستانية وخبرتها في مجال تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإدارة المخاطر والتمويل مقابل إيصالات البضائع في المستودعات.

محمد حماد أظهر
وزير الشؤون الإقتصادية
جمهورية باكستان

٢
تمويل قطاع الزراعة

إن دعم البلدان الأعضاء في تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، مثل الأمن الغذائي، هو من صميم أهداف المؤسسة وعملياتها اليومية. واتساقاً مع ذلك، فقد استمرت المؤسسة في عام 2019 في تقديم التمويل للسلع الزراعية الأساسية في البلدان الأعضاء من أجل خلق فرص عمل، وتحسين دخل الأسر، وزيادة الإنتاجية، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي.

في عام 2019، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة لقطاع الأغذية والزراعة 565 مليون دولار أمريكي، بما يمثل 9.7٪ من إجمالي محفظة تمويل التجارة، حيث اعتمدت المؤسسة خلال العام 12 عملية لقطاع الأغذية والزراعة في 10 بلدان أعضاء.

اتسع نطاق التمويل الزراعي الذي تقدمه المؤسسة اتساعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، مستهدفاً الأجزاء الحيوية لسلسلة القيمة؛ بدءاً من المدخلات الزراعية وحتى مرحلة التصنيع والمعالجة ومرحلة ما قبل التصدير ووصولاً إلى التصدير. ويتعامل هذا التمويل مع الاحتياجات التمويلية للمراحل التي يصعب اجتذاب ممولين لها بسبب ارتفاع معدل المخاطر المتوقعة، ولاسيما فيما يتعلق بالتمويل السابق للحصاد. ومن وتجدر الإشارة أن جزءا كبيرا من التمويل الزراعي الذي تقدمه المؤسسة يوجه إلى استيراد المحاصيل الزراعية الأساسية وكذلك محصولي القطن والفول السوداني – نظراً لكونهما سلعتين أساسيتين وحيويتين على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في العديد من البلدان الأعضاء في إفريقيا.

تمويل قطاع الأغذية والزراعة في جمهورية مصر العربية

لعبت المؤسسة دورًا كبيرًا على مر السنين في دعم الاقتصاد المصري وأقامت شراكات استراتيجية لتوفير حلول مالية مبتكرة لتطوير وتمويل التجارة بطريقة تؤثر تأثيرًا مباشرًا على المواطن المصري وعلى جهود التنمية في مصر.

تعاونت الهيئة العامة للسلع التموينية مع المؤسسة لتمويل استيراد القمح والأرز والسلع الغذائية الأساسية للبلاد. بفضل الشراكة مع المؤسسة، تمكنت الهيئة العامة للسلع التموينية من توفير هذه السلع الأساسية للسكان الذين يعتمدون على برنامج البطاقة التموينية المدعومة من الحكومة لضمان توفير الغذاء لجميع المصريين. قدمت المؤسسة إلى مصر تمويلًا بلغ 393 مليون دولار أمريكي لدعم احتياجات واردات الهيئة العامة للسلع التموينية من القمح والأرز، كما تواصلت المؤسسة مع كيانات مختلفة داخل الهيئة العامة للسلع التموينية وخارجها برئاسة وزارة التعاون الدولي، من أجل تحقيق أقصى فائدة من التمويل التجاري المقدم من المؤسسة للهيئة وكذلك الاستفادة من جميع حلولها المبتكرة لدعم المواطن المصري وتحقيق الرفاهية ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر.

دكتور/ علي المصلحي
وزيرالتموين والتجارة الداخلية
جمهورية مصر العربية

بالإضافة إلى مساهماتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال تمويل قطاعي القطن والفول السوداني، فقد وسعت المؤسسة نطاق التمويل لدعم المنتجات الزراعية، مثل الأرز (جزر القمر)، وحبوب البن وزيت النخيل (إندونيسيا)، والقمح والسكر (طاجيكستان)، فضلاً عن القمح والأرز(مصر).

كبار المستفيدين من تمويلات المؤسسة الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة في قطاع الأغذية والزراعة لعام 2019

أكبر خمسة مستفيدين في قطاع الأغذية والزراعة (مليون دولار أمريكي)

اندونيسيا	السنغال	بوركينا فاسو	الكاميرون	مصر
40	49	110	111	193

دعم القطاع الخاص
المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز الدخل

تُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد، حيث تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في عملية توفير فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق الإيرادات. غير أن فرص الوصول المحدودة إلى التمويل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لازالت تشكل عقبة رئيسية تعيق توسع أعمالها ونموها. دفع ذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في إستراتيجيتها العشرية، إلى أن تولي المزيد من الأولوية لتأسيس شراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية من أجل توفير مصادر وطرق تمويل بديلة لدعم القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

اتساقاً مع ما تقدم، فقد استمرت المؤسسة، في 2019، في تعزيز تعاونها مع الشراكات القائمة، وبذلت جهوداً إضافية لإنشاء شراكات جديدة مع المؤسسات المالية بهدف تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها الحصول على التمويل اللازم لعملياتها التجارية. من أجل الوصول إلى عدد أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء، تُقدم المؤسسة تمويل المرابحة للمؤسسات المالية المحلية وتوفر آليات التمويل للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، والتي بدورها تقدم التمويل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعملاء القطاع الخاص. وهذا لا يساهم في توفير فرص للحصول على التمويل فحسب، بل يساعد أيضاً على تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يتم تقديم أدوات وآليات التمويل الإسلامي في البنوك الشريكة.

فضلاً عن تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية الوصول إلى التمويل من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية، تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة القطاع الخاص عن طريق توفير التمويل المباشر إلى المؤسسات الكبيرة وكذلك من خلال آليات التمويل مثل آلية التمويل المعزز للتجارة المهيكلة وآلية التأمين الائتماني وأنواع أخرى من آليات التأمين. بلغت قيمة التمويل المقدم من المؤسسة عن عام 2019 للقطاع الخاص 821 مليون دولار أمريكي. وقد قدمت المؤسسة 677 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ إلى الشركاء من المؤسسات المالية لدعم الشركات الصغيرة والكبيرة.

بلغت قيمة التمويل المقدم من المؤسسة عام 2019 للقطاع الخاص

821 مليون

دولار أمريكي

تمويل مرابحة بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي لدعم القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، في جمهورية قيرغيزستان.

باعتبارها شركة رائدة في مجال التمويل الأصغر وواحدة من أكبر المؤسسات المالية في جمهورية قيرغيزستان، كانت "مول بولاك فاينانس" أول كيان في بلدنا يتعاون مع المؤسسة في إطار خطة تمويل المرابحة.

تدير "مول بولاك فاينانس" حاليًا أكبر محفظة تمويل إسلامي في البلاد من خلال النافذة الإسلامية الخاصة بها، والتسهيلات المقدمة من المؤسسة التي تم استغلالها من خلال النافذة الإسلامية لتمويل مختلف المعاملات التجارية لعملاء "مول بولاك فاينانس" في مناطق مختلفة من البلاد. لم تكن هذه الرحلة سهلة التنفيذ بسبب كثرة المعاملات، بالنظر إلى طبيعة أعمال التمويل الأصغر. ومع ذلك، بفضل تجربة "مول بولاك فاينانس" ودرايتها وبفضل التعاون الفعال من فريق المؤسسة، كان للتعاون الراسخ بين "مول بولاك فاينانس" والمؤسسة تأثيرًا إيجابيًا على توسيع حدود التمويل الإسلامي، والتقدم التجاري والمساهمة في وصول التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية قيرغيزستان.

بالإضافة إلى توفير تمويل المرابحة، نظمت المؤسسة العديد من ورش العمل حول التمويل الإسلامي والتمويل التجاري، مما ساهم في بناء قدرات موظفينا في هذه المجالات.

الأستاذ/ بابور تولبايوف
الرئيس التنفيذي
شركةأمسيسيمولبولاكفاينانسليمتد

مشروع

خط تمويل التجارة بمبلغ 4 مليون دولار أمريكي

إنه لشرف عظيم لنا أن نتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وقد بدأت الشراكة بين مجموعةالبنك الإسلامي للتنمية وتراست بنك في عام 2017.

من خلال العمل المشترك مع المؤسسة، تمكن تراست بنك من اجتذاب موارد التمويل الأولى من خلال التوقيع على اتفاقية تمويل التجارة.
وبفضل خط التمويل المُقدم من المؤسسة، أصبحنا قادرين على تمويل عملائنا ودعم مشاركتهم في التجارة الدولية وإضافة مساهمتنا في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية أوزبكستان.

أصبحت الأنشطة ذات الصلة بالمؤسسة تجربة جديدة لبنكنا في التمويل التجاري. نحن على ثقة من أن التعاون المثمر والمكثف والبناء بين الطرفين سيوسع الشراكة بينهما في المستقبل.

السيد ساردور نورخاميدوف،
رئيس مجلس الإدارة
"تراست بنك" – شركة مساهمة خاصة

04

خلق بيئة تمكين للنهوض بالتجارة والارتقاء بالتنمية الاقتصادية

الاستفادة من الشراكات مع المؤسسات المالية- مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على توسيع أعمالها

من بين المجالات التي تساهم فيها المؤسسة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى المشاركة في الاقتصاد. فمن الحقائق المعروفة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل غالبية الأنشطة الاقتصادية، إلا أنها تواجه معظم التحديات والعقبات التي تعوق النمو. وتختلف هذه العقبات من بلد إلى آخر كما تتباين على نطاق واسع داخل الدولة الواحدة.

لهذا السبب، أطلقت المؤسسة في نهاية عام 2018 برنامجًا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويلات التجارية. انطلق البرنامج في بوركينافاسو على هامش "منتدى إعادة توسيم إفريقيا" لصالح البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وأُطلق عليه اسم "برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا"، وقد تضمن مرحلتين تجريبيتين ، الأولى في بوركينا فاسو والثانية في السنغال. يشتمل البرنامج على أربع مكونات: 1. تنمية قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة، 2. أدوات بناء القدرات وتقييم الشركات الصغيرة والمتوسطة للبنوك الشركاء، 3. خط تمويل التجارة للبنوك الشركاء (بناءً على معايير إدارة تمويل التجارة)، و4. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي نجحت في تقديم مشاريع قابلة للتمويل.

توضح الأرقام التالية ما تم التوصل إليه من نتائج حتى الآن، في منتصف عام 2019، تم الانتهاء من مكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في بوركينافاسو بقبول 40 ٪ من عينة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي سبق رفضها ومنحها التمويل اللازم. وفي عام 2019 أيضًا، أنطلق الطرح التجريبي للبرنامج في دولة السنغال تم الانتهاء من مكون الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المكون المصرفي في كل من بوركينافاسو والسنغال.

٢ أنشطة تنمية التجارة

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

يبدأ من 2019

الغرض

تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية والدول الأفريقية

الأهداف الرئيسية

- خلق فرص للتبادل التجاري بين رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والأفريقية.
- تعزيز الشراكات بغرض تطوير منتجات مالية لتيسيير التجارة البينية الإقليمية وتسهيل الاستثمار.
- وضع برامج تدريبية تتعلق بالتجارة.

برنامج انطلاق نحو التصدير

Export Launchpad
Development
Trade Opportunities

يبدأ من 2019

الغرض

- يهدف هذا البرنامج إلى تطوير الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية وتزويد مؤسسات الدعم التجاري بالقدرات اللازمة لتوفير البرامج التدريبية وخدمات الدعم للمصدرين الحاليين والمحتملين.
- مساعدة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم على الوصول إلى السوق الكندي (دعم دخول السوق الكندي)

الأهداف الرئيسية

- •تطوير الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية.
- تزويد مؤسسات دعم التجارة في الدول المستهدفة بالقدرات اللازمة لتقديم الدورات التدريبية وخدمات الدعم للمصدرين الحاليين والمحتملين.
- إعداد وتعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة والترويج لمنتجاتها بالبلدان المستهدفة للدخول إلى السوق الكندية.

برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا

يبدأ من
2018

الغرض

تقليص الفجوة بين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات التمويل التجاري من خلال بناء القدرات.

الأهداف الرئيسية

الطرح التجريبي للبرنامج في بوركينا فاسو:

1. إدراج 22 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في قوائم التصفية وتدريبها (تم رفضها سابقًا من قبل بنك كوريس).
2. دعم 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وإعادة تقديم طلبات الحصول على التمويل لصالحها والاستعانة بنتائج الاعتماد في قياس الجدوى من الاستمرار في البرنامج.
3. حصول 40% من الشركات على تسهيلات تمويلية بحوالي 1.5 مليون دولار أمريكي.
4. 9% من الشركات في مرحلة التقييم.
5. فيما بعد: إطلاق المكون المصرفي من خلال بنك "كوريس" ببوركينا فاسو.

الطرح التجريبي للبرنامج في السنغال

1. إطلاق برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الأخير من عام 2019
2. إنطلاق البرنامج في 2020 لاستهداف 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم.
3. فيما بعد: إنطلاق المكون المصرفي من خلال بنك "كوريس" في السنغال.

٦

حلول تنمية التجارة

برامج تنمية التجارةالرائدة

البرامج الرائدة هي مبادرات لتنمية التجارة متعددة المانحين/متعددة البلدان/متعددة الأغراض التي تقودها المؤسسة. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية تجارة البلدان المستهدفة وتعزيز التدفقات التجارية بينها.

في عام 2019، نفذت المؤسسة البرامج/المشاريع التالية:

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

الهدف من البرنامج

- تعزيز التجارة باعتبارها أداة لزيادة الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام عبر أعضاء منظمة التعاون الإسلامي من الدول العربية ودول جنوب الصحراء الكبرى.
- زيادة التدفقات التجارية بين الدول العربية والإفريقية.
- إتاحة الفرص لعرض تمويل التجارة والاستثمار ومنتجات تأمين ائتمان الصادرات وتعزيزها.
- بناء القدرات بشأن الأمور المتعلقة بالتجارة والاستثمار

الإنجازات

عُقد اجتماعين للجنة التنفيذية حيث تم اعتماد وثائق التأسيس المتبقية.

عقد كذلك الاجتماع الثاني لمجلس الإدارة في داكار بالسنغال وشهد مشاركة العديد من البلدان العربية والإفريقية. كما رحب الاجتماع بالمشاركين الجدد في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

عُقد اجتماع في الفترة من 6 إلى 8 نوفمبر 2019 في داكار، السنغال، حيث انطلقت سلسلة من الأحداث من بينها:

- زيارة ميدانية لبرنامج مختبر أو.سي.بي سكوولSchool Lab OCP

- حفل إطلاق برنامج "دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا" ، الذي أقيم في السنغال.

- الاجتماع الثالث للمشترين/البائعين في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

أبرزت دراسة حول فرص التصدير بين المناطق العربية والإفريقية، ضمن برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، أن قطاع المستحضرات الصيدلانية يعتبر أحد القطاعات التي يمكن أن تخلق فرص التجارة والاستثمار بين المنطقتين. لهذا الغرض، كلفت المؤسسة شركة خاصة لتنظيم فعالية حول تبادل المعاملات التجارية في مجال المنتجات الصيدلانية على أن يُعقد في داكار، السنغال، في السابع والثامن من شهر نوفمبر 2019.

الهدف من هذا النشاط هو سد الفجوة بين رجال الأعمال والمسؤولين المعنيين في الدول العربية والأفريقية وزيادة فرص التجارة والاستثمار بينها.

نظرًا للطلب المتزايد من الدول الإفريقية على تطوير خرائط مستويات الخصوبة واختبارات التربة، ونظراً لنقص المعلومات المتعلقة بالتربة وقلة الوعي بين أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، تعرض المؤسسة ومجموعة "أو.سي.بي" تقنية مبتكرة تحقق كلا الهدفين: زيادة وعي المزارعين وبالتالي زيادة المحاصيل الزراعية، وجمع بيانات جديدة عن التربة الأفريقية.

تم تنظيم زيارة ميدانية إلى منطقة موبورو في 6 نوفمبر 2019، بالتنسيق المشترك بين برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية وبرنامج مختبر أو.سي.بي سكول "CP School Lab"في السنغال. تضمنت الزيارة إجراء اختبارات على التربة لصالح المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، باستخدام أحدث الابتكارات في مجال اختبارات التربة، فضلًا عن تقديم معلومات مباشرة للمزارعين عن احتياجات التربة والأسمدة الموصي بها من ناحية النوع والنسبة المستخدمة ووقت الاستخدام لتحقيق الزيادة القصوى في المحاصيل والأرباح.

OCP
AFRICA
itfc
OCP SCHOOL LAB
"J'analyse mon sol et j'applique
les bonnes pratiques agricoles
pour une belle récolte !"
Xaam sa Suuf and doolèl sunu Mbaay

OCP
OCP SCHO
Xaam sa Suuf

Arab Africa Trade Bri
(AATB) Program

Export Launchpad
Development
Trade Opportunities

برنامج انطلاق نحو التصدير

الهدف من البرنامج

تستفيد بنجلاديش من هذا البرنامج في 2020/2019 بعد أن استفادت منه دولة السنغال في عام 2018.

القطاعات التي يستهدفها البرنامج هي قطاعات المنسوجات/ الملابس والموضة والإكسسوارات والديكور المنزلي والحرف اليدوية.

الأساس المنطقي لمشروع "المساعدة من أجل التجارة الشاملة" هذا هو تسهيل التغيير نحو بيئة تجارية محسنة وتعزيز الصادرات من البلدان النامية، من خلال معالجة القيود الرئيسية، لزيادة الفوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) في بلدان نامية مختارة.

الإنجازات

بالإشارة إلى زيارة معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية إلى بنغلاديش بتاريخ 9 سبتمبر 2018، أكد رئيس الوزراء على أهمية الدعم الذي ستقدمه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في العديد من المجالات التنموية، لا سيما تطوير قطاع التصدير، والذي يعد العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية في بنغلاديش وخلق فرص العمل.

في هذا السياق، عقدت المؤسسة شراكة مع مكتب التسهيلات التجارية الكندي، لتنفيذ برنامجها لبناء القدرات في دكا مع انطلاق مشروع بعنوان "نقطة انطلاق الصادرات في بنجلاديش".

صُمم مشروع "نقطة انطلاق الصادرات في بنجلاديش "لمعالجة أهم المعوقات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة. يتمثل الأساس الجوهري لمشروع "المعونة من أجل تجارة شاملة" في تيسير عملية التغيير نحو بيئة تجارية أفضل وزيادة الصادرات من البلدان النامية، عن طريق معالجة القيود الرئيسية، لزيادة الاستفادة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية المختارة . بدأ تنفيذ المهمة على أرض الواقع في الفترة من 12-14 نوفمبر 2019 ولا زال العمل جاري.

aftias
Aid for Trade Initiative
for the Arab States

برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

الهدف من البرنامج

تعزيز التجارة بين الدول العربية من خلال تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتقوية قدرات مؤسسات دعم التجارة وتيسير التجارة.

الإنجازات

بعد تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج بنجاح، سيتم وضع وتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية 2020-2025 اعتبارًا من عام 2020. يجب إجراء حملة لحشد الموارد قبل البدء في تنفيذ البرنامج الذي من المتوقع أن يكون في الربع الثالث من عام 2020. ستتقدم المؤسسة بطلب إلى مجلس إدارتها في وقت مبكر من عام 2020 لتقديم مساهمة مالية برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية – المرحلة الثانية.

الفصل 7

تعاون المؤسسة مع جامعة الدول العربية من أجل دعم الدول العربية

نعتقد في جامعة الدول العربية أن المرحلة الأولى من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس) نجحت في ترك أثر في هيكل التجارة لدولنا العربية. فقد جمع برنامج الأفتياس شركاء مختلفين من المنطقة العربية وخارجها، ونجح في دعم 19 دولة عربية من خلال 28 مشروعًا بهدف بناء قدراتها في المجالات المتعلقة بالتجارة لزيادة أنشطة التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ونحن نعد أنفسنا للشروع في مرحلة جديدة من الأفتياس، فإننا نحتاج إلى التفكير مليًا في الظروف الصعبة التي نواجهها كدول عربية. وللسبب نفسه، نحتاج إلى التأكد من بذل جميع الجهود المتضافرة لدفع هذا البرنامج الطموح إلى الأمام. وتعمل جامعة الدول العربية والمؤسسة الدولية الإسلامية الدولية لتمويل التجارة معا جنبًا إلى جنب، منذ عام 2019، لوضع اللمسات الأخيرة على تصميم المرحلة الثانية من برنامج الأفتياس، وتعبئة الموارد المطلوبة وإطلاقه في أوائل عام 2021 ، بهدف بلوغ أهدافه الطموحة في تحسين مستوى التجارة البينية العربية التي لا تزال الأدنى في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن التأكيد على دعم جامعة الدول العربية الكامل لبرنامج المؤسسة الدولية الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الرائد الخاص بـ "جسور التجارية الأفريقية العربية" . ولطالما كان تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين المنطقة العربية والإفريقية من أولويات جامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن برنامج جسور التجارية الأفريقية العربية، هو الوسيلة الأكثر أهمية وملاءمة المكرسة لدعم التعاون التجاري والاستثمار بين المنطقة العربية والأفريقية.

الدكتور كمال حسن علي،
الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية.

برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا

الهدف من البرنامج

برنامج مشترك لبناء القدرات وتمويل التجارة. يهدف البرنامج إلى تحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة والبنوك الشركاء وزيادة معدل الموافقة على منح واستخدام خطوط التمويل المقدمة من المؤسسة لدى البنوك الشركاء.

الإنجازات

في بوركينا فاسو:

- منحت المؤسسة بنك كوريس خط تمويل تجاري بقيمة 8 ملايين دولار.
- وقع الاختيار على 60 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم من بين الشركات التي رفض بنك كوريس تمويلها.
- استفادة 22 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم من بناء القدرات وأعادت تقديم طلب الحصول على التمويل.
- ضخ بنك كوريس 1 مليون دولار أمريكي كائتمان إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 300,000 دولار أمريكي كتمويل ائتماني قيد التقييم في الوقت الحالي.
- من المقرر إنشاء أداة تقييم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبنك كوريس في الفترة من الربع الأول إلى الربع الثالث من عام 2020.

في السنغال

- انطلق البرنامج في دولة السنغال في 6 نوفمبر 2019 من خلال شراكة بين القطاعات المتعددة الأطراف والقطاعين العام والخاص لزيادة غطاء التمويل وتقليل التكاليف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الشركاء هم المنظمة الدولية للفرانكفونية والمفوضية العامة لدعم وتسريع ريادة الأعمال "ديليغيشن فور رابيد إنتربرونرشيب" (حكومة السنغال).
- سيستفيد أكثر من 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم من المساعدة الفنية قبل التمويل وبعده.
- يبدأ التنفيذ في فبراير 2020

برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا : المشروع التجريبي في السنغال

عقدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شراكة مع «كوريس بنك إنترناشيونال» السنغالي ومفوضية دعم وتسريع نمو ريادة الأعمال والمنظمة الدولية الفرانكفونية لتنفيذ الطرح التجريبي في السنغال لبرنامجها الرائد "برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا"، الذي انطلق في داكار في 6 نوفمبر 2019.

يهدف برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا إلى تحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية على التمويل من خلال توفير خطوط التمويل وبناء القدرات والخدمات الاستشارية. سيختار الشركاء ما يصل إلى 200 من الشركات السنغالية الصغيرة والمتوسطة للخضوع للبرنامج التجريبي الذي يمتد لـ 15 شهرًا.
سيتم تحديد هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة بناءً على معايير محددة مسبقًا تتعلق بالأعمال والاستعداد التنظيمي مع الاحتفاظ بما يصل إلى 20 ٪ من المقاعد المؤهلة للشركات التي تديرها المرأة.

من خلال تشكيل شراكة بين الدولة (متمثلة في مفوضية دعم وتسريع نمو ريادة الأعمال) والمنظمات متعددة الأطراف، (متمثلة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمنظمة الدولية للفرانكفونية) والقطاع الخاص (ممثلا في بنك كوريس)، باستخدام مجموعة من الأدوات الخاصة بكلٍ من هذه الجهات – مثل أدوات الديون، الضمان، حقوق الملكية والمنح – من المتوقع ارتفاع غطاء التمويل المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة مع تقليل التكلفة.

تم الإعلان عن برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدول غرب إفريقيا في أكتوبر 2018 مع إطلاق المشروع التجريبي في بوركينافاسو، بالتعاون مع بنك كوريس (بوركينافاسو). نتج عن المشروع التجريبي الذي تم تنفيذه في بوركينافاسو على مدى ثمانية أشهر، توفير ما يزيد عن مليون دولار أمريكي كتمويل إضافي وما يزيد عن 300,000 دولار أمريكي قيد الدراسة حاليًا يتم منحها للشركات الصغيرة والمتوسطة التي خضعت للبرنامج.

شهادات المستفيدين من البرنامج في بوركينا فاسو

كان تأثير برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة فى دول غرب أفريقيا كبيرا. لقد راجعنا إرشادات الإدارة الأساسية أثناء تعلم أشياء جديدة أيضًا، خاصةً كيفية تقديم مشروع، بدءًا من كتابة العرض التقديمي إلى تقديمه فعليًا إلى المصرفيين. أنا سعيد اليوم لأنني تمكنت من تلقي التمويل، حتماً كان هذا التدريب الذي تلقيناه ناجحًا ".

كريستوف ياميوغو ،
الرئيس التنفيذي لشركة Impulsion ،
بوركينا فاسو

"بفضل النصيحة المقدمة أثناء التدريب، قمنا بإجراء الكثير من التغييرات في الإدارة المالية للشركة وتحسين إدارة الموظفين لدينا. أعتقد بصدق أن هذا كان مفيدًا، بخلاف التمويل الذي تلقيناه"

.

عزيز كالي،
معاون TWK، بوركينا فاسو

٦

الحلول التجارية المدمجة

تعتبر الحلول التجارية المدمجة هي النتيجة المباشرة للاستراتيجية الجديدة التي انتهجتها المؤسسة في عام 2017، والتي تتكون من تقديم حلول للبلدان الأعضاء التي تشمل مكونات تمويل وتنمية التجارة. تم إطلاق هذا النوع من الحلول في عام 2018 لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء عن طريق تيسير تجارتها الخارجية وتعزيز قدراتها المتعلقة بالتجارة.

تضمن الحل التجاري المدمج الذي تم تنفيذه في عام 2019 المشاريع التالية:

حلول تجارية مدمجة بجزر القمر

الهدف من البرنامج

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع المكتب الوطني لحاصلات الفانيليا بجزر القمر ONAV، على دعم حكومة جزر القمر في جهودها الرامية إلى ا لتصدي لعجز محاصيلها النقدية الرئيسية عن الوصول إلى أسواق التصدير النهائية بشكل مباشر.

الإنجازات

حددت المؤسسة، بالتعاون مع مجلس ترويج الصادرات الأوغندي ودعمت 4 مسؤولين، لزيارة أوغندا في الفترة من 30 سبتمبر إلى 6 أكتوبر 2019. استمرت الزيارة لمدة 6 أيام تخللها يومان في كمبالا وحضور 3 ورش عمل نظمها مجلس ترويج الصادرات الأوغندي بدعم من خبراء من المجلس. وقد انصب التركيز على العلاقة بينوك الة ترويج الصادرات ومجموعات المزارعين. كان الهدف هو المساعدة في الحصول على الأدوات اللازمة لتقييم الشركات الجاهزة للتصدير، وتحديد المشترين، ودعم مجموعات المزارعين لإنشاء مراكز تجميع بناءً على الدروس المستفادة من تجربة أوغندا، فضلًا عن وضع إطار للمراقبة لضمان كفاءة العمليات التي تقوم بها مجموعات المزارعين.

في مدينة كاسيس، أجرى الفريق زيارة ميدانية لحقول الفانيليا والبن بدعم من اتحاد جمعيات مزارعي روينزوري (RFCU) الذي يصدر البن والكاكاو والفانيليا حاليًا من خلال دعم الشركاء مثل مؤسسة بروجريسو. ويبلغ عدد الجمعيات 16 جمعية تضم حوالي 3200 مزارع. تقوم الجمعية بشراء محصول الفانيليا من أعضائها، ليتم معالجته وتخزينه وتسويقه. بعد ذلك، زار الفريق مزارع البن حيث تعرفوا على المزيد عن الممارسات الزراعية الجيدة وكيف يتمكن المزارعون من خلال هذه الممارسات من زيادة جودة محصول البن وكميته. كما أعرب المندوبون عن تقديرهم لمستوى الالتزام الذي أبداه المزارع لزيادة انتاجيه الحقل من محصول البن.

خلال المرحلة الثانية من البرنامج، شارك 4 مهنيون إداريون وفنيون تابعون للمكتب الوطني لحاصلات الفانيليا بجزر القمر (ONAV) في تدريب استمر 7 أيام في أوغندا. تضمن التدريب مزيجًا من الدورات النظرية، التي قدمها عاملون في مؤسسات تطوير وتصدير المحاصيل النقدية الناجحة في أوغندا، والزيارات الميدانية. تضمنت المهمة 15 ساعة من التدريب ويومين من الزيارات الميدانية للتعرف على أفضل الممارسات في إدار ة سلسلة القيمة من المزرعة إلى السوق النهائية.

16
جمعية
3,200
مـــزارع

برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية
(مشاركة جديدة)

الهدف من البرنامج

تعزيز إنتاج وصادرات القهوة من خلال تطوير الشراكات وبناء القدرات، وتوفير التمويل التجاري، ونقلا فضلا لممارسات، وإنشاء مرفق تدريب متخصص.

الإنجازات

ينفذ قسم تنمية التجارة وتطوير الأعمال بالمؤسسة، بالتعاون مع شركاء محددين، المرحلة الجديدة من الحلول المدمجة لبرامج بناء القدرات المقدمة لمزارعي القهوة في إندونيسيا.

تلقى 349 مزارع من مزارعي البن في ديريوكارو، شمال سومطرة، دورات تدريبية حول الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الجيدة، بهدف تمكين المزارعين من مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ وزيادة جودة إنتاجهم من القهوة وكميته. من المتوقع أن تؤدي هذه الدورات التدريبية في نهاية المطاف إلى تحسين سبل معيشة المزارعين وتعزيز صادراتهم من القهوة إلى جميع دول العالم. لقد أصبح هذا البرنامج نموذجًا ممتازًا لتعزيز تكامل بلداننا الأعضاء في سلاسل القيمة العالمية.

تقديراً لجهود المزارعين في الارتقاء بمستوى مهاراتهم، تم تنظيم حفل تخرج في 16 يوليو 2019 في شمال كارو، سومطرة، بإندونيسيا، حضره المزارعون والمنظمات غير الحكومية الشريكة والسلطات المحلية.

على مدار عام2020، ستواصل المؤسسة تنفيذ برنامجها في شمال سومطرة وآتشيه.

GRADUATION CEREMONY
itfc

SERTIFIKAT

SCOPI

حلول تجارية مدمجة بباكستان

الهدف من البرنامج

تسهيل حصول المزارعين على التمويل وممارسة التخزين الجيد للمحاصيل خلال دورة الإنتاج بأكملها باستخدام أداة تمويل إلكترونية قابلة للتفاوض من خلال ما يسمى بالتمويل مقابل إيصالات المستودعات الزراعية.

الإنجازات

أعدت المؤسسة ورش عمل توعوية ليوم واحد حول إدارة الضمان والتمويل مقابل إيصالات المستودعات الزراعية (WHRF) في إسلام أباد وكراتشي.

والغرض من هذه الورش هو إطلاع قادة القطاع المصرفي على أحدث المستجدات المتعلقة بهذا الموضوع والبدء في حوار حول سبل المضي قدمًا نحو إشراك القطاع المالي في الارتقاء بجدول أعمال التمويل مقابل إيصالات المستودعات الزراعية في باكستان.

تلقي هذه الورشة نظرة عامة على لوائح شركات إدارة الضمان (فيما يتعلق بالتأسيس والعمليات)، التي يوضعها هيئة الأوراق المالية والبورصات في باكستان بالتشاور مع المصرف المركزي لدولة باكستان وأصحاب المصلحة الآخرين. من المقرر عقد ورش العمل يومي 27 و 29 يناير 2020 في إسلام أباد وكراتشي على التوالي.

حلول تجارية مدمجة لاتحاد الدول المستقلة (أوزبكستان)

الهدف من البرنامج

تقديم معلومات مفصلة عن حلول تمويل التجارة التي تقدمها المؤسسة، بما في ذلك طرق التمويل، والقضايا المتعلقة باستفادة المؤسسات المالية من التمويل الذي تقدمه المؤسسة، وتعزيز المعرفة وفهم المؤسسات المالية المشاركة في التمويل الإسلامي للتجارة، مع التركيز بشكل خاص على أدوات وآليات التمويل.

الإنجازات

أطلقت المؤسسة مشروع "التدريب على التمويل الإسلامي للتجارة " في الفترة من 22-25 يناير 2019 في أوزبكستان للتعريف بالتمويل الإسلامي للتجارة في البلاد وتوفير التمويل في محاولة للجمع بين المعرفة النظرية وعمليات التمويل الإسلامي للتجارة الفعلية. تم إطلاع/تعريف 12 مؤسسة مالية محلية على أدوات تمويل التجارة، وحلول تمويل التجارة التي تقدمها المؤسسة ومنتجات التمويل الإسلامي للتجارة.

حلول تجارية مدمجة ببوركينا فاسو

الهدف من البرنامج

زيادة إنتاجية القطن في بوركينا فاسو

الإنجازات

لا يزال قطاع القطن في بوركينا فاسو واحدًا من أبرز القطاعات المكونة لاقتصاد البلاد. وعلى الرغم من أهميته، فإن توقف معدل نمو إنتاجية القطن على مدى العقود القليلة الماضية أعاق قدرة المنتجين على المنافسة في السوق العالمية. وعلى الرغم من أن محاولة إصلاح قطاع القطن لم تلاق نجاحًا كبيرًا، إلا أنها عملية مستمرة منشأها أنت جعل قطاع القطن في بوركينافاسو أكثر كفاء واستجابة للأسواق العالمية.

يهدف هذا المشروع إلى إجراء تحليلات للتربة ورسم الخرائط في منطقتي نفيبور كينافاسو من أجل تحسين إنتاجية المحصول واستخدام الأسمدة.

التدخلات المستهدفة لتنمية التجارة

تماشيًا مع مهمتها كمؤسسة لتمويل وتنمية التجارة، تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خطط التنمية الاقتصادية الوطنية الخاصة ببلدانها الأعضاء من خلال برامج ومبادرات ذات صلة بالتجارة، ولكن ليس من الضرورة أن يكون ذلك مصاحبًا لمكونات تمويل التجارة.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل المؤسسة تنفيذ مشاريع/برامج تيسير التجارة وبرامج الترويج التجاري فضلًا عن تقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة في البلدان الأعضاء لغرض تعزيز صورتها كشريك تنفيذي وليس فقط كجهة تمويل. وتحقيقًا لهذا الغرض، ستعمل المؤسسة، حيثما كان ذلك ممكنًا، على استكشاف حلولًا تقنية مبتكرة ومستحدثة متعلقة بالتجارة لصالح البلدان الأعضاء. على ذات السياق، تواصل المؤسسة تقديم الدعم الموجه نحو التجارة في قطاع منتجات الحلال والتمكين الاقتصادي للمرأة وتشغيل الشباب.

بعض المساهمات التي عملت عليها المؤسسة في عام 2019 تشمل ما يلي:

برنامج تبادل المعارف والخبرات بين غينيا وتونس بشأن صادرات المانجو والكاجو

الهدف من المشروع

الهدف الرئيسي للمشروع هو المساهمة في جهود الحكومة لتطوير وتحسين سلاسل القيمة الكاملة لتصدير المانجو والكاجو. وبشكل أكثر تحديدا، يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للمؤسسات المسؤولة عن زيادة صادرات المانجو والكاجو.

من المقرر أن يبدأ المشروع في يناير 2020.

الإنجازات

- **إنجاز 1:**

تم تحسين النظام الإيكولوجي الوطني لسلاسل القيمة لتصدير المانجو والكاجو والمؤازرة بين المكونات المختلفة لسلاسل القيمة.

.

- **إنجاز 2:**

تطوير عملية تغليف المانجو وتبريدها وتصنيعها.

- **إنجاز 3:**

إتقان الجهات الفاعلة العامة والخاصة لتقنيات وأدوات الدخول إلى الأسواق وترويج الصادرات من منتجات المانجو والكاجو وتحسين البيئة المؤسسية لدعم المصدرين.

برنامج تنمية قطاع منتجات الحلال

الهدف من المشروع

دعم تنمية قطاع الحلال في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الدولي

الإنجازات

- تعزيز مشاركة الدول الإسلامية الأقل نموًا في جلسات التدريب وتقوية الأواصر بين الدول الإسلامية.
- إبراز جهود المؤسسة في دعم التجارة البينية والتجارة الخارجية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- بدعم من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، نظم معهد المواصفات والمقاييس بالدول الإسلامية برنامجًا تدريبيًا حول منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس بالدول الإسلامية 1- عُقد التدريب التأسيسي في الفترة من 28 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2019 في إسطنبول، تركيا.

يهدف برنامج التدريب إلى توفير المعرفة التأسيسية الضرورية لمنظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس بالدول الإسلامية والعمل على التنسيق بين معايير الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي وتلك المستخدمة دوليا عن طريق المساعدة في اعتماد معايير الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس بالدول الإسلامية.

جلسة حول الاستثمار العربي الأفريقي في اطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

الهدف من المشروع

تناولت هذه الجلسة العامة الفرص التجارية والاستثمارية التي ستوفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين الدول العربية والإفريقية.

تهدف هذه الجلسة إلى تسليط الضوء على برامج المؤسسة والجهود المبذولة لدعم التجارة في بلدانها الأعضاء، خاصة في أفريقيا.

الإنجازات

على هامش منتدى الاستثمار من أجل أفريقيا 2019، الذي عقد في القاهرة في 23 نوفمبر 2019، نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الإسلامية وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي، في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، منتدى ليوم واحد بعنوان "دراسة حول التجارة والاستثمار العربي الأفريقي في ضوء إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" لمناقشة إمكانات التجارة والاستثمار بين المنطقتين الإفريقية والعربية، في ضوء تأسيس اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

برنامج "المرأة في التجارة الدولية"- المغرب

الهدف من المشروع

الهدف الاستراتيجي للمشروع هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة المغرب من خلال توسيع نطاق الأعمال التجارية والتمكين الاقتصادي للمرأة وخلق فرص عمل مستدامة، لا سيما للسيدات.

الإنجازات

الأهداف المحددة للمشروع:

(أ) تعزيز قدرة الشركات المملوكة للنساء على التصدير ورفع مستوى امتثالها لمتطلبات السوق.

(ب) ربط رائدات الأعمال بسلاسل القيمة العالمية.

برنامج غامبيا الوطني للتخفيف من الأفلاتوكسين

الهدف من المشروع

للقضاء على الأفلاتوكسين (الفطريات السامة الموجودة في الحقول الزراعية التي تؤثر على جودة الفول السوداني) في غامبيا.

يمنع هذا السم غامبيا من تصدير سلعة الفول السوداني في أفضل حالاتها إلى السوق الدولية (لا سيما السوق الأوروبية)

الإنجازات

تتمثل النتائج الرئيسية لأول مشروع تجريبي تم تنفيذه في غامبيا في عام 2018 فيما يلي:

- شارك في البرنامج 1,163 أسرة (أي ما يقرب من 7000 مزارع)
- تم عقد دورتين لتدريب المدربين على استخدام مركب "Aflasafe"في يوليو 2018
- تم استخدام ما مجموعه 47.6 طن (بمعدل استخدام 95٪) من مركب "Aflasafe" على أراضي تبلغ مساحتها 4,753 هكتاراً في أغسطس 2018.
- بالنسبة لموسم 2019، من أصل الـ 5300 هكتار التي تم تحديدها في البداية، سوف يتعامل البرنامج مع 2300 هكتار فقط، حيث إن الأمطار لم تأتي في الوقت المحدد وعندما بدأت الأمطار في الهطول، شهدت البلاد فترات طويلة من الطقس الجاف. وهذا هو السبب في أن البرنامج سوف يستخدم ما يعادل 23 طناً من مركب "Aflasafe" SN01 بدلاً من 50 طناً.
- بناءً على هذه الشروط، ستعمل المؤسسة على مد فترة البرنامج لتشمل عام 2020.

ورشة عمل حول تمويل التجارة الإسلامي

الهدف من المشروع

في إطار التعاون مع كلية إسطنبول للخدمات المصرفية المركزية (ISCB) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) وفي إطار المساعدة الفنية الممنوحة لبلدان رابطة الدول المستقلة وأفغانستان لتعزيز قدرات بنوكها المركزية في مجال التمويل الإسلامي.

الإنجازات

استضافت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بالتعاون مع كلية إسطنبول للخدمات المصرفية المركزية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية برنامجاً تدريبياً لمدة أربعة أيام حول الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي.

ضمت الدورات التدريبية ممثلين من البنوك المركزية وغيرها من السلطات ذات الصلة، من أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وأفغانستان، المسؤولين عن تنظيم وتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي.

تم تقديم ورش العمل هذه، التي تعتبر الأخيرة ضمن السلسلة التي نظمتها المؤسسة في منطقة رابطة الدول المستقلة والهادفة إلى تعزيز ورفع مستوى الوعي بالتمويل الإسلامي كجزء من أنشطة تنمية التجارة التي تمارسها المؤسسة؛ على يد خبراء معروفين في مجال التمويل الإسلامي، وتم تصميمها بحيث توفر فهماً شاملاً للخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي وتقدم نظرة عامة على المنتجات المالية الحالية وتشرح كيفية عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتوضح باستفاضة الاختلافات الرئيسية بين الخدمات المصرفية التقليدية والتمويل التقليدي والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة في مجال التمويل الإسلامي، تم تزويد المشاركين أيضاً بمنصة للتواصل مع ممثلي البنك المركزي التركي والبنوك التشاركية التركية.

itfc
ic Final
esentative
m CIS and

ISLAMIC TRADE
FINANCING
22-25 January 2019 · Tashkent, Uzbekistan
SQB
itfc

دعم مشاركة البلدان الأعضاء الأقل نمواً في المعرض التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

الهدف من المشروع

في إطار التعاون بين المؤسسة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والدعم المقدم إلى البلدان الأعضاء الأقل نمواً والتجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي، ستواصل المؤسسة دعم هذه الفعالية المهمة.

الإنجازات

خلال عام 2019، واصلت المؤسسة تقديم دعمها لتمكين البلدان الأعضاء الأقل نمواً من فتح أسواق جديدة واستكشاف فرص تجارية جديدة مع البلدان الأعضاء الأخرى. وفي هذا الصدد، رعت المؤسسة المعرض التجاري السادس عشر للدول الإسلامية الذي انعقد في الفترة من 7 إلى 13 أبريل 2019 على مساحة 7000 متر مربع في مركز بغداد الدولي للمعارض بجمهورية العراق، والذي استمر لمدة سبعة أيام وكان مفتوحاً للجمهور ورجال الأعمال من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 4:00 مساءً.

شهد المعرض مشاركة عارضين من الدول التالية: مملكة البحرين، وجمهورية تركيا، وجمهورية تونس، وجمهورية السنغال، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، وجمهورية كوت ديفوار، وجمهورية لبنان، وجمهورية موريتانيا الإسلامية، وجمهورية مصر العربية.

05

تعظيم الأثر من خلال بناء الشراكات و برامج تنمية التجارة

ملاءمة عمليات المؤسسة مع البرنامج الخماسي لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تماشياً مع رسالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز التنمية البشرية الشاملة، تسعى المؤسسة باستمرار وراء الفرص التي تركز على تمويل المعاملات التجارية التي تؤثر إيجابياً على النمو الشمولي وتلبي الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء. ويعزز الدعم المقدم من المؤسسة الاستراتيجيات القائمة على التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما يعزز أيضاً التنمية الاقتصادية والنمو المستدامين؛ وبالتالي، تستمر عمليات المؤسسة في التوافق الوثيق مع البرنامج الخماسي.

1- مسار البرنامج الخماسي 1: تقديم الخدمات - تحسين عملية تقديم مساهمات البنك في الدول الأعضاء

تقديم خدمات التمويل الإسلامي للتجارة للعالم أجمع

ارتفع إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة من المؤسسة بنسبة 12٪ من 5.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 5.84 مليار دولار عام 2019. ووصلت السحوبات إلى مستوى قياسي جديد، حيث ارتفعت بنسبة 8.7٪ من 4.57 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 4.97 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وهذا دليل على قدرة المؤسسة على الوفاء بمهمتها مع التكيف مع بيئات السوق الصعبة المدفوعة بسياسات التجارة الحمائية العالمية وأسعار السلع المتقلبة.

توجيه التمويل نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكين الشباب

تطمح المؤسسة إلى توفير بيئة مواتية لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسعى بنشاط لإيجاد فرص لجيل الشباب للعثور على وظائف وزيادة دخلهم الشخصي. ومما لا شك فيه أن نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة يعتبر الأداة الأولى للنمو وإيجاد فرص العمل والنموي الشمولي، والمؤسسة لديها دور واضح تقوم به لتنمية القطاع الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي.

ساهمت المؤسسة في الجهود العامة التي بذلتها المجموعة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خطوط تمويل بقيمة 677 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي تمويل القطاع الخاص من جانب المؤسسة 821 مليون دولار أمريكي. ولقد تمكنت المؤسسة من إقامة شراكات جديدة ناجحة مع ما مجموعه 13 بنكاً قدمت لهم خطوط تمويل. ونتيجة لذلك، استطاعت المؤسسة دعم أكثر من 45,000 وظيفة عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل الدول الأعضاء.

الشمول المالي في الدول الأعضاء الأقل نمواً

واصلت المؤسسة تخصيص مبالغ كبيرة من التمويل للدول الأعضاء الأقل نمواً بهدف تعزيز الشمول المالي وتقديم الدعم للدول التي تكون هي في أمس الحاجة إليه. ومن بين إجمالي ما اعتمدته المؤسسة في مجال تمويل التجارة لعام 2019، تم تخصيص 36٪ للدول الأعضاء الأقل نمواً، مقارنةً بنسبة 32٪ في العام السابق، بواقع 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

2- مسار البرنامج الخماسي 2: الروابط - نموذج تنمية جديد لتعزيز الروابط الطبيعية مع الأنشطة التشغيلية

تعزيز التجارة والتنمية

البرامج الرئيسية للمؤسسة عبارة عن مبادرات لتنمية التجارة متعددة المتبرعين / متعددة الدول / متعددة الأغراض (بقيادة المؤسسة). وهذه البرامج مصممة خصيصاً لتنمية التدفقات التجارية عبر دول محددة.

توفر المؤسسة أيضاً حلولاً تجارية متكاملة تتكون من حلول مصممة خصيصاً للدول الأعضاء تغطي عناصر تمويل التجارة وتنميتها على حد سواء. ولقد وضِعَ هذا النموذج لتلبية احتياجات الدول الأعضاء من حيث تسهيل سبل التجارة الخارجية واحتياجاتها من بناء القدرات.

الشراكات الاستراتيجية

واصلت المؤسسة نشاطها على العديد من الجبهات، بما في ذلك النهوض بالسياسات وتوفير الموارد وتنفيذ برامج تنمية التجارة، بفضل شبكتها من الشركاء الاستراتيجيين. كما واصلت المؤسسة أنشطتها مع شركائها على المدى الطويل مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) وصندوق الأوبك ووكالات الأمم المتحدة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وغرفة التجار الدولية، وشاركت المؤسسة بفعالية في اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية، وفي مجموعة عمل تمويل التجارة المستدامة.

تم تنفيذ أنشطة مع منظمة التجارة العالمية، لا سيما رؤساء المؤسسات، واجتماعات حول تمويل التجارة والاستعراض العالمي للمساعدة من أجل التجارة. وسيواصل برنامج الإطار المتكامل المعزز الخاص بالمنظمة والمؤسسة في التعامل مع القيود الرئيسية المتعلقة ببناء القدرات وتعزيز التجارة في الدول الأعضاء من خلال تطوير البرامج والمساعدة الفنية، لا سيما في جزر القمر وغينيا. ولقد أثمرت الشراكة مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي عن التوقيع على برنامج تمويل وترويج التجارة العربية الأفريقية (AATFPP) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية خلال الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

3- مسار البرنامج الخماسي 3: الكفاءة - المعرفة الاستراتيجية في القطاعات التنافسية

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

تدرك المؤسسة الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به العلوم والتكنولوجيا والابتكار كعامل مساعد على النمو الاقتصادي. وخلال عام 2019، واصلت المؤسسة في مبادرة للإبتكار أطلقت عليها "innov@ITFC" والمصممة لإحلال ثقافة الابتكار في جميع أنحاء المؤسسة.

نظراً للتغيرات السريعة التي يشهدها عالم التمويل، الذي يتأثر بالتطورات في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي، تهدف المبادرة إلى إطلاق عمليات للإبتكار وتعزيزها والترويج لتطوير حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات النامية يحتاجون إلى حلول مستدامة طويلة الأجل. ومن هذا المنطلق يمكن للعلوم والتكنولوجيا والابتكار توفير هذه الحلول وأن يكون لها آثار عميقة وإيجابية لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. لذا من المهم أن نقدم الابتكار في استراتيجياتنا ومنتجاتنا وخدماتنا".

معالي د. بندر بن محمد بن حمزة حجار،
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

وفقاً لتوجيهات رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تشارك المؤسسة في برامج الربط العكسي التي تركز على تطوير سلاسل القيمة. وعلى وجه الخصوص، تم تصميم برنامج الربط العكسي بين غينيا وتونس حول المانجو والكاجو للمساهمة في الجهود التي تبذلها الحكومة لتطوير وتحسين سلاسل القيمة لتصدير المانجو والكاجو. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية للمؤسسات المسؤولة عن تعزيز صادرات المانجو والكاجو.

- النتيجة 1: تم تحسين المنظومة الوطنية لسلاسل القيمة لتصدير المانجو والكاجو وترسيخ المواءمة بين المكونات المختلفة لسلاسل القيمة.
- النتيجة 2: تم تطوير إجراءات تغليف المانجو وتعبئته ومعالجته.
- النتيجة 3: إتقان الجهات الفاعلة العامة والخاصة للتقنيات والأدوات اللازمة للوصول إلى الأسواق وتعزيز الصادرات من منتجات المانجو والكاجو، وتم تحسين البيئة المؤسسية لدعم المصدرين.

مبادرات تعزيز التمويل الإسلامي

يعمل البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة معاً في الاتجاه ذاته لتعزيز التمويل الإسلامي، ولذلك يشكل هذا الهدف الاستراتيجي عنصراً رئيسياً في استراتيجيات التنمية لدى البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة. ولقد حققت المؤسسة هذا الهدف الاستراتيجي في عام 2019 من خلال تنفيذ عمليات سحب بقيمة 4.97 مليار دولار أمريكي ضمن عملياتها لتمويل التجارة. إضافةً إلى ذلك، نفذت المؤسسة 11 مبادرة محددة تهدف إلى تعزيز التمويل الإسلامي في جميع الدول الأعضاء. وتغطي هذه المبادرات مجالات تشمل التدريب على التمويل الإسلامي، وورش العمل، وإدارة الصناديق، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تنمية التجارة.

4- مسار البرنامج الخماسي 4: التمويل - المضي نحو نموذج أعمال قائم بذاته

توفير الموارد خارج الميزانية العمومية

اجتمعت مؤسسات التنمية العالمية حول هدف "الانتقال بالتمويل من المليارات إلى التريليونات" من خلال الاستفادة من رؤوس أموالها ومعرفتها في جمع الأموال من القطاع الخاص، وذلك اعترافاً منها بحقيقة أن حجم التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية

ورشة عمل حول التمويل الإسلامي للتجارة في أوزباكستان

ورشة عمل حول التمويل الإسلامي للتجارة في قرغيزستان

تدريب على خدمات البنوك المركزية والتمويل الإسلامي للتجارة في أفغانستان

صندوق الطاقة السيادية من المؤسسة - إدارة الصندوق الإسلامي

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

برنامج منصة إطلاق الصادرات

برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب أفريقيا

برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

تقديم حلول تجارية متكاملة في باكستان

برنامج المرأة في التجارة الدولية - المغرب

برنامج تمويل وترويج التجارة العربية الأفريقية بقيمة 500 مليون دولار

المستدامة يتجاوز بكثير الميزانيات العامة. ولقد اتسمت المؤسسة بقوة استثنائية في الاستفادة من الموارد الخارجية في توفير الأموال للأنشطة التجارية؛ حيث جمعت 3.66 مليار دولار أمريكي من الأموال الخارجية لصالح أنشطة تمويل التجارة في عام 2019 من خلال عمليات التمويل الجماعي.

جمع المنح لتنمية التجارة

جمعت المؤسسة 1.2 مليون دولار أمريكي في صورة منح لصالح أنشطة تنمية التجارة. ومكنت هذه الأموال المؤسسة من المساهمة مع الشركاء في تنفيذ برامج تنمية التجارة، بما في ذلك برنامج دول غرب أفريقيا في السنغال، وبرنامج المرأة في التجارة الدولية في المغرب وبرنامج منصة إطلاق الصادرات في بنجلاديش. وقدمت المؤسسة المساهمة الأولية وكان لها دور الريادة في توفير الموارد اللازمة من الجهات المانحة. وتعكس قدرة المؤسسة على جمع الأموال من الأسواق الخارجية قدرتها على دعم الدول الأعضاء من خلال قوتها السوقية واستعدادها لتلبية احتياجات عملائها بطريقة استباقية فعالة.

صندوق الطاقة السيادي

وفقاً لنموذج أعمال المؤسسة واستراتيجيتها لتنويع محفظتها التمويلية، تسعى المؤسسة إلى تعزيز وتنويع إدارة الأصول / صناديق الاستثمار لديها. ويتمثل الهدف من ذلك في تطوير الصناديق وهيكلتها وتنفيذها وإدارتها بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية ومن خلال استراتيجيات استثمار مبتكرة. ويعد صندوق الطاقة السيادي من المؤسسة أول صندوق تنشأه المؤسسة وسيجري إدارته إلى أن يصل إلى تاريخ الاستحقاق في أكتوبر 2022. ويمثل الصندوق خطوة نحو تعزيز نموذج أعمال يمول ذاتياً.

زيادة إجمالي الدخل وترشيد التكاليف

تماشياً مع البرنامج الخماسي، تسعى المؤسسة باستمرار إلى تطوير نموذج أعمال مستدام يركز على الاستدامة المالية واستحداث أنشطة جديدة وتنويع المحفظة التمويلية وزيادة القدرة على تطوير حلول التمويل الإسلامي للتجارة. ونتيجة لتركيز المؤسسة على الاستدامة المالية خلال عام 2019، أعلنت المؤسسة عن صافي ربح قدرهِ 33.4 مليون دولار أمريكي (بعد تجنيب مخصصات محددة)، وعائد على حقوق المساهمين بنسبة 3.50٪، وعائد على الأصول بنسبة 3.24 ٪. وعلاوة على ذلك، خفضت المؤسسة نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 46.2%.

5- مسار البرنامج الخماسي 5: التعزيز – إرساء الأساس لنموذج أعمال لامركزي

اللامركزية

أنشأت المؤسسة، بالشراكة مع وحدة تيسير اللامركزية التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، وحدة لامركزية، ويتمثل الهدف منها في بدء تطبيق وإدارة اللامركزية للموظفين المتعاملين مع العملاء بشكل مباشر، حتى يتسنى لهم تخطي الحواجز والتواجد بالقرب من الدول الأعضاء والعمل بسرعة وكفاءة أكبر. كما قامت المؤسسة، تماشياً مع هذهِ الاستراتيجية، بنقل عدد من الموظفين المتعاملين من العملاء مباشرةً إلى المراكز الإقليمية، وتتعاون بشكل مستمر ووثيق مع البنك الإسلامي للتنمية في المراكز الإقليمية في داكار (السنغال) ودكا (بنغلاديش) وإسطنبول (تركيا) وجاكرتا (إندونيسيا) والرباط (المغرب). وبالإضافة إلى ذلك، تراجع المؤسسة حالياً خطة اللامركزية وتقيم الدروس المستفادة من الأنشطة في المراكز الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، تمكنت المؤسسة من زيادة مستوى عمليات التمويل المعتمدة إنطلاقاً من المراكز الإقليمية في عام 2019 إلى 58٪.

6- مسار البرنامج الخماسي 6: التوعية – تعزيز المكانة الريادية للبنك الإسلامي للتنمية في المجالات الاستراتيجية

تعزيز المكانة الريادية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل التجارة وتنميتها

تعد زيادة الوعي من العناصر الأساسية ضمن الاستراتيجية العشرية للمؤسسة، وتتماشى أيضاً من الناحية الاستراتيجية مع البرنامج الخماسي. وعلى وجه التحديد، تطمح المؤسسة إلى أن تصبح مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي للتجارة من خلال الفعاليات الدولية والتواصل والريادة الفكرية.

تولت المؤسسة قيادة 16 فعالية عالمية في عام 2019، بينما تولى الرئيس التنفيذي للمؤسسة قيادة 36 أنشطة عالية المستوى، مما يعزز مكانتها على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، نتج عن استراتيجية التوعية القائمة على الفعاليات ما قيمته 32 مليون دولار أمريكي من التعريف والدعاية للمؤسسة عبر وسائل الإعلام والأخبار العالمية.

التآزر مع المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

أدركت المؤسسات الثلاثة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالنظر إلى مهام كل منها، الحاجة إلى توحيد الجهود وتعزيز عروض الحلول المبتكرة لدعم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذه المناسبة، تم توقيع اتفاقية ثلاثية بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل تحديد سبل جديدة للتعاون من أجل العمل بشكل متناغم ومنظم والمساعدة في الحفاظ على الزخم.

سيمكّن هذا التعاون المؤسسات المذكورة من السير على خطى ورؤية البرنامج الخمسي الصادر عن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، واستكشاف فرص الشراكة المحتملة بين المؤسسات، ووضع الأساس للتعاون الاستراتيجي المشترك لدعم البلدان الأعضاء، واستكشاف طرق ووسائل تحقيق ميزة تنافسية على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ستمكّن هذه الاتفاقية من اتباع نهج مميز يركز على العميل والبيع المتبادل لمنتجات وخدمات الآخرين. وتتمثل الفائدة الرئيسية لعملاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إمكانية الوصول إلى مركز متكامل وشامل والاستفادة من نقاط القوة التي يتميز بها كل كيان، الأمر الذي ينعكس على برامج التنمية والترويج الرئيسية الخاصة بهم. ويشمل التعاون أيضاً، من بين أمور أخرى، تنظيم ورش عمل ومنتديات مشتركة ومخصصة في البلدان الأعضاء.

السياسات

تواصل المؤسسة مشاركتها الملحوظة في العمل على تعزيز السياسات لدعم تبني وتنفيذ سياسات بديلة موجهة نحو فعالية التجارة الدولية من أجل النهوض بالتجارة وتحسين جودة الحياة. تم تنفيذ جزء مهم من أعمال المؤسسة في نشر "مساهمة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية في التنمية المستدامة" كجزء من مشاركة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الاستعراض العالمي السابع للمعونة من أجل التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت المؤسسة في المشاركة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى بشأن القضايا المتعلقة بخفض فجوة تمويل التجارة العالمية من خلال الإسهامات، من بين جملة أمور أخرى، الموجهة خصيصاً إلى اجتماع فريق خبراء منظمة التجارة العالمية بشأن تمويل التجارة واللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية والمشاورات في قمة قادة الأعمال (B20)/ مجموعة العشرين (G20) والتدخلات على صعيد السياسات في المنتديات العالمية، بما في ذلك مشاركتها في حوار رؤساء المؤسسات. وقد واصلت المؤسسة جهودها من أجل تعزيز التمويل الإسلامي للتجارة من خلال الريادة الفكرية وأطلقت دورة تدريبية عن التمويل الإسلامي بالشراكة مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وأكاديمية غرفة التجارة الدولية للبنوك شركاء المؤسسة في غرب ووسط أفريقيا. كما نُشرت تقارير أخرى في عام 2019، بما في ذلك المساهمة في (تمويل التجارة وتحدي الامتثال - استعراض التعاون الدولي "Trade Finance and the Compliance Challenge - A Showcase of International Cooperation") بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسة التمويل الدولية.

الشراكات

واصلت المؤسسة في عام 2019 نشاطها على العديد من الجبهات، بما في ذلك النهوض بالسياسات وتوفير الموارد وتنفيذ برامج تنمية التجارة، بفضل شبكتها من الشركاء الاستراتيجيين. كما واصلت المؤسسة أنشطتها مع غرفة التجارة الدولية، وشاركت بفعالية في اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية، وفي مجموعة عمل تمويل التجارة المستدامة، واستخدِمَت طرق مختلفة لتدعيم العديد من الأنشطة. كما تم إبرام تعاقدات مع منظمة التجارة العالمية، لا سيما رؤساء المؤسسات، واجتماعات حول تمويل التجارة والاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة. وسيواصل برنامج الإطار المتكامل المعزز والمؤسسة في التعامل مع القيود الرئيسية المتعلقة ببناء القدرات وتعزيز التجارة في البلدان الأعضاء من خلال تطوير البرامج والمساعدة الفنية، لا سيما في جزر القمر وغينيا. وتنهض المؤسسة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي، بدور مهم، لاسيما في الأنشطة التحضيرية للمعرض التجاري الأفريقي المشترك الثاني المقبل في كيغالي. كما أسفرت الشراكة مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي عن التوقيع على برنامج تمويل وترويج التجارة العربية الأفريقية (AATFPP) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية خلال الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

توفير الموارد من أجل تنمية التجارة

تعمل المؤسسة، في مواجهة الطلب المتزايد على تنمية التجارة من جانب البلدان الأعضاء، على زيادة مساهماتها في التمويل الأولي لتسهيل توفير الموارد من الشركاء الآخرين، بما في ذلك الحكومات والبنوك متعددة الأطراف ووكالات التنمية والجهات المانحة الموجهة نحو المشروعات والجهات الراعية. وبلغ إجمالي الموارد التي تم توفيرها لأنشطة تنمية التجارة 1,260,000 دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة قدرها 28٪ مقارنة بعام 2018.وقد كان لهذه الأموال التي تم جمعها دوراً حيوياً في تحقيق التعاون مع الشركاء من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات المهمة، مثل برنامج دول غرب أفريقيا في السنغال، وبرنامج المرأة في التجارة الدولية في المغرب وبرنامج نقطة انطلاق الصادرات في بنجلاديش، حيث قدمت المؤسسة تمويلاً أولياً وكان لها دور الريادة في توفير الموارد اللازمة من الجهات المانحة. وللمضي قدماً، سيتم التركيز على تأمين إسهامات من الشركاء الآخرين غير التقليديين مثل مراكز البحوث والمؤسسات والقطاع الخاص لجمع الموارد المالية للمساهمة في تنمية التجارة.

3 الابتكار وتطوير المنتجات

الابتكار

الابتكار هو الأساس لكي تُنصِّب أي مؤسسة نفسها كأحد الرواد في مجال ما ... ولهذا السبب، أطلقت المؤسسة عمليات الابتكار لديها في منتصف عام 2018 وأقامت موسماً تجريبياً لاختبار العملية في العام ذاته. وتم تنفيذ الأفكار التي حصدت جوائز من الموسم التجريبي خلال عام 2019. ونتيجة لذلك، خفضت المؤسسة استخدامها من البلاستيك بنسبة 50% وبدأت في استهلاك قهوة التجارة العادلة وكذلك إعادة تدوير البلاستيك والورق. وشهد عام 2019 إنشاء ركن للقهوة في كل طابق حيث يتم طحن حبوب قهوة التجارة العالمية الطازجة أولاً بأول عند الاستهلاك كما تم وضع مبردات مياه لملء عبوات خلط المياه القابلة لإعادة الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع صناديق إعادة التدوير في كل طابق للمساعدة في الحفاظ على البيئة من خلال تمكين الموظفين من إعادة تدوير البلاستيك والورق. كما أن الترويج لثقافة الابتكار لا يقل أهمية عن إدارة المواسم لمواجهة التحديات. ويتمثل الهدف من ترويج ثقافة الابتكار في تشجيع الموظفين على الاضطلاع بدور فعال في عمليات الابتكار. لهذا السبب بالإضافة إلى الرسائل المشجعة، شهد عام 2019 إنشاء ثلاث مجالات ابتكار مواضيعية: الطبيعة والشاطئ والفضاء الخارجي. ويتمثل الغرض من هذه المجالات في توفير ملاذ للموظفين للخروج من نطاق الانخراط العادي في العمل إلى مزيد من الاسترخاء لإجراء عصف ذهني مثمر والتحلي بعقلية إبداعية.

وختاماً، أُطلِقَ أول موسم رسمي في عام 2019 تحت شعار "كيف يمكن للمؤسسة أن تكون مبتكرة في التواصل داخلياً وخارجياً".

مؤشرات الأداء الرئيسية

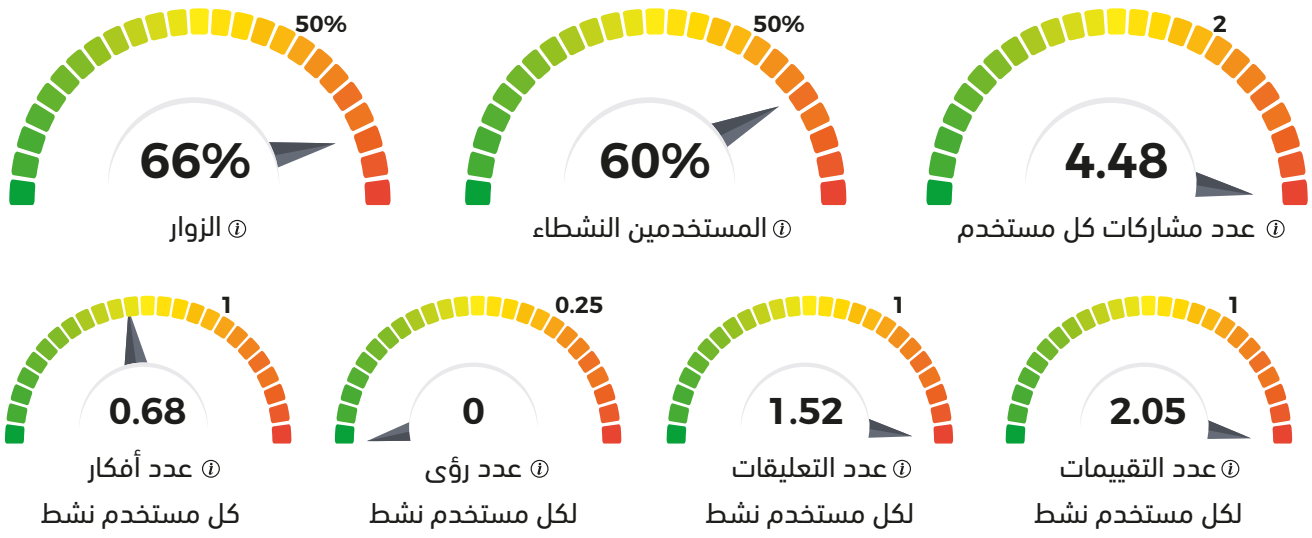

تطوير المنتجات

يعتبر تطوير المنتجات من العمليات الأخرى المهمة في المؤسسة. وهي تساهم في المسار الرئيسي لتوليد الأعمال لدى المؤسسة. ولذلك، يلتزم الفريق بالنهوض بالمنتجات المطلوبة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتسهيل عمليات تمويل التجارة في المؤسسة؛ إلى جانب توفير الأدوات المالية المختلفة التي تحتاجها البلدان الأعضاء.

طور الفريق منتجين متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية، تم البدء فيهما في عام 2018 واعتماد طرحهما تجريبياً في نهاية عام 2019؛ وهما صيغة "السَلَم" لتمويل التجارة، و"تعزيز خطابات الاعتماد" لتمويل التجارة. كما عكف الفريق على تقديم التدريب والدعم في نموذج تجريبي لعام 2020.

الاستشارات

كلفت هيئة تنمية الصادرات السعودية المؤسسة لتطوير أربعة حلول تمويل إسلامي للتجارة لصالح بنك الاستيراد والتصدير السعودي. ولقد تم الانتهاء من هذه المهمة بنجاح في بداية الربع الثالث.

تعتزم المؤسسة الاستفادة من نجاحاتها من خلال تقديم الخدمات الاستشارية كخط جديد ضمن خطوط أعمالها والاستفادة من خبراتها الكبيرة في المجال.

التحول الرقمي

بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة على الخطة الرقمية الثلاثية، بدأت المؤسسة رحلتها نحو التحول الرقمي. ولقد تألفت مرحلة الاستكشاف من سلسلة من عمليات التنفيذ التجريبي لحلول الفينتك (Fintech) (التكنلوجيا المالية) التي أجراها مختلف مزودي الحلول، ونتج عن ذلك أربعة برامج رائدة للتحقق من دراسات الجدوى، والتي كان من بينها "Marco Polo Trial"، وهو أكبر إصدار تجريبي للتعاملات الرقمية (Blockchain) مفتوح لتمويل التجارة على منصة كوردا؛ حيث شاركت أكثر من 70 مؤسسة من أكثر من 25 دولة في هذه التجربة التي استمرت لمدة سبعة أسابيع بهدف محاكاة خصم الذمم المدينة على المنصة.

تهدف الخطة الموضوعة إلى نشر حلين للابتكار الرقمي بحلول نهاية عام 2020 ضمن الجهود الرامية إلى رقمنة دورة تمويل التجارة.

تلتزم المؤسسة بتسخير حلول الفينتك للنهوض بأعمالها ولكي تقدم لعملائها تجارب ممتازة غاية في السلاسة.

تعبئة الموارد من أجل استدامة عمليات تمويل التجارة

بدأت الزيادة الربع سنوية في سعر الفائدة من قبل الإحتياطي الفدرالي الأمريكي في عام 2017 واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال عام 2018، حيث بلغ ذروته بواقع 2.50% سنوياً في نهاية العام. بينما بدأ عام 2019 بتوقع تعرض النسب لحركة هبوطية. وفي الربع الثاني من عام 2019، شهد الاحتياطي الفيدرالي أول انخفاض في سعر الفائدة، وبعد الانخفاضات المتتالية، وصل سعر الفائدة إلى 1.75٪ مع توقع مزيد من الانخفاضات في أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وعلاوة على ذلك، لم تشهد أسعار النفط أي تحركات كبيرة خلال العام، ولكن الجغرافيا السياسية للمنطقة لا تزال مستمرة في خلق حالة من عدم اليقين. وقد أثارت هذه الديناميكيات المخاوف وفرضت ضغوطاً على الأسواق والمقترضين، مما أدى إلى زيادة المخاطر لكل من عملاء المؤسسة وشركائها في التمويل الجماعي. وأدى هذا بدوره إلى زيادة الطلب على المؤسسة لتوفير موارد إضافية لتغطية حجم التمويل المتزايد.

على الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، حققت المؤسسة خلال عام 2019 نجاحاً في جمع ما مجموعه 3,665 مليون دولار أمريكي من شركائها في مجال التمويل الجماعي لتمويل 42 عملية لصالح 17من الدول الأعضاء. وتمثل الموارد المالية التي تم توفيرها من السوق نسبة 62٪ من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة هذا العام.

الإدارة المثلى للسيولة من اجل الاستدامة المالية

كان عام 2019 عاماً فارقاً بالنسبة للمؤسسة؛ حيث شهدت إنشاء وحدة للتدول خاصة بها في ظل النجاح في تنفيذ نظام إدارة الخزينة لتسهيل إدارة السيولة، ولقد أدى هذا إلى بدء التعامل مع البنوك والنظراء مباشرة للقيام بأنشطة الاستثمار والاقتراض. كما كانت المؤسسة نشطة في السوق من حيث تعاملات سوق المال وسوق رأس المال.

وقعت المؤسسة العديد من الاتفاقيات مع البنوك المحلية والإقليمية والدولية مما وسع قاعدة شركائها في سوق الخزينة. كما تمكنت المؤسسة من ترسيخ اسم لها في مجال الخزينة وأدت دوراً فعالاً بصفتها أحد الأطراف المؤثرة في السوق.

تتبع إدارة الخزانة بالمؤسسة سياسة حكيمة لإدارة السيولة، والتي نوهت بها وكالات التصنيف في تقاريرها الائتمانية عن المؤسسة.

تخطط المؤسسة للتوسع في تعبأة الموارد خلال السنوات المقبلة لتغطية الطلب المتزايد على منتجات التمويل وضمان الاستدامة المالية، وتطمح المؤسسة إلى تعبئة 40% من رقم معاملاتها من السوق المالية العالمية خلال السنوات القادمة .

منتدى شركاء المؤسسة 2019 م

ITFC PARTNERS FORUM 2019

Investing for Impact

نظمت المؤسسة منتدى شركاء المؤسسة بحضور شركاء المؤسسة الحاليين والمستهدفين من المؤسسات المالية والبنوك والمصارف والصناديق المحلية والإقليمية والعالمية والتي تشارك مع المؤسسة في عملياتها التمويلية لصالح الدول الأعضاء وتتعاون معها ايضاً في عمليات الخزانة.

تم تنظيم منتدى شركاء المؤسسة 2019 بفندق الريتز كارلتون جدة في الخامس من ديسمبر 2019 ، تحت رعاية معالي الدكتور بندر حجار ، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB Group)، وقد أتاح هذا الحدث الفرصة لفهم أفضل لكيفية دور التمويل الإسلامي على زيادة التجارة وتحسين الحياة في العالم، والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وانضم إلى المؤسسة مجموعة من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية إلى جانب سعادة السيد. محمد حماد أزهر، وزير الشؤون الاقتصادية بباكستان والشيخ صالح كامل ، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة والبروفيسور بنديكت أوراما ، رئيس مجلس إدارة البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) ، من بين مشاركين آخرين رفيعي المستوى.

وخلال المنتدى تم تكريم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الشركاء منهم:

بنك الجزيرة BANK ALJAZIRA

CHAABI BANK

بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank

بنك فيصل الإسلامي المصري FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

Federated

بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank

GIB بنك الخليج الدولي

HSBC

الأهلي NCB

OFID Uniting against Poverty

Standard Chartered

يوباف UBAF

ITFC PARTNE
FORUM 2019
Investing for

06

2019
القوائم المالية المدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل

٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (٥ جمادى الاولى ١٤٤١هـ)

جدول المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	100
قائمة المركز المالي	101
قائمة الدخل	102
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	103
قائمة التدفقات المالية	104
إيضاحات حول القوائم المالية	133-105

نبني عالماً أفضل للعمل

شركة إرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم التسجيل: ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٧٥ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+

jeddah@sa.ey.com
www.ey.com/mena

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

التقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والقوائم المالية للدخل، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة هي من مسئولية إدارة المؤسسة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية بناءً على مراجعتنا.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تتضمن المراجعة إجراء فحص ،على أساس العينة، للأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي أجرتها الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. إننا نعتقد بأن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لرأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة حول المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤١هـ
١٧ فبراير ٢٠٢٠م

جدة
MNA/٤٠/٢٠

شركة إرنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون
ترخيص مهني رقم ٤٥
PROFESSIONAL LICENCE No. 45
ERNST & YOUNG & Co. PUBLIC ACCOUNTANTS

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الاولى ١٤٤١هـ)

	إيضاح	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٤	٧٩,٤١١	١٩١,٥٢٦
ودائع من خلال بنوك	٥	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٨,٣٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة، صافي	٦ (أ)	٥٩٨,٩٠٥	٥٦٦,٣٩٤
استثمارات في الصكوك	٨	٧١,١٠٠	٥٢,٢٣٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	١٢ (ب)	—	٧٩٧
دخل مستحق وموجودات أخرى	٩	٨,٨٤٤	٨,٤٨٠
موجودات ثابتة	١٠	٦٠٩	٨٨١
مجموع الموجودات		١,٠٣٨,٨٦٩	١,٠٢٨,٦١٠
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٢ (ج)	٤,٠٨٠	٩٨٩
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات اخرى	١١	١٣,١٢٢	٥٢,٨٦٧
ودائع وكالة	١٣	٢٧,٨٧٧	٢٦,٥٦٩
التزام التقاعد والرعاية الطبية	١٤ (أ)	٢٣,٨٠٢	١١,٧٣٠
مجموع المطلوبات		٦٨,٨٨١	٩٢,١٥٥
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٥	٧٤٩,٧٨٨	٧٤٢,٠٨٧
احتياطي عام	١٧	٢٣٨,٣٩٠	٢٠٤,٩٤٨
عجز اكتواري في التزام التقاعد والرعاية الطبية		(١٩,١٣٥)	(٧,٨٣١)
احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء	٨	٩٤٥	(٢,٧٤٩)
مجموع حقوق الأعضاء		٩٦٩,٩٨٨	٩٣٦,٤٥٥
مجموع المطلوبات و حقوق الأعضاء		١,٠٣٨,٨٦٩	١,٠٢٨,٦١٠

The attached notes 1 to 25 form part of these financial statements.

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
الدخل من:			
تمويل التجارة بالمرابحة		٢٩,٦٣٧	٢٧,٧١٨
حصة المضارب من الربح		١٧,٧٦٧	١٢,١٨٤
رسوم تنفيذ		٧,٨٢٢	٨,٠٣٦
رسوم فتح اعتماد		٥,٤٣٣	٤,٨٢١
استثمار في الصكوك		١,٩٠١	١,٦٩٣
دخل من ودائع من خلال بنوك		٦,٦٦٧	٢,٨٤٣
خدمات تمويل تجاري		١,٦٩٦	—
استشارات وإيرادات أخرى	٢٢	٥٩٠	٣٦
		٧١,٥١٣	٥٧,٣٣١
رسوم وكالة		(١٨٢)	(١٤٤)
صافي الدخل قبل مصروفات التشغيل		٧١,٣٣١	٥٧,١٨٧
المصروفات:			
تكاليف موظفين		(٢٥,٤٤٣)	(١٩,٦٣٦)
مصروفات إدارية اخرى	١٦	(٧,٠٩٧)	(٧,٠٥١)
استهلاك	١٠	(٣٨٠)	(٣٩٢)
		(٣٢,٩٢٠)	(٢٧,٠٧٩)
انخفاض قيمة تمويل التجارة بالمرابحة	٧	(٤,٩٦٩)	(١,٧٧٠)
صافي الدخل للسنة محول إلى احتياطي عام		٣٣,٤٤٢	٢٨,٣٣٨

The attached notes 1 to 25 form part of these financial statements.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الاولى ١٤٤١هـ)

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي بالآلاف	احتياطي عام دولار أمريكي بالآلاف	عجز اكتواري من التزام التقاعد والرعاية الطبية دولار أمريكي بالآلاف	احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق االملكية دولار أمريكي بالآلاف	مجمـوع حقوق الأعضاء دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨م	٧٣٤,٩٧٨	١٧٦,٦١٠	(٧,٢٧٢)	—	٩٠٤,٣١٦
خسارة اكتوارية في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية	—	—	(٥٥٩)	—	(٥٥٩)
رأس المال المقدم	٧,١٠٩	—	—	—	٧,١٠٩
احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح ٨)	—	—	—	(٢,٧٤٩)	(٢,٧٤٩)
صافي الدخل للسنة المحول إلى الاحتياطي العام	—	٢٨,٣٣٨	—	—	٢٨,٣٣٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩م	**٧٤٢,٠٨٧**	**٢٠٤,٩٤٨**	**(٧,٨٣١)**	**(٢,٧٤٩)**	**٩٣٦,٤٥٥**
خسارة اكتوارية في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية	—	—	(١١,٣٠٤)	—	(١١,٣٠٤)
رأس المال المقدم	٧,٧٠١	—	—	—	٧,٧٠١
احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح ٨)	—	—	—	٣,٦٩٤	٣,٦٩٤
صافي الدخل للسنة المحول إلى الاحتياطي العام	—	٣٣,٤٤٢	—	—	٣٣,٤٤٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	**٧٤٩,٧٨٨**	**٢٣٨,٣٩٠**	**(١٩,١٣٥)**	**٩٤٥**	**٩٦٩,٩٨٨**

The attached notes 1 to 25 form part of these financial statements.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل للسنة		٣٣,٤٤٢	٢٨,٣٣٨
تعديلات على البنود التالية:			
استهلاك	١٠	٣٨٠	٣٩٢
انخفاض في قيمة تمويل التجارة بالمرابحة	٧	٤,٩٦٩	١,٧٧٠
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		—	٤
تكلفة خدمة التزام تقاعدي ورعاية طبية	١٤ (ب)	٣,٢٢١	٢,٩٠٠
خسارة / (ربح) محقق من استبعاد الصكوك	٨	(٧٣)	٧٢
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
تمويل التجارة بالمرابحة		(٣٧,٤٨٠)	٦٤,٨٣٥
دخل مستحق وموجودات اخرى		(٣٦٤)	(١,٣٩٢)
مطلوب من / إلى أطراف ذات علاقة، صافي		٣,٨٨٨	٨٠١
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات اخرى		(٣٩,٧٤٥)	٢٩,٩٩٩
التزام تقاعدي ورعاية طبية مدفوع		(٢,٤٥٣)	(١,٧٦٨)
صافي النقد(المستخدم في)/ من الأنشطة التشغيلية		(٣٤,٢١٥)	١٢٥,٩٥١
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
استثمارات في الصكوك	٨	(٣٥,٢٤١)	—
استبعاد الصكوك	٨	٢٠,١٤٠	٦,٨٥٩
استثمارات في ودائع من خلال بنوك	٥	(١,٤٦٧,٤٣٣)	(١,٢٢١,٨٠٦)
استبعاد ودائع من خلال بنوك	٥	١,٣٩٥,٧٣٣	١,١٠٩,٩٠٦
شراء موجودات ثابتة	١٠	(١٠٨)	(٦٠٢)
حصيلة استبعاد موجودات ثابتة		—	١٧
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		(٨٦,٩٠٩)	(١٠٥,٦٢٦)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
مساهمة في رأس المال		٧,٧٠١	٧,١٠٩
ودائع وكالة (مستحقة الى)	١٣	١,٣٠٨	٢٦,٥٦٩
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		٩,٠٠٩	٣٣,٦٧٨
صافي التغير في النقد وما حكمه		(١١٢,١١٥)	٥٤,٠٠٣
النقد وما في حكمه في بداية السنة		١٩١,٥٢٦	١٣٧,٥٢٣
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤	٧٩,٤١١	١٩١,٥٢٦

The attached notes 1 to 25 form part of these financial statements.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
إيضاحات حول القوائم المالية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ)

١ - التأسيس والأنشطة وغيرها

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك الإسلامي للتنمية" أو "البنك") في اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). تتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود وشراء وبيع ممتلكات واتخاذ إجراءات قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لأي هيئة رقابة خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات سيادية مقدمة إلى أو مضمونة من الدول الأعضاء المعنية ، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية كما أن السنة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية الشمسية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية من مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٠ (الموافق ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤١هـ) وتقديمها للتصديق عليها من الجمعية العامة للمؤسسة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس الإعداد

تُعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. أما بخصوص الامور التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المؤسسة تلجأ إلى التوجيهات التي تتعلق بالمعايير ذات الصلة الصادرة عن أو التي تم اعتمادها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة به الصادرة عن لجنة تفسير التقارير الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

تُعد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك.

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. يتوجب على الإدارة ممارسة حكمها في تطبيق السياسات المحاسبية. وتتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات والأحكام باستمرار بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الاستشارة المهنية والتوقعات المستقبلية للأحداث التي يتوقع ان تكون معقولة ضمن الظروف.

(١) مبدا الاستمرارية

قامت إدارة المؤسسة بتقدير مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وأنها على ثقة بأن المؤسسة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. إضافةً لذلك، إن إدارة المؤسسة لا علم لها بأي حالة من عدم التيقن والتي بدورها يمكن أن تلقي بظلال من الشكوك الجوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية (تتمة)

(٢) انخفاض قيمة تمويل التجارة بالمرابحة

تقوم المؤسسة بممارسة حكمها في تقييم مخصص الانخفاض في قيمة موجودات تمويل المرابحة التجارية على المستويين العام والخاص، يتم تقدير مخصص الانخفاض في قيمة موجودات مرابحة بعينها بناءً على الفرق بين القيمة الدفترية لأصل محدد وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل والتي تم خصمها باستخدام معدل العائد المذكور في اتفاقية المرابحة.

يتم تقييم محفظة المرابحة بشكل أكبر لمعرفة الانخفاض في القيمة المتأصل في المحفظة لكن لا يمكن تتبعه بسهولة / تتبعه مباشرة الى موجودات محددة في المحفظة، بعد استبعاد موجودات المرابحة المصنفة كموجودات غير عاملة وتكوين مخصص لها بالتحديد. تقوم المؤسسة بتقدير الاحتياطيات العامة لمعرفة الانخفاض في قيمة موجودات المرابحة بمتوسط ما بين ٠,٥٠% إلى ١% من محفظة المرابحة بخلاف الموجودات المصنفة كموجودات غير عاملة وتم تكون مخصص لها.

(٣) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المؤسسة الأعمار الإنتاجية لممتلكاتها ومعداتها لاحتساب الاستهلاك. تتحدد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. تقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية والاعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مخصص الاستهلاك الذي يتم تحميله مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

(٤) التزام تقاعدي ورعاية طبية

يتم تحديد الالتزام التقاعدي والرعاية الطبية والتكاليف المتعلقة بهما للفترة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتوري عمل افتراضات حول معدلات الخصم وزيادات الرواتب في المستقبل...وخلافه. نظراً للطبيعة طويلة الاجل لهذه الالتزامات فإنها تخضع لعدم تيقن جوهري.

ج) العملة الأجنبية

(١) عملة العرض والتشغيل

تُعرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي بالآلاف الذي يعتبر عملة التشغيل وعملة العرض للمؤسسة.

(٢) معاملات وارصدة

تحول المعاملات التي تتم بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناتجة عن تسوية المعاملات وتحويل الموجودات النقدية والمطلوبات المسجلة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل باستثناء الأرباح والخسائر غير المحققة في استثمارات حقوق ملكية رأس المال – إن وجدت – والتي تسجل بالقيمة العادلة في حساب الاحتياطي ضمن حقوق الأعضاء.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية للعملة الأجنبية مع سعر الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة بنكية واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وتستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل اعتباراً من تاريخ الإيداع.

هـ) ودائع من خلال بنوك

تتم الودائع من خلال أدوات متفقه مع أحكام ومبادئ الشريعة مع البنوك باستخدام معدل ربح ثابت .يقتصر شراء وبيع السلع على شروط الاتفاق بين المؤسسة وبنوك متنوعة. تسجل الودائع مبدئياً بالتكلفة متضمنة رسوم الاقتناء والتي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة (إن وجدت).

و) تمويل التجارة بالمرابحة

إن تمويل التجارة بالمرابحة هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناءً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات تمويل التجارة بالمرابحة بتكلفة البضائع المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الربح المحقق للمؤسسة حتى تاريخ التقرير المالي ناقصاً دفعات السداد المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل التجارة بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الاموال.

يتم قيد سلع تمويل التجارة بالمرابحة بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجدت.

ز) استثمارات في الصكوك

الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تُدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في نهاية فترة التقرير المالي وتحمل الأرباح أو الخسائر الناتجة على قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

ح) موجودات ومطلوبات مالية

تتكون الموجودات المالية من النقد وما في حكمه وودائع من خلال بنوك واستثمارات في الصكوك وتمويل التجارة بالمرابحة ومطلوب من أطراف ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم قيدها لاحقاً بالتكلفة - باستثناء استثمارات في الصكوك - مطروحاً منها المخصص المناسب للمبالغ التقديرية التي لا يمكن استردادها - إن وجدت.

يتم تصنيف المطلوبات المالية استناداً إلى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمة. تتكون المطلوبات المالية الهامة من مطلوب لأطراف ذات علاقة وذمم دائنة أخرى ويتم قياسها بدايةً بقيمها العادلة ويتم قيدها بالتكلفة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويل مرابحة التجارة بالمرابحة
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية، وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص خسائر الانخفاض في القيمة بناءً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم هذه فحص الموجودات المالية بتاريخ التقرير المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تتكبدها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المطلوبة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها بشكل مشترك. تنتج الخسائر عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس العائد الضمني للأصل المحدد في الاتفاقية. يتم تعديل مخصص الانخفاض في القيمة بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف السائدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تكوين مخصص عام/مخصص محفظة للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة الحالية كما في تاريخ التقرير المالي. يتم تقدير ذلك بناءً على تصنيفات المخاطر للدول والظروف الاقتصادية الراهنة والنمط الافتراضي المتضمن في مكونات المحفظة.

يتم قيد التعديلات على المخصص كتكاليف أو إضافة ضمن قائمة الدخل. عند تحديد كفاية المخصص، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني في القوائم المالية.

موجودات مالية اخرى
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال استخدام حساب مخصص. عند اعتبار الأصل المالي غير قابل للاسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص ويتم قيد أي خسارة إضافية في قائمة الدخل. أما بالنسبة للمبالغ التي يتم شطبها مسبقاً والتي يتم لاحقاً استردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يكون الانخفاض في القيمة العادلة أقل من التكلفة جوهرياً أو ممتداً لفترة طويلة.

موجودات ثابتة
تُقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يُحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت بهدف توزيع التكلفة ناقصاً القيم المتبقية على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لهذه الموجودات كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الرئيسية والتجديدات ،إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي) المخصصات

يُعترف بالمخصصات إذا كان لدى المؤسسة التزام قانوني أو ضمني - نتيجة لحدث سابق - يمكن تقديره بصورة يُعتد بها ومن المحتمل أن يستلزم تسوية هذا الالتزام استخدام موارد مالية.

ك) تحقق الإيرادات

تمويل التجارة بالمرابحة

يُقيد الدخل من تمويل التجارة بالمرابحة على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط.

ودائع من خلال بنوك

يُقيد الدخل من ودائع السلع من خلال بنوك إسلامية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمارات في الصكوك

يُقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب من الربح

يقيد الدخل الخاص بحصة المضارب في الأرباح على أساس الاستحقاق عند تقديم الخدمة.

رسوم تنفيذ ودخل إصدار اعتمادات مستندية

يقيد الدخل من رسوم تنفيذ المقدمة ومن إصدار الاعتمادات المستندية عند بداية الصفقات المبرمة ذات الصلة بناءً على الاتفاقيات التعاقدية.

عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية

إن أي دخل من النقد وما في حكمه من الاستثمارات الأخرى التي لا تجيزها الهيئة الشرعية لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيتم تحويل الدخل لها.

ل) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ نظاماً لمقاصة المبالغ المدرجة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

م) الزكاة وضريبة الدخل

لا تخضع المؤسسة للزكاة أو ضريبة الدخل وأي التزام زكاة أو ضريبة دخل من مسؤولية كل عضو من الأعضاء.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ن) التزام تقاعدي ورعاية طبية

لدى المؤسسة خطتي منافع محددة للتقاعد لموظفيها، بالمشاركة مع صندوق التقاعد لجميع منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل.

تعرف خطة المنافع المحددة بأنها خطة تقاعد تحدد الراتب التقاعدي الذي يتسلمه الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالباً على أكثر من عامل مثل العمر وعدد سنوات الخدمة والنسبة المئوية لإجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها، ويتم استخدام الافتراضات الإكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات شركات ذات جودة عالية. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. يتم قيد التزام التقاعد كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة. تحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الإكتواريين للبنك الإسلامي للتنمية، ويتم تحويل قيمة المساهمات الى أمناء البرنامج المستقلين.

س) ودائع وكالة (مستحقة الى الغير)

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها طرف واحد ("موكل" / "أصيل") بتعيين وكيل استثمار ("وكيل") للقيام باستثمار أموال المُوكّل ("رأس مال الوكالة") على أساس عقد وكالة الاستثمار ("وكالة") مقابل أتعاب محددة أو نسبة من رأس مال الوكالة.

يقرر الوكيل "المؤسسة" المجالات التي يتم استثمار رأس مال الوكالة فيها بموجب شروط وأحكام اتفاقية الوكالة. إلا أن الوكيل يتحمل الخسارة في حالات التعدي أو التقصير أو الإهمال أو مخالفة أي من أحكام وشروط اتفاقية الوكالة. تستحق أتعاب الوكالة في مواعيد محددة طوال فترة الاتفاقية بناءً على أصل المبالغ القائمة.

٢-١ معايير صدرت ولكن لم تدخل حيز التنفيذ

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية وهي ضمن مرحلة الصياغة لطرحها باستثناء معيار المحاسبة المالية (٢٩) "إصدارات الصكوك" ويتوقع أن يتم إصدارها في المستقبل القريب. تعتزم المؤسسة تطبيق معايير التقارير المالية الملائمة لأنشطة المؤسسة عند دخولها حيز التنفيذ ويقوم حالياً بتقييم تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة هذه على قوائمه المالية والأنظمة.

معيار المحاسبة المالية (٢٩) "إصدارات الصكوك"

يهدف هذا المعيار إلى تقديم توجيهات حول المحاسبة وتصنيف وعرض إصدارات الصكوك بصفة أساسية بناء على هيكل الصكوك، والذي قد يشمل المحاسبة داخل قائمة المركز المالي والمحاسبة خارج قائمة المركز المالي. تعتمد هذه التصنيفات على السيطرة على مثل هذه الموجودات التي تتكون من القدرة على السيطرة وطبيعتها، فيما يتعلق بالمخاطر والمنافع وكذلك المنافع المتنوعة للمؤسسة أو مسؤولية الأمانة نيابة عن حملة الصكوك. ينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقارير المالية حول اصدار الصكوك في دفاتر المصدر.

إلا أن هذا المعيار لا ينطبق على المؤسسة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-١ معايير صدرت ولكن لم تدخل حيز التنفيذ

معاير المحاسبة الدولي (٣٠)"الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان

سيحل معيار المحاسبة المالية (٣٠) محل معيار المحاسبة المالية (١١) "المخصصات والاحتياطيات" وتم تطويره ضمن المنهج الجديد حول تحديد وإدراج انخفاض القيمة وخسائر الائتمان، وتحديداً منهج الخسائر المستقبلية المتوقعة كما جرى تقديمه ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية".

يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ للفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠ او بعد ذلك التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر.

وفقاً للمعيار (٣٠) لن تقوم المؤسسة بتعديل المعلومات المقارنة فيما يتعلق بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة الجديدة. إن أي فروقات في القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار (٣٠) سيتم ادراجها ضمن الأرباح المبقاة والاحتياطيات كما في ١ يناير ٢٠٢٠م.

تستمر المؤسسة في تعديل وتنقية والتحقق من نماذج الانخفاض في القيمة وضوابط العملية ذات الصلة المؤدية الى التقرير المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٠م.من المحتمل أن يكون التعديل التقديري لتطبيق المعيار (٣٠) يتراوح ما بين +٤% الى +٥% من الاحتياطي العام في ١ يناير ٢٠٢٠م.

معيار المحاسبة المالية (٣١) – "وكالة بالاستثمار"
يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة ومتطلبات التقرير المالي لمعاملات وأدوات الاستثمار بالوكالة لتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتغيرة لكل من الموكل والوكيل.

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠م أو بعد ذلك التاريخ.

المعيار الدولي للتقرير المالي (٣٢) إجارة
يهدف هذا المعيار وضع مبادئ المحاسبة للتصنيف، الاعتراف، القياس، العرض والافصاح عن معاملات الإجارة (إجارة الأصل بما في ذلك نماذج مختلة من إجارة منتهية بالتمليك)المبرمة من قبل المؤسسات المالية على طرفي المعاملة أي كالمؤجر والمستأجر .

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسة للفترات التي تبدا في ١ يناير ٢٠٢١م أو بعد هذا التاريخ.

معيار المحاسبة المالية (٣٣) – "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة"

يقوم هذا المعيار بتحسين وإلغاء معيار المحاسبة المالية (٢٥) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٠م. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات الأخرى المماثلة التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية ("المؤسسات").

يُعرف المعيار الأنواع الرئيسية للأدوات المالية للاستثمارات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة ويحدد المعالجات المحاسبية الأساسية الخاصة بخصائص ونموذج أعمال المؤسسة التي تقوم بالاستثمار وإدارته والاحتفاظ به.

ينطبق هذا على القوائم المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠م أو بعد ذلك التاريخ.

٣ - الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي ائي دي/٢٠/١٠/٤٣٢/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي/ بي دي/٤٣٢/٢٤ (٢٤)٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين المذكور آنفا في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

(١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

(٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

(٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

(٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

(٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤ - النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
نقد لدى البنوك	٧٩,٤١١	١٩١,٥٢٦

٥ - ودائع من خلال بنوك

تتكون الودائع من خلال بنوك في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
ودائع من خلال بنوك	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٨,٣٠٠

تستخدم الودائع من خلال بنوك في بيع وشراء السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك نيابةً عن المؤسسة. ويتم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والبنوك.

فيما يلي الحركة في الودائع السلعية من خلال بنوك:

٥ - ودائع من خلال بنوك (تتمة)

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٢٠٨,٣٠٠	٩٦,٤٠٠
إضافات	١,٤٦٧,٤٣٣	١,٢٢١,٨٠٦
استرداد	(١,٣٩٥,٧٣٣)	(١,١٠٩,٩٠٦)
الرصيد في نهاية سنة التقرير المالي	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٨,٣٠٠

٦ - تمويل التجارة بالمرابحة، صافي

يتكون تمويل التجارة بالمرابحة في نهاية الفترة التي أُعد عنها التقرير المالي مما يلي:

أ) مجموع الذمم المدينة المرتبطة بالتمويل كما يلي:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة (إيضاح ٦ "ب")	٥٧٦,٦٦٣	٥٣٩,٧١٧
صافي ذمم مدينة لمرابحة بالسلع (إيضاح ٦ "ج")	٢٢,٢٤٢	٢٦,٦٧٧
تمويل التجارة بالمرابحة، صافي	٥٩٨,٩٠٥	٥٦٦,٣٩٤

ب) ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي مبالغ ذمم مدينة	٣,١٨١,٧٦٧	٢,٨٦٠,٣٧٩
ناقص: حصة الأعضاء المشاركين	(٢,٥٨٨,٢٥٤)	(٢,٣٠٦,٠٧٨)
ناقص: إيرادات غير مكتسبة	(١٠,٩١٥)	(٩,٤٠٧)
المجموع	٥٨٢,٥٩٨	٥٤٤,٨٩٤
مخصص عام	(٥,٩٣٥)	(٥,١٧٧)
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة	٥٧٦,٦٦٣	٥٣٩,٧١٧

٦ - تمويل التجارة بالمرابحة، صافي (تتمة)

ج) سلع مرابحة – تمويل تجاري مهيكل

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي المبالغ	١٥٩,٣٩٨	١٥٩,٥٢٢
ناقص: حصة الأعضاء المشاركين	(١١٠,٤٢٩)	(١١٠,٥١٩)
مجموع سلع مرابحة	٤٨,٩٦٩	٤٩,٠٠٣
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة سلع مرابحة (إيضاح ٧)	(٢٦,٧٢٧)	(٢٢,٣٢٦)
صافي ذمم مدينة بموجب سلع مرابحة	٢٢,٢٤٢	٢٦,٦٧٧

يمثل هذا البند سلع بموجب تمويل مرابحة لمعاملات يوجد بها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وتحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بها إلى العميل بموجب اتفاقية مرابحة.

تتم جميع البضائع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة.

أبرمت المؤسسة اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة مع بعض المنشآت وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة المتعلقة بهذه المنشآت.

٧ - مخصص الانخفاض في قيمة تمويل التجارة بالمرابحة

فيما يلي حركة مخصص الانخفاض في قيمة تمويل التجارة بالمرابحة في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية السنة	٢٧,٥٠٣	٩٠,٨٨٤
مخصص محمل للسنة	٤,٩٦٩	١,٧٧٠
عكس قيد / (شطب) خلال السنة	١٩٠	(٦٥,١٥١)
الرصيد في نهاية السنة	٣٢,٦٦٢	٢٧,٥٠٣

لم يستحق دخل على موجودات تمويل التجارة بالمرابحة المنخفضة القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م: لا شيء).

٧ - مخصص الانخفاض في قيمة تمويل التجارة بالمرابحة (تتمة)

تتضمن موجودات تمويل المرابحة في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٠,٦ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٨م: ٢,٣ مليون دولار امريكي) تجاوزت موعد الاستحقاق في تاريخ التقرير المالي ولم تقم المؤسسة بتكوين مخصصات مقابل تلك المبالغ، حيث أن المبالغ مازالت قابلة للاسترداد. فيما يلي أعمار المبالغ التي تجاوزت موعد الاستحقاق:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالملايين**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالملايين
أقل من ٣ أشهر	٠,٦٠	٠,٦٠
من ٣ شهور إلى ١٢ شهراً	—	١,٧٠

تم الإفصاح عن جودة الائتمان المتعلقة بالموجودات التشغيلية في الإيضاح ٢٤ (أ).

٨ - الاستثمار في الصكوك

تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك كما يلي:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٥٢,٢٣٢	٦١,٩١٢
استثمارات خلال السنة	٣٥,٢٤١	—
استبعادات خلال السنة	(٢٠,١٤٠)	(٦,٨٥٩)
مكاسب / (خسائر) محققة من الاستبعاد	٧٣	(٧٢)
مكاسب / (خسائر) غير محققة من إعادة التقييم (انظر الإيضاح أدناه)	٣,٦٩٤	(٢,٧٤٩)
الرصيد في نهاية سنة التقرير المالي	٧١,١٠٠	٥٢,٢٣٢

تمثل الاستثمارات في الصكوك في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م الصكوك التي أصدرتها جهات حكومية متنوعة ومنشآت أخرى محددة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

٩ - دخل مستحق وموجودات أخرى

فيما يلي الدخل المستحق والموجودات الأخرى كما في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
إيرادات مستحقة من استثمارات في الصكوك	٥٢٧	٥٩٩
رسوم تنفيذ وفتح اعتمادات مستحقة	٤٥٣	–
إيرادات مستحقة من ودائع من خلال بنوك	٦٧٠	٥٦٧
قروض سكنية وسنوية للموظفين	٥,٠٤٧	٥,٣٣٠
سكن ومبالغ أخرى مدفوعة مقدماً إلى الموظفين	١,٢٢٦	١,٤٧٨
مبالغ مدفوعة مقدماً لموردين محليين	—	١٥١
ذمم مدينة أخرى	٩٢١	٣٥٥
المجموع	٨,٨٤٤	٨,٤٨٠

١٠ - الموجودات الثابتة

تتكون الموجودات الثابتة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	سيارات دولار أمريكي بالآلاف	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٩م	١٢٧	٤,٣١٠	٤,٤٣٧
إضافات	–	١٠٨	١٠٨
استبعادات	–	–	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	١٢٧	٤,٤١٨	٤,٥٤٥
ناقصاً: الاستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١٩م	١٧	٣,٥٣٩	٣,٥٥٦
مخصص للسنة	٢٥	٣٥٥	٣٨٠
استبعادات			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٤٢	٣,٨٩٤	٣,٩٣٦
صافي القيمة الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٨٥	٥٢٤	٦٠٩

١٠ - الموجودات الثابتة (تتمة)

	سيارات	معدات مكتبية واجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٨م	٧٦	٣,٨٣٥	٣,٩١١
إضافات	١٢٧	٤٧٥	٦٠٢
استبعادات	(٧٦)	–	(٧٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١٢٧	٤,٣١٠	٤,٤٣٧
ناقصاً: الاستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١٨م	٤٩	٣,١٧٠	٣,٢١٩
مخصص السنة	٢٣	٣٦٩	٣٩٢
استبعادات	(٥٥)	–	(٥٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١٧	٣,٥٣٩	٣,٥٥٦
صافي القيمة الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١١٠	٧٧١	٨٨١

١١ - المبالغ مستحقة الدفع والمطلوبات الاخرى

فيما يلي المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية (انظر الإيضاح ١٩)	–	١١,٦١٠
مستحقات ومصروفات أخرى	٥١٢	١,٨٥٤
مخصصات تتعلق بالموظفين	٣,٩٤٤	١,٢٢٨
دائنون آخرون	٩٩٤	٧١٨
ذمم دائنة لعملاء	٧,٣٨٥	١,٧٢٠
ذمم دائنة لبرامج	٢٨٧	–
مطلوب لمشاركين	–	٣٥,٧٣٧
المجموع	١٣,١٢٢	٥٢,٨٦٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م تسلمت المؤسسة دفعة من عميل سداداً لعملية مرابحة ولم يتم الإشعار بها من قبل البنك الى المؤسسة في تاريخ إقفال الحسابات الختامية. وحيث أنه تمت عملية السداد من قبل العميل إلا أن المؤسسة لم تسدد في حينها لمشاركيها في هذا المشروع. وقد تم تسجيل كامل المبلغ المستحق للمشارك كالتزام. لم تتم مثل هذه المعاملة من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

١٢- أرصدة أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة مجلس المحافظين وكبار موظفي الإدارة في المؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ضمن دورة انشطتها العادية، تتلقى المؤسسة تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. يتم اعتماد شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية.

أ) معاملات هامة منفذة خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
حصة المضارب من ربح جهة منتسبة	٣,٧٧٩	٢,٧٤٢
حصة من دخل تمويل التجارة بالمرابحة لأعضاء منتسبين	٢٢,٢١٨	١٥,٦٤٣

ب) مطلوب من أطراف ذات علاقة

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص	–	٧٩٧
	–	٧٩٧

ج) مطلوب لأطراف ذات علاقة

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية	٢,٣٢٠	٥٨١
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق الرعاية الطبية للمتقاعدين	٢٧	–
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	١,١٤٧	١٧٨
البنك الإسلامي للتنمية – المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	–	١
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١١٢	١٠٩
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	–	١٢٠
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص	٤٧٤	
	٤,٠٨٠	٩٨٩

(١) الأرصدة المطلوبة من / إلى أطراف ذات علاقة لا يتضمن أي أتعاب عمولة كما أنه لا يوجد شروط سداد.

(٢) وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي ائي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) /١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨م (٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ)، فقد قرر المجلس تخصيص مليار دولار امريكي من موارد رأس المال العادية من البنك الإسلامي للتنمية لمصلحة المؤسسة حيث تقوم المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨م (١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ).

١٢- أرصدة أطراف ذات علاقة (تتمة)

١-٢ أرصدة أطراف ذات علاقة (تتمة)

(٣) اكتسبت المؤسسة حصة في أرباح المضارب من منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على حصتها المتفق عليها من الربح والتي تتعلق بمعاملات تمويل تجارية.

د) تعويضات كبار موظفي الإدارة

فيما يلي تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
رواتب ومنافع أخرى	٥٤٦	٤٨٦

١٣- ودائع وكالة (المستحقة الى الغير)

	٢٠١٩م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
ودائع وكالة	٢٧,٨٧٧	٢٦,٥٦٩

دخلت المؤسسة في اتفاقيات وكالة مع بنوك بفترة سداد خلال سنة واحدة حيث يقوم المُوكّل "البنك" بتحويل مبالغ محددة إلى الوكيل "المؤسسة" وقد عينت المؤسسة وكيل استثمار من أجل استثمار هذه الأموال نيابةً عنها بطريقة تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة. يتم تحويل رسوم الوكالة زائد رأس مال الوكالة إلى المُوكّل في نهاية استحقاق المعاملة.

١٤- التزام التقاعد والرعاية الطبية

(أ) فيما يلي الحركة في موجودات ومطلوبات الخطة:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع موجودات التقاعد	٣٠,٣٧٨	١,٥٣١	٣١,٩٠٩	٣٥,٢٤٨
تعديل على القيمة العادلة في بداية السنة	١٩٨	٣	٢٠١	(٥٩٢)
دخل على موجودات الخطة	١,٣٧٧	٧٠	١,٤٤٧	١,٢٩١
العائد على موجودات الخطة ناقصاً معدل الخصم	٣٣٩	(٩)	٣٣٠	(٤,٤٠٢)
اشتراكات المساهمة في الخطة	١,٠١٦	٤٠	١,٠٥٦	٦٨٢
اشتراكات صاحب العمل	٢,٣٧٠	١٨٨	٢,٥٥٨	١,٥٨٣
صرف من موجودات الخطة	(١,٦٧٩)	(١٠٩)	(١,٧٨٨)	(١,٩٠١)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في ٣١ ديسمبر	٣٣,٩٩٩	١,٧١٤	٣٥,٧١٣	٣١,٩٠٩

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع التزام المنافع المحددة	٤٠,٦٨٤	٢,٩٥٥	٤٣,٦٣٩	٤٥,٢٨١
تكاليف الخدمة الحالية	١,٨٢٩	١٦٩	١,٩٩٨	٢,٣٢٨
تكلفة الخدمة السابقة	٢٧٧	٤٥٤	٧٣١	–
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٨٠٧	١٣٢	١,٩٣٩	١,٨٦٣
اشتراكات المساهمة في الخطة	١,٠١٦	٤٠	١,٠٥٦	٦٨٢
صرف من موجودات الخطة	(١,٦٧٩)	(١٠٩)	(١,٧٨٨)	(١,٩٠٢)
صافي خسائر / (مكاسب) اكتوارية	١٠,٨٠٧	١,١٣٣	١١,٩٤٠	(٤,٦١٣)
التزام المنافع في ٣١ ديسمبر	٥٤,٧٤١	٤,٧٧٤	٥٩,٥١٥	٤٣,٦٣٩
وضع التمويل/ صافي الالتزام المدرج في قائمة المركز المالي يمثل زيادة في التزام المنافع عن القيمة العادلة لموجودات الخطة	٢٠,٧٤٢	٣,٠٦٠	٢٣,٨٠٢	١١,٧٣٠

يمثل صافي الالتزام أعلاه الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام المسجل بواسطة المؤسسة في حقوق الأعضاء فوراً في السنة التي ينشأ فيها - إن كان جوهرياً.

١٤ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(ب) استناداً الى التقييمات الاكتوارية، تتضمن المصروفات التقاعدية والرعاية الطبية للسنة ٢٠١٩م ما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي تكاليف الخدمة الحالية	١,٨٢٩	١٦٩	١,٩٩٨	٢,٣٢٨
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٨٠٧	١٣٢	١,٩٣٩	١,٨٦٣
تكلفة الخدمة سابقة	٢٧٧	٤٥٤	٧٣١	–
دخل على الموجودات	(١,٣٧٧)	(٧٠)	(١,٤٤٧)	(١,٢٩١)
التكلفة المدرجة في قائمة الدخل	٢,٥٣٦	٦٨٥	٣,٢٢١	٢,٩٠٠
(خسارة)/ مكسب اكتواري نتيجة الافتراضات	١٠,٨٠٧	١,١٣٣	١١,٩٤٠	(٤,٦١٣)
عائد على موجودات خطة أكثر من معدل الخصم	(٣٣٩)	٩	(٣٣٠)	٤,٤٠٢
قيمة الموجودات المعدلة تعكس تعديلات ما بعد الاقفال	(١٩٨)	(٣)	(٢٠١)	٧٧٠
مدفوعات منافع مباشرة من صاحب العمل	–	(١٠٥)	(١٠٥)	–
التكلفة المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	١٠,٢٧٠	١,٠٣٤	١١,٣٠٤	٥٥٩

١٤ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(ج) الافتراضات الرئيسة المستخدمة في التقييمات الاكتوارية المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وتم تمديدها كما في نهاية فترة التقرير المالي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين ٢٠١٩م	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ٢٠١٩م	خطة تقاعد الموظفين ٢٠١٨م	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ٢٠١٨م
معدل الخصم	%٣,٣	%٣,٣	%٤,٥	%٤,٥
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	%٣,٣	%٣,٣	%٤,٥	%٤,٥

تم اختيار معدل الخصم المستخدم في تحديد التزامات المنافع بالرجوع إلى معدلات طويلة الاجل على سندات الشركات المصنفة AA.

يمثل الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئات الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	المجموع ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	المجموع ٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
النقد وما في حكمه وودائع سلعية	١٢,٧٤٨	٧٧٢	١٣,٥٢٠	١٠,٨٤٣
الصناديق المدارة والمبيعات بالآجل	٥,٣٨٣	–	٥,٣٨٣	٦,٠٥٩
استثمارات في الصكوك	١١,٥٤٠	٨٥٩	١٢,٣٩٩	١١,٥٩٢
أرض	٣,٢٢٣	–	٣,٢٢٣	٣,٥٧٣
أخرى (صافي)	١,١٠٥	٨٣	١,١٨٨	(١٥٨)
موجودات الخطة	٣٣,٩٩٩	١,٧١٤	٣٥,٧١٣	٣١,٩٠٩

(د) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة تقاعد الموظفين في نهاية فترات التقرير المالي:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٥٤,٧٤١)	(٤٠,٦٨٤)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	٣٣,٩٩٩	٣٠,٣٧٨
العجز في الخطة	(٢٠,٧٤٢)	(١٠,٣٠٦)

١٤ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(هـ) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في نهاية فترات التقرير المالي:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٤,٧٧٤)	(٢,٩٥٥)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	١,٧١٤	١,٥٣١
العجز في الخطة	(٣,٠٦٠)	(١,٤٢٤)

١٥ - رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال المؤسسة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٩م **دولار أمريكي بالآلاف**	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
رأسمال مكتتب به	٨٥٧,١٩٠	٨٥٦,١٩٠
رأسمال مكتتب به ولم يتم استدعاؤه	(٢٨,٦٢٧)	(٣٣,٧٥٣)
رأسمال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)	٨٢٨,٥٦٣	٨٢٢,٤٣٧
أقساط مطلوبة	(٨٦,٤٨٥)	(٨٦,٤٢٠)
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية)	٧٤٢,٠٧٨	٧٣٦,٠١٧
علاوة إصدار مكتتب بها	٣٨,٧١١	٣٤,٢٩٥
علاوة إصدار مكتتب بها لم يتم استدعاؤها بعد	(٧,٧٩٥)	(٧,٩٣٢)
	٣٠,٩١٦	٢٦,٣٦٣
أقساط مطلوبة (علاوة إصدار)	(٢٣,٢٠٦)	(٢٠,٢٩٣)
رأسمال مدفوع (علاوة إصدار)	٧,٧١٠	٦,٠٧٠
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية زائداً علاوة)	٧٤٩,٧٨٨	٧٤٢,٠٨٧

١٦ - المصروفات الإدارية الأخرى

تتكون المصروفات الإدارية الاخرى للسنة المنتهية مما يلي:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
استشارات وتسويق	٢,١٦٠	١,٨٢٨
إيجار مكاتب	١,٦١٢	١,٤٩٧
اتصالات واشتراكات	٨٢٥	٧٨٦
مصروفات سفر	١,١٤٢	١,١٥٠
خدمات مساندة	٢٤٩	٩٢١
مصروفات اجتماعات	٥٧٦	٥٤٨
أخرى	٥٣٣	٣٢١
المجموع	٧,٠٩٧	٧,٠٥١

١٧- الاحتياطي العام

وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب على المؤسسة تحويل صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي العام بناءً على موافقة مجلس الإدارة إلى أن يعادل هذا الاحتياطي ٢٥% من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي زيادة في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاحة للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٨ - التزامات قائمة

الالتزامات القائمة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن لعملائنا المطالبة بها في أي وقت. والبنود التي تتألف منها هذه الالتزامات القائمة هي كما يلي:

- العمليات السارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد، و
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة الدفع غير المستوفاة واعتمادات الجهوز.

تتكون الالتزامات القائمة مما يلي:

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
تمويل التجارة بالمرابحة	٤١٣,٣٤٨	١٨٨,١٤٥

١٩- عوائد ونفقات غير مجازة من الهيئة الشرعية

تسجل الأرباح المتراكمة والمحققة من المعاملات المقدمة من الإدارة والتي لم تجاز من قبل الهيئة الشرعية ضمن مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى بمبلغ لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (٣١ ديسمبر ٢٠١٨م: ١١,٦ مليون دولار أمريكي).

١٩- عوائد ونفقات غير مجازة من الهيئة الشرعية (تتمة)

فيما يلي الإفصاح عن الأرباح السنوية والنفقات غير المجازة من الهيئة الشرعية :

	٢٠١٩م		٢٠١٨م	
	عدد الأحداث	دولار امريكي بالآلاف	عدد الأحداث	دولار امريكي بالآلاف
تمويل موجودات / أنشطة غير متفقة مع الشريعة	-	-	-	-
تأخر إجرائي في تنفيذ المعاملة	-	-	-	-
تبرعات خيرية ناجمة عن تأخر العميل	٩	٤٥٤	٩	٢٠٢
فائدة من حسابات لدى بنوك تقليدية	١٧	٢٥٠	٤١	٤٨٥
أحداث أخرى (الرصيد الاولي / قبل ٢٠١٧م)	-		-	١٠,٩٢٣
أحداث أخرى (الرصيد الاولي / قبل ٢٠١٨م)	-	١١,٦١٠	-	-
أحداث أخرى- تحويل الى صندوق تنمية التجارة	٢	(١٢,٣١٤)	-	-
أخرى		-		١١,٦١٠

خلال السنة حولت المؤسسة أرباح متراكمة محققة والتي لم تجاز من الهيئة الشرعية لصندوق تنمية التجارة الذي أنشئ حديثاً.

٢٠- محفظة الاستحقاقات

فيما يلي الموجودات والمطلوبات المالية حسب فترات الاستحقاق أو الفترات المتوقعة لتحويل النقد:

٢٠١٩م	فترة استحقاق محددة					
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	فترة استحقاق غير محددة دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات						
نقد وما في حكمه	٧٩,٤١١	–	–	–	–	٧٩,٤١١
ودائع من خلال بنوك	٢٨٠,٠٠٠	–	–	–	–	٢٨٠,٠٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة	٢٤٣,٤٦٠	٣٤٨,٨٣٧	٦,٦٠٨	–	–	٥٩٨,٩٠٥
استثمارات في الصكوك	–	٥٠,٧٧٢	٩,٩٦٨	١٠,٣٦٠	–	٧١,١٠٠
مطلوب من أطراف ذات علاقة	–	–	–	–	–	–
مجموع الموجودات المالية	٦٠٢,٨٧١	٣٩٩,٦٠٩	١٦,٥٧٦	١٠,٣٦٠	–	١,٠٢٩,٤١٦
المطلوبات						
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٤,٠٨٠	–	–	–	–	٤,٠٨٠
دفعات مقدمة لعملاء	٧,٣٨٥	–	–	–	–	٧,٣٨٥
مجموع المطلوبات المالية	١١,٤٦٥	–	–	–	–	١١,٤٦٥
التزامات قائمة (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	–	٤١٣,٣٤٨

٢٠- محفظة الاستحقاق (تتمة)

٢٠١٨م	فترة استحقاق محددة				فترة استحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات						
نقد وما في حكمه	١٩١,٥٢٦	—	—	—	—	١٩١,٥٢٦
ودائع من خلال بنوك	٢٠٨,٣٠٠	—	—	—	—	٢٠٨,٣٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة	١٩٣,٣٣٣	٣٧٣,٠٦١	—	—	—	٥٦٦,٣٩٤
استثمارات في الصكوك	—	—	٢٤,٤٤٤	٢٧,٧٨٨	—	٥٢,٢٣٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٧٩٧	—	—	—	—	٧٩٧
مجموع الموجودات المالية	٥٩٣,٩٥٦	٣٧٣,٠٦١	٢٤,٤٤٤	٢٧,٧٨٨	—	١,٠١٩,٢٤٩
المطلوبات						
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩٨٩	—	—	—	—	٩٨٩
دفعات مقدمة لعملاء	١,٧٢٠	—	—	—	—	١,٧٢٠
مجموع المطلوبات المالية	٢,٧٠٩	—	—	—	—	٢,٧٠٩
التزامات قائمة (إيضاح ١٨)	—	—	—	—	—	١٨٨,١٤٥

٢١ ـ صافي الموجودات في العملات الأجنبية

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
ريال سعودي	٢,٢٢٢	٩٩٣
يورو	٢,١٩٦	٥٣٥

٢٢ ـ إيرادات أخرى

	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة	—	(٤)
إيرادات استشارات متنوعة	٥٩٠	٤٠
المجموع	٥٩٠	٣٦

٢٣ - تركز الموجودات المالية

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية:

٢٠١٩م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال بنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في الصكوك	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف					
البحرين	—	٥٥,٠٠٠	—	—	—	٥٥,٠٠٠
بنغلادش	—	—	—	٥٤,٢١١	—	٥٤,٢١١
بوركينا فاسو	—	—	—	١٣,٣٨٦	—	١٣,٣٨٦
جزر القمر	—	—	—	٥,٢٩١	—	٥,٢٩١
جيبوتي	—	—	—	٥,٩٠٥	—	٥,٩٠٥
مصر	—	—	—	٢٠٩,٥١٠	—	٢٠٩,٥١٠
غامبيا	—	—	—	٩,١٨٩	—	٩,١٨٩
هونج كونج	—	—	١٠,٣٦٠	—	—	١٠,٣٦٠
إندونيسيا	١,١٤٨	—	—	١٢,٨٨٨	—	١٤,٠٣٦
كازخستان	—	—	—	٧,٠٠٦	—	٧,٠٠٦
قير غيزستان	—	—	—	١,٣٣٤	—	١,٣٣٤
الكويت	—	١٠٠,٠٠٠	—	—	—	١٠٠,٠٠٠
المالديف	—	—	—	١٠,١٩٥	—	١٠,١٩٥
مالي	—	—	—	٧٧	—	٧٧
موريتانيا	—	—	—	١٤,٤٠٠	—	١٤,٤٠٠
المغرب	—	—	—	١٥,٢٣٥	—	١٥,٢٣٥
نيجيريا	—	—	—	٤٧	—	٤٧
باكستان	—	—	—	١٢٠,٧٨٦	—	١٢٠,٧٨٦
قطر	—	٩٠,٠٠٠	—	—	—	٩٠,٠٠٠
إقليمي	—	١٥,٠٠٠	—	—	—	١٥,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢,٢٢٢	—	٤٠,٤٩٨	—	—	٤٢,٧٢٠
السنغال	—	—	—	٣٢,٥٧٣	—	٣٢,٥٧٣
طاجكستان	—	—	—	٥,٧٦١	—	٥,٧٦١
توغو	—	—	—	١٩,٦٠٤	—	١٩,٦٠٤
تونس	—	—	—	٢٤,٧٠٦	—	٢٤,٧٠٦
الإمارات العربية المتحدة	٤٦	٢٠,٠٠٠	٢٠,٢٤٢	—	—	٤٠,٢٨٨
المملكة المتحدة	٧٥,٩٩٥	—	—	—	—	٧٥,٩٩٥
أوزباكستان	—	—	—	٣٦,٧٩١	—	٣٦,٧٩١
المجموع	٧٩,٤١١	٢٨٠,٠٠٠	٧١,١٠٠	٥٩٨,٩٠٤	—	١,٠٢٩,٤١٥

٢٣ - تركز الموجودات المالية (تتمة)

٢٠١٨م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال بنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في الصكوك	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف					
البحرين	١١,٥٨٩	٢٢,٨٠٠	—	—	—	٣٤,٣٨٩
بنغلادش	—	—	١٤٦,٧٣٤	—	—	١٤٦,٧٣٤
بوركينا فاسو	—	—	٣٤,٥١٤	—	—	٣٤,٥١٤
الكاميرون	—	—	١٤,٠١٣	—	—	١٤,٠١٣
تشاد	—	—	١٠	—	—	١٠
جزر القمر	—	—	١٠,٢٦٠	—	—	١٠,٢٦٠
ساحل العاج	—	—	٤	—	—	٤
جيبوتي	—	—	٩,٧٨٤	—	—	٩,٧٨٤
مصر	—	—	٢٤,٨٨٠	—	—	٢٤,٨٨٠
فرنسا	—	١٣,٥٠٠	—	—	—	١٣,٥٠٠
غامبيا	—	—	٤٤٥	—	—	٤٤٥
هونج كونج	—	—	—	٩,٧٤٤	—	٩,٧٤٤
اندونيسيا	٤٢٦	—	١٢,٦٤٨	—	—	١٣,٠٧٤
الأردن	—	—	١,٢٦٨	—	—	١,٢٦٨
كازخستان	—	—	٧,٣٩٠	—	—	٧,٣٩٠
الكويت	—	٤٢,٠٠٠	—	—	—	٤٢,٠٠٠
ماليزيا	٢٤	١,٤٠٠	—	—	—	١,٤٢٤
المالديف	—	—	٦,١٨٧	—	—	٦,١٨٧
مالي	—	—	١٠٧	—	—	١٠٧
موريتانيا	—	—	١٤,٩٨٢	—	—	١٤,٩٨٢
المغرب	—	—	٣٠,٧٥٠	—	—	٣٠,٧٥٠
عمان	—	—	—	١٨,٠٤٣	—	١٨,٠٤٣
باكستان	—	—	١٠٥,٧٠٠	—	—	١٠٥,٧٠٠
قطر	—	٣٨,٠٠٠	—	—	—	٣٨,٠٠٠
إقليمي	—	—	٢١,٦٠٣	—	—	٢١,٦٠٣
المملكة العربية السعودية	٩٩٣	٣٣,٦٠٠	—	١٩,٥١٦	٧٩٧	٥٤,٩٠٦
السنغال	—	—	٤٦,٣٣٥	—	—	٤٦,٣٣٥
سيراليون	—	—	١,٦٦٤	—	—	١,٦٦٤
طاجكستان	—	—	٨,٤٩٨	—	—	٨,٤٩٨
توغو	—	—	٨,٦٧٥	—	—	٨,٦٧٥
تونس	—	—	٥١,٣٦٥	—	—	٥١,٣٦٥
الإمارات العربية المتحدة	—	٥٧,٠٠٠	٧,٨٤٠	٤,٩٢٩	—	٦٩,٧٦٩
المملكة المتحدة	١٧٨,٤٩٤	—	—	—	—	١٧٨,٤٩٤
أوزباكستان	—	—	٧٣٨	—	—	٧٣٨
المجموع	**١٩١,٥٢٦**	**٢٠٨,٣٠٠**	**٥٦٦,٣٩٤**	**٥٢,٢٣٢**	**٧٩٧**	**١,٠١٩,٢٤٩**

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

٢٤ ـ إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة وفقاً لسياسات وإجراءات وتوجيهات إدارة المخاطر. كما يقوم مكتب إدارة المخاطر في المؤسسة بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن مكتب إدارة المخاطر مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة . أسست المؤسسة أيضاً لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة أنواع المخاطر الرئيسية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في أداة مالية من الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة ، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي. تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ودائع من خلال بنوك وتمويل التجارة بالمرابحة واستثمارات في الصكوك يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. تتم تغطية تمويل التجارة بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أو ضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناءً على سياستها. تتمتع المؤسسة بصفة الدائن المميز عند تقديم تمويل التجارة بالمرابحة وهو ما يعطيها الأولوية على غيرها من الدائنين في حال التعثر مما يشكل حماية ضد خسائر الائتمان.

تتضمن مخاطر الائتمان خسائر محتملة قد تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول أو البنوك/المؤسسات المالية أو العملاء...إلخ) في تسوية التزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات ائتمان شاملة كجزء كلي من إطار إدارة مخاطر الائتمان لتوفير ارشادات واضحة لمختلف انواع التمويل.

يتم نشر هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة للحفاظ على قابلية ومحفظة مخاطر ائتمان ضمن المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان / التعرض والمراجعة / مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل مكتب إدارة المخاطر التي يسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الائتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو ضامن واحد ومجموعة من الضامنين المرتبطين. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة هيكلاً متطوراً للحد الائتماني والذي يستند إلى القوة الائتمانية للمستفيد/ الطرف الضامن.

يتم استخدام أنظمة تقييم داخلي شاملة لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من ادوات للتخفيف من حدة المخاطر، تقوم المؤسسة بتطبيق معايير تقييم شاملة للأطراف وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلد المستفيد. تم تطوير إرشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

٢٤ - إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر السوق

المؤسسة عرضة لمخاطر السوق التالية:

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. واي تمويل بغير العملة الوظيفية يتم تمويله من خلال شركاء خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

٢) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع من خلال بنوك وتمويل التجارة بالمرابحة بتواريخ استحقاق قصيرة الاجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. تم عرض بيان السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح (٢٠).

٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر الهامش من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الادوات المالية. المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع من خلال بنوك وتمويل التجارة بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءً على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة القوائم المالية. تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

كما في تاريخ القوائم المالية، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى / أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة للفترة وحقوق الأعضاء في نهاية الفترة لن يتغير بشكل كبير.

ج) مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

تولي المؤسسة أهمية في حماية عملياته من مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة باعتبار ذلك جزءاً من إدارة المخاطر التشغيلية. يشكل الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة جزءاً لا يتجزأ من اهداف المؤسسة وذلك تماشياً مع اتفاقية التأسيس. وبالتالي، فالمؤسسة تقوم بإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة بفعالية من خلال إطار قوي من الإجراءات والسياسات. ولذا، فإن الإدارات المتخصصة في إدارة عمليات المؤسسة تتضمن ضمن إجراءاتها ثقافة الالتزام بالشريعة باعتبارها خط الأول للدفاع الشريعة، في حين أن قسم الالتزام الشرعي لمجموعة البنك هي بمثابة خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة بشكل استراتيجي قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي في ذلك على منهجية التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

٢٤- إدارة المخاطر (تتمة)

د) القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين في السوق في تاريخ القياس. لا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل او إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم لا تعتمد فيها أي معطيات هامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م			
استثمارات في الصكوك	٧١,١٠٠	—	—
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م			
استثمارات في الصكوك	٥٢,٢٣٢	—	—

لا يوجد تحويلات ما بين المستويات خلال السنة (٢٠١٨م: نفس الشيء).

٢٥ - معلومات قطاعية

يوافق مجلس الإدارة على التخصيص العام للموارد للأنشطة التنموية المختلفة للمؤسسة. ومن أجل ضمان توفر الموارد الكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة الخزينة والسيولة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المُفْصَحْ عنه في صُلب قائمة المركز المالي، ويتم تمويلها مركزيا من خلال رأسمال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية (FAS ٢٢) "التقارير القطاعية" حيث ان مجلس الإدارة يراقب أداء المؤسسة ومركزها المالي ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامجها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية (FAS ٢٢). تم بيان التوزيع الجغرافي للموجودات المالية للمؤسسة في الإيضاح (٢٣).

07

الملحقات

الملحق 1
نبذة عن البنك الاسلامي للتنمية

إنشاؤه

"البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974 بمدينة جدّة (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975). وبدأ "البنك" أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975).

رؤيته

يتطلع "البنك" إلى أن يكون بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، قد ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته

تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ" ("منظمة المؤتمر الإسلاميّ" سابقاً)، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبلَ ما قرّرهِ مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله

وافق مجلس محافظي "البنك الإسلاميّ للتنمية"- في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)- على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 2018، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50.2 مليار دينار إسلاميّ.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلاميّ للتنمية"، و"المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة".

مقرّه ومراكزه الإقليمية

يتّخذ "البنك" مدينة جدّة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أحد عشر مركزاً إقليميّاً في أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب).

سنته المالية

كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها صارت- اعتباراً من 1 يناير 2016- سنة هجرية شمسية، تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق ليوم 31 ديسمبر) من كلّ سنة.

وحدته الحسابية

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدوليّ".

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب

تأسس المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب في سنة 1401 هـ (1981) بوصفة ذراع للبحث والتدريب ضمن البنك الإسلامي للتنمية. يمارس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب دوراً رئيسياً في دعم تحول مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى منظمة عالمية المستوى قائمة على المعرفة. ويتمثل الهدف من إنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في دعم تطوير واستدامة قطاع الخدمات المالية الإسلامية الحيوي والشامل، والذي من شأنه تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. يضطلع المعهد بإجراء أحدث الأبحاث التطبيقية والسياسية المتطورة، فضلاً عن عمله على بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي. يعمل المعهد بهدف أن يصبح مركزاً عالمياً للمعرفة فيما يتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي تماشياً مع رؤيته الجديدة. **www.irti.org**

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUTE

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تأسست المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1415 هـ (1994 م) على يد البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ككيان مسقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بهدف (1) المساعدة على زياد نطاق المعاملات التجارية للدول الأعضاء؛ (2) تسهيل تدفق الاستثمارات التجارية المباشرة إلى الدول الأعضاء؛ (3) تقديم تسهيلات إعادة التأمين إلى وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

ICIEC

تعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم أدوات التأمين وإعادة التأمين على الائتمان ضد مخاطر البلدان بما يتوافق مع أحكام الشريعة. **www.iciec.com**

المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ

تأسست المؤسّسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ عام 1420 هـ (1999) ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لتزاول أعمالها منذ 6 ربيع الثاني 1421 هـ (8 يوليو 2000). وتتمثل مهمة المؤسّسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ في استكمال دور البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

ICD
Islamic Corporation for the Development of the Private Sector

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمؤسسة في: (1) دعم التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالمؤسسة من خلال تقديم التمويل رمياً لتعزيز تحقيق التنمية بالقطاع الخاص بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ (2) تقديم المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع إنشاء القطاعات الخاصة وتوسيع نطاقها وتحديثها. **www.icd-ps.org**

الملحق 2

بيانات المساهمين في المؤسسة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

رأس المال المكتتب فيه والمطلوب دفعه والمدفوع في 2019/12/31 (الترتيب حسب رأس المال المدفوع)

عدد الأسهم

م	الأعضاء	رأس المال المكتتب فيه حسب الأسهم	نسبة الاكتتاب	رأس المال المطلوب دفعه حسب الأسهم	نسبة المطالبة	رأس المال المدفوع	النسبة المدفوعة
1	البنك الإسلامي للتنمية	26,637	%31.075	26,637	%32.148	26,637	%35.895
2	المملكة العربية السعودية	14,557	%16.982	12,000	%14.483	12,000	%16.171
3	الصندوق السعودي للتنمية، المملكة العربية السعودية	6,065	%7.075	6,065	%7.320	6,065	%8.173
4	الكويت	4,821	%5.624	4,821	%5.819	4,821	%6.497
5	جمهورية تركيا	3,536	%4.125	3,329	%4.018	3,329	%4.486
6	صندوق الاستثمارات العامة، المملكة العربية السعودية	3,000	%3.500	3,000	%3.621	3,000	%4.043
7	ماليزيا	2,898	%3.381	2,898	%3.498	2,898	%3.905
8	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	%2.917	2,500	%3.017	2,486	%3.350
9	مصر	1,513	%1.765	1,513	%1.826	1,513	%2.039
10	نيجيريا	1,000	%1.167	1,000	%1.207	1,000	%1.348
11	قطر	1,000	%1.167	1,000	%1.207	1,000	%1.348
12	العراق	850	%0.992	850	%1.026	850	%1.145
13	باكستان	843	%0.983	843	%1.017	843	%1.136
14	بنك البركة الإسلامي، البحرين	818	%0.954	818	%0.987	818	%1.102
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	718	%0.838	718	%0.867	718	%0.968
16	الجزائر	608	%0.709	608	%0.734	608	%0.819
17	بروناي دار السلام	582	%0.679	582	%0.702	582	%0.784
18	تونس	560	%0.653	560	%0.676	560	%0.755
19	المغرب	510	%0.595	510	%0.616	510	%0.687
20	بنك ملت، إيران	500	%0.583	500	%0.603	500	%0.674
21	إندونيسيا	206	%0.240	206	%0.249	206	%0.278
22	بنغلاديش	202	%0.236	202	%0.244	202	%0.272
23	إيران	8,692	%10.140	8,692	%10.490	192	%0.259
24	البحرين	185	%0.216	185	%0.223	185	%0.249
25	سوريا	185	%0.216	185	%0.223	185	%0.249
26	فلسطين	184	%0.215	184	%0.222	184	%0.248
27	الإمارات العربية المتحدة	184	%0.215	184	%0.222	184	%0.248
28	شركة البركة للاستثمار، لندن	161	%0.188	161	%0.194	161	%0.217
29	ليبيا	139	%0.162	139	%0.168	139	%0.187
30	الأردن	130	%0.152	130	%0.157	130	%0.175
31	البنك الإسلامي الأردني	118	%0.138	118	%0.142	118	%0.159
32	بنك كيشافرزي، إيران	100	%0.117	100	%0.121	100	%0.135
33	بانك اقتصاد نوين، إيران	100	%0.117	100	%0.121	100	%0.135
34	بانک ملي، إيران	100	%0.117	100	%0.121	100	%0.135
35	بنك الصناعة والتعدين، إيران	100	%0.117	100	%0.121	100	%0.135
36	اليمن	100	%0.117	100	%0.121	99	%0.133
37	كوت ديفوار	85	%0.099	85	%0.103	85	%0.115
38	السودان	93	%0.108	77	%0.093	77	%0.104
39	بوركينا فاسو	75	%0.087	75	%0.091	75	%0.101
40	الصومال	72	%0.084	72	%0.087	72	%0.097
41	بنك البركة تورك كاتيليم إيه إس	69	%0.080	69	%0.083	69	%0.093
42	لبنان	61	%0.071	61	%0.074	61	%0.082
43	موزمبيق	60	%0.070	60	%0.072	60	%0.081
44	بنك البركة، تونس	53	%0.062	53	%0.064	53	%0.071
45	أذربيجان	50	%0.058	50	%0.060	50	%0.067
46	بنك تجارت، إيران	50	%0.058	50	%0.060	50	%0.067
47	بنين	50	%0.058	50	%0.060	50	%0.067
48	جيبوتي	50	%0.058	50	%0.060	50	%0.067
49	جامبيا	50	%0.058	50	%0.060	50	%0.067
50	أوغندا	49	%0.057	49	%0.059	49	%0.066
51	السنغال	48	%0.056	48	%0.058	48	%0.065
52	موريتانيا	100	%0.117	100	%0.121	33	%0.045
53	بنك النيل للتجارة والتنمية - السودان	26	%0.030	26	%0.031	26	%0.035
54	البنك السوداني الإسلامي، السودان	26	%0.030	26	%0.031	26	%0.035
55	بنك التضامن الإسلامي، السودان	26	%0.030	26	%0.031	26	%0.035
56	الغابون	22	%0.026	22	%0.027	22	%0.030
57	جمهورية أوزباكستان	50	%0.058	17	%0.021	17	%0.023
58	جمهورية قيرغستان	50	%0.058	17	%0.021	17	%0.023
59	سورينام	50	%0.058	33.33	%0.040	17	%0.022
60	الكاميرون	2	%0.002	2	%0.002	2	%0.003
61	النيجر	50	%0.058	50	%0.060	-	%0.000
	الإجمالي الفرعي	85,719.00	%100	82,856.33	%100	74,207.73	%100

الملحق 3

عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نمواً - 2019

(مليون دولار أمريكي)

م	البلد	2019
1	بنغلاديش	815.00
2	بوركينا فاسو	393.00
3	جزر القمر	111.00
4	جيبوتي	210.00
5	جامبيا	55.00
6	مالي	72.00
7	موريتانيا	105.00
8	السنغال	278.00
9	توغو	62.00
إجمالي الاعتمادات للدول الأعضاء الأقل نمواً		2,101.00
إجمالي الاعتمادات		5,841.00
%		%35

الملحق 4

عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب القطاع - 2019

(مليون دولار أمريكي)

الطاقة
4,449.00

الأغذية والزراعة
565.00

القطاع المالي
677.00

أخرى
150.00

5,841.00

الملحق 5

عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب السلع - 2019

(مليون دولار أمريكي)

السلعة	عدد العمليات	المبلغ	(%)
الحبوب والبذور الزيتية	2	69.00	1.18%
القطن	2	222.00	3.80%
السكر	1	10.00	0.17%
المواد الغذائية الأخرى	10	264.00	4.52%
البترول	47	4,449.00	76.17%
المستحضرات الميدلانية	1	25.00	0.43%
الكيماويات الأخرى	1	40.00	0.68%
المعادن	1	20.00	0.34%
آلات ومعدات	3	55.00	0.94%
أخرى	16	687.00	11.76%
الإجمالي	84	5,841.00	100%

ص.ب: 55335 جدة: 21534 - المملكة العربية السعودية
هـاتف: 8337 646 12 966+ فاكس: 1064 637 12 966+

www.itfc-idb.org

itfccorp